

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥٢)

الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى

يوليو ٢٠٠٢

تقديم

تصدر هذه السلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) عن معهد التخطيط القومى فى إطار إتاحة نواتجه الفكرية العلمية لتخذى القرار فى مختلف مواقع العمل الوطنى .. وللباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين بقضايا التخطيط والتنمية وصولاً إلى احتلال جمهورية مصر العربية موقعها اللائق بتاريخها ومكانتها على المستويات القومية والإقليمية والعالمية .

وتأتى هذه السلسلة فى إطار مهمة المعهد الأصيله فى البحث و المشورة حول كل ما يتعلق بإعداد خطط التنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية و المساهمة فى اقتراح السياسات والحلول لما يعترض مسارات وأبعاد التنمية من مشكلات و ما تطمح إليه من منجزات. ومن ثم تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج جهود فرق بحثية علمية من داخل المعهد ، مع بعض خبرات الثقة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى يتفق عليها فى خطة البحوث السنوية للمعهد .

ولا يسعنا إلا أن ندعو القارئ الكريم إلى الاستفادة القصوى مما بين يديه فى هذه الدراسة ، وأن يسهم معنا فى إثراء العمل البحثى بالمعهد من خلال تعليقات علمية رصينة ومشاركته لنا فى حلقات البحث و النقاش كلما أعلن المعهد عن شىء منها فى حينه وطبقاً لخطة العمل به .
ولندعو الله جميعاً أن يوفقنا إلى خدمة قضايا تقدم وطننا الغالى ورفاهية مواطنيه .

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

فريق البحث

الباحث الرئيسي

١- أ.د. هدى صالح النمر

٢- أ.د. احمد عبد الوهاب برانيه

٣- أ.د. محمد سمير نمصطفى

٤- أ.د. عبد القادر محمد دياب

٥- د. نجوان سعدالدين

الفريق المعاون

١. سحر البهائي

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ك	المقدمة
١	الفصل الأول التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته " إطار نظرى "
١	١- مقدمة
٢	٢- نظام آليات السوق الحرة وحتمية التخطيط للتنمية
٥	٣- التجارب الدولية فى التخطيط للتنمية
١٠	٤- التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته
١٠	٤-١ مفهوم المشاركة فى العملية التخطيطية ومبرراتها
١٢	٤-٢ الأعمال والأنشطة التخطيطية فى إعداد الخطة الزراعية ومجالات المشار
١٢	٤-٢-١ تحديد الأهداف الأولية للخطة
١٣	٤-٢-٢ مسح تشخيصى وتقويمى لقطاع الزراعة
١٤	٤-٢-٢-١ مسح وتقويم الموارد الزراعية المتاحة
١٦	٤-٢-٢-٢ تحديد دور الزراعة فى الإقتصاد القومى
١٦	٤-٢-٢-٣ الوضع الحالى وإمكانيات التنمية
١٨	٤-٢-٢-٤ دور الصناعات الزراعية فى التنمية
١٩	٤-٢-٢-٥ التنبؤ بالطلب على السلع الزراعية ، والعرض منها
١٩	٤-٢-٢-٦ تحديد الفجوات فى المعلومات
٢٠	٤-٢-٣ تحديد الأهداف الكمية وتخصيص الموارد
٢٠	٤-٢-٤ تحديد إستراتيجية التنمية
٢١	٤-٢-٥ تحديد السياسات وأدوات تحقيق أهداف الخطة
٢٢	٤-٢-٦ البرنامج التمويلى للخطة
٢٢	٤-٢-٧ نظام متابعة أداء وإنجازات الخطة وتقييم نتائجها
٢٥	٤-٣ أطراف وقنوات المشاركة فى إعداد الخطة
٢٧	٤-٤ مشاكل وأوجه القصور فى نظام التخطيط بالمشاركة

٣١	الإطار المؤسسى فى قطاع الزراعه المصريه ونظام وآليات إعداد الخطة الزراعيه	الفصل الثانى
٣١	مقدمة	١-١
٣١	لإطار المؤسسى بقطاع الزراعة وإختصاصات ومسئوليات وحداته المؤسسية	١-٢
٣١	وزارة الزراعة ومايتبعها من هيئات ووحدات	١-٢-١
٣٢	ديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	١-٢-١-١
٣٢	قطاع الشئون الإقتصادية	١-٢-١-١-١
٣٤	قطاع الإرشاد الزراعى	١-٢-١-١-٢
٣٤	قطاع الخدمات الزراعيه	١-٢-١-١-٣
٣٥	قطاع استصلاح الأراضي	١-٢-١-١-٤
٣٦	قطاع تنمية الثروة الحيوانية	١-٢-١-١-٥
٣٨	الهيئات والوحدات التابعة لوزير الزراعة	١-٢-١-٢
٣٩	البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى	١-٢-١-٢-١
٤٠	الهيئة الزراعيه المصريه	١-٢-١-٢-٢
٤١	الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعيه	١-٢-١-٢-٣
٤٢	الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضي	١-٢-١-٢-٤
٤٤	لهيئة العامة للخدمات البيطرية	١-٢-١-٢-٥
٤٤	الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	١-٢-١-٢-٦
٤٥	الهيئة العامة للإصلاح الزراعى	١-٢-١-٢-٧
٤٦	مركز البحوث الزراعيه	١-٢-١-٢-٨
٤٧	مركز بحوث الصحراء	١-٢-١-٢-٩
٤٨	صندوق تحسين الأقطان	١-٢-١-٢-١٠
٤٩	الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعيه	١-٢-١-٢-١١
٤٩	التعاونيات الزراعيه	٢-٢
٥٤	الشركات الزراعيه التابعة لقطاع الأعمال العام	٢-٣
٥٥	إتحادات وجمعيات المنتجين والمصدرين الزراعيين	٢-٤
٥٨	المجلس السلعى للحاصلات الزراعيه	٢-٥

٥٩	وزارة الموارد المائية والرى	٣-١
٦١	المؤسسات غير الزراعية المعنية بالتنمية الزراعية	٤-١
٦١	وزارة التخطيط	٤-١
٦٤	وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية	٤-٢
٦٤	اتحاد الصناعات المصرية	٤-٣
٦٤	الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية	٤-٤
٦٥	النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية وآلياته	٥-١
٦٧	إيجابيات وسلبيات النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية	٦-١
	تصورات حول أدوات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية	الفصل الثالث
٧٣	الزراعية ونظام إدارة العملية التخطيطية وإعداد الخطة الزراعية	
٧٣	مقدمة	١-١
٧٤	مقومات وعناصر تفعيل المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية	٢-١
٧٤	إستكمال وتطوير الإطار المؤسسى	٢-١
٩٤	تفعيل دور المؤسسات السياسية المحلية فى التخطيط للتنمية	٢-٢
٩٥	المشاركة بالطرق الملائمة فى البحث والتقييم	٢-٣
٩٦	تفعيل دور المجتمعات المحلية فى تخطيط وإدارة مشروعات التنمية	٢-٤
٩٧	تنمية مهارات الكوادر الإرشادية وتطوير مواقفها	٢-٥
٩٨	الإطار التنظيمى لإعداد الخطة الزراعية وإدارة العملية التخطيطية	٣-١
٩٨	الإطار التنظيمى لإعداد الخطة وواجباته ومسئوليته	٣-١
٩٨	اللجنة المركزية لإعداد الخطة الزراعية	٣-١-١
١٠١	اللجنة العامة لإعداد الخطة على مستوى المحافظة	٣-١-٢
١٠٣	لجنة إعداد الخطة بالمركز الإدارى	٣-١-٣
١٠٤	لجنة إعداد الخطة بالقرية	٣-١-٤
١٠٥	إدارة عملية إعداد الخطة	٣-٢
١١٣	موجز وتوصيات	
١٣١	مراجع	
١٣٥	ملاحق	

المقدمة

المقدمة

يشهد النظام الإقتصادي المصرى ومنذ فترة إقتربت من العقدين تحولاً تدريجياً نحو الأخذ بنظام الإقتصاد الحر حيث التوجه لمنح القطاع الخاص دوراً رئيسياً فى جهود التنمية الإقتصادية وفى إطار نظام آليات السوق الحرة ، حيث إتسمت هذه الفترة بتطبيق السياسات الإقتصادية التى شجعت القطاع الخاص من أفراد وشركات على المشاركة فى جهود التنمية سواء من خلال الإستثمار فى المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة ، أو من خلال تملك وإدارة الكثير من مؤسسات ووحدات القطاع العام والحكومى القائمة ، وحيث تشير المؤشرات المرتبطة بذلك إلى وجود دوراً كبيراً نسبياً فى الوقت الحاضر لمشاركة القطاع الخاص فى النشاط الإقتصادى ليس فى الإطار الوطنى الداخلى فقط بل أيضاً فى مجال العلاقات الإقتصادية لمصر مع العالم الخارجى . وإذا كانت السنوات السابقة على بداية هذا التحول قد إقترنت بوجود نظام الإقتصاد الموجه بما يتضمنه من دور كبير للقطاع العام والحكومى فى جهود التنمية والمقرون بنظام التخطيط الإلزامى ، فإن التوجهات الأخيرة كانت تستلزم بدورها إعادة النظر فى نظام التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع والتوجه نحو نظام جديد يتواءم مع ظروف التوجهات الإقتصادية الأخيرة التى تستند الدولة فى إطارها وفى إدارتها للنشاط الإقتصادى على ما تضعه من سياسات بغرض توجيه النشاط الإقتصادى للقطاع الخاص فى المسارات التى تحقق الأهداف القومية الإقتصادية والإجتماعية فى إطار الحرية الإقتصادية دون إلزام بإستثناء ماقد تفرضه حاجات إجتماعية أو قومية محددة ، وهو مايعرف عادة بنظام التخطيط التأشيرى .

إن التوجه نحو نظام التخطيط التأشيرى بما يتضمنه من سياسات حكومية بغرض تشجيع وتوجيه النشاط الإقتصادى للقطاع الخاص من أفراد وشركات ليس هو بالضمان الوحيد لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسات نظراً لما قد يوجد من تباين أو تعارض ما بين أولويات وإمكانيات شركاء التنمية عن تلك التى توضع على أساسها مثل هذه السياسات ، ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود إطار يجمع ما بين المؤسسات الحكومية المعنية بالتخطيط للتنمية وشركاء التنمية من قطاع خاص وعام بغرض التشاور والتنسيق بشأن أولويات التنمية والوصول إلى ما يقرب الإتفاق العام حول هذه الأولويات ، ومن ثم السياسات الحكومية والتزامات شركاء التنمية فى هذا الشأن . ومن هنا كانت الدعوة الأخيرة إلى الأخذ بنظام المشاركة فى التخطيط للتنمية .

إن التوجه نحو الأخذ بنظام المشاركة في التخطيط للتنمية قد يبدو على أنه ليس بالأمر اليسير بالنسبة لشركاء التنمية في قطاع الزراعة المصرية لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها كثرة أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية والتي قد تقترب من ٣ مليون منشأة صغيرة والتي تعد في حكم الطرف الأول المستهدف بنظام المشاركة ، في نفس الوقت الذي يغيب فيه وجود المنشآت الزراعية الكبيرة التي يمكن أن تلعب دوراً ملموساً في التنمية الزراعية . ويشارك في هذه الأسباب أيضاً وجود شركاء آخرين ذو ارتباط بالتنمية الزراعية قد يمثل إنحراف أولوياتهم وأهدافهم عن تلك الأولويات والأهداف التي تتسق مع أهداف التنمية الزراعية أحد المحددات التي تواجه التنمية الزراعية . وتشكل هذه الأطراف في مجموعها من المؤسسات والأفراد المشتغلين بتسويق المحاصيل والمدخلات الزراعية ، ومن مؤسسات تصنيع المدخلات الزراعية ، إلى جانب مؤسسات تصنيع المحاصيل الزراعية ، فضلاً عن المؤسسات المشتغلة بتصديرها أو إستيرادها ، كما يضاف إلى ذلك أيضاً المؤسسات الحكومية القائمة على توفير الخدمات العامة لمجتمع المنتجين الزراعيين وكذلك مؤسسات البحث العلمي في الزراعة . وقد يزيد من حدة هذه الأسباب كأحد المعوقات التي تواجه الأخذ بنظام المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية ضعف أو غياب الإطار التنظيمي الذي يجمع كل من أطراف التنمية الزراعية المشار إليهم والذي يمكن أن يمثل القناة التي يعبر من خلالها كل طرف منها عن أولوياته وأهدافه ، وذلك فضلاً عن الحاجة إلى الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تشاور وتنسيق هذه الأطراف فيما بينها من أجل التخطيط للتنمية الزراعية .

ولهذا وللأسباب سابقة الذكر حدد هدف الدراسة الحالية في دراسة الإطار المؤسسي والتنظيمي بقطاع الزراعة المصرية ، وفي الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالنشاط الزراعي بغرض الوقوف على مدى ملائمة كقناة لمشاركة كل من الأطراف المشار إليها في التخطيط للتنمية الزراعية ، وتحديد ملامح تطويره بما يحقق هذا الهدف ، فضلاً عن وضع التصورات الممكنة لتفعيل دور هذه الأطراف في المشاركة للتخطيط للتنمية الزراعية . وهنا يجدر التنويه إلى أن هدف الدراسة الحالية ينحصر فقط على التخطيط للتنمية الزراعية ولا يتضمن التخطيط للتنمية الريفية بمفهومها المتكامل .

ولتحقيق الهدف من الدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول إشمئل الفصل الأول منها على مقدمة عامة عن مفهوم ومبررات المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية والمشاكل والمحددات التي تواجه ذلك بعد تقديم لمبررات أو (ضرورة) الأخذ بنظام التخطيط للتنمية في إطار نظام آليات السوق الحرة ، وعرض موجز للتجارب الدولية في التخطيط للتنمية بغرض الخروج بالدروس المستفادة منها في طرح تصورات الدراسة بشأن تفعيل بعد المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية .

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد إشتمل على عرضاً موجزاً للإطار المؤسسي والتنظيمي في قطاع الزراعة ، وفي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالتنمية الزراعية متضمناً التعريف الموجز باختصاصات ومسئوليات كل من مؤسساته ، إلى جانب النظام الحالي لإعداد الخطة الزراعية وعرض أهم إيجابياته وسلبياته ، تمهيداً لتحديد ملامح تطوير هذا الإطار على نحو يتسق مع متطلبات تفعيل بعد المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية. أما الفصل الثالث فيشتمل على تصورات الدراسة بشأن أدوات تفعيل بعد المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية متضمناً تصوراتها بشأن تطوير وإستكمال الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم لتحقيق هذا الهدف ومنتهاً بتصورات الدراسة بشأن نظام إعداد خطة التنمية الزراعية والتنسيق بين أطرافها في هذا الشأن ولقد إنتهجت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والذي يستند على الأسس والمبادئ الاقتصادية ، وعلى نتائج الدروس المستفادة في هذا الشأن والتي تشير إليها الكتابات الاقتصادية وأدبيات الموضوع .

ولقد شارك في إعداد هذه الدراسة كل من أ.د. هدى صالح النمر (باحث رئيسي) ، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانيه ، أ.د. محمد سمير مصطفى ، أ.د. عبد القادر محمد دياب المستشارون بالمعهد ، د. نجوان سعد الدين الخير الأول بالمعهد ، كما عاون في هذه الدراسة أيضاً أ. سحر البهائي الباحث بالمعهد . ولجميع هؤلاء ولكل من ساهم في إعداد هذه الدراسة سواء في مرحلة التحرير أو الكتابة الشكر ، والتقدير .

الفصل الأول

التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته " إطار نظرى "

الفصل الأول

التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته " إطار نظرى "

1. مقدمة

شهدت فترة النصف الأخير من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية تنامى نظام الاقتصاد الموجه فى كثير من الدول النامية أمام قناعة حكومات هذه الدول بأهمية وضرورة الدور النشط للحكومات فى مجال التنمية ، وقيادتها لبرامج التنمية سواء من خلال ممارستها وبشكل مباشر للأنشطة الإنتاجية والخدمية أو توجيه نشاط القطاع الخاص عن طريق القرارات الإدارية الملزمة . ولقد أستندت حكومات هذه الدول فى أدارتها لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وضع خطط شاملة ومكثفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرض إحداث التغيرات الهيكلية المستهدفة والإسراع بمعدلات النمو الإقتصادى فى مجتمعاتها . ومع ذلك فإن السنوات الأخيرة من هذه الفترة قد شهدت أيضاً توجه أغلب دول الإقتصاد الموجه ومن بينها مصر نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة فى توجيه مواردها الإقتصادية نحو الإستخدامات المختلفة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات الخاصة والعامة وفى مجالات الإستثمار ، والإنتاج ، والإستهلاك ولتساير بذلك النظم الإقتصادية فى مجموعة الدول الرأسمالية ، وبما يعكس تزايد القناعة الدولية بنظام آليات السوق الحرة .

إن التوجه الأخير للدول النامية نحو نظام آليات السوق الحرة لا ينفى حقيقة ضرورة تدخل الدولة ولأسباب كثيرة فى إدارة اقتصادها الوطنى ، كما لا ينفى حقيقة حتمية التخطيط كأداة لإدارة الإقتصاد الوطنى ، وإن اختلفت آلياته وأدواته عنه فى حالة نظام الإقتصاد الموجه . حيث يستند التخطيط فى ظل نظام آليات السوق الحرة على أسعار ومؤشرات السوق كآلية أساسية فى توجيه وتخصيص الموارد (كبديل للتخطيط الكمى لكل من مدخلات ومخرجات الإقتصاد الشامل فى ظل الإقتصاد الموجه) مع وضع السياسات والإجراءات المحفزة لكل من المؤسسات الخاصة والعامة على التوجه فى سلوكياتهما فى الإتجاهات المرغوبة ، وإن تباينت هذه السياسات والأجراءات بين التجارب التخطيطية فى هذه الدول . ومن بين الآليات التى أعتمد عليها الكثير من هذه الدول فى تخطيطها للتنمية مشاركة أطراف التنمية فى وضع إستراتيجيات وخطط التنمية بها (مثل الكثير من دول شرق آسيا) .

ومع المرحلة الكبيرة التي قطعتها مصر في توجيهها نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة ، وبدأ خطواتها الأولى في تطبيق نظام التخطيط بالمشاركة كان هدف الدراسة الحالية وفي هذا الفصل منها طرح تصوراتها عن التخطيط بالمشاركة وآلياته على مستوى قطاع الزراعة سواء من حيث مفهوم المشاركة في العملية التخطيطية ومبرراتها أو من حيث مجالات ودرجه المشاركة ومستوياتها أو من حيث أطراف وقنوات المشاركة في العملية التخطيطية ثم آليات وأدوات تفعيل المشاركة في التخطيط للتنمية في هذا القطاع في إطار نظري تمهيداً لطرح تصورات الدراسة (في الفصول التالية منها) بشأن تطبيق نظام التخطيط بالمشاركة في قطاع الزراعة المصرية .

هذا ومع التسليم بأن التخطيط للتنمية بقطاع الزراعة لا يتم بمعزل عن التخطيط للتنمية بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، كما تحكمه من ناحية أخرى طبيعة النظام الإقتصادي ، والنظام التخطيطي بالاجتماع ، فإن عرضاً موجزاً للتجارب الدولية في التخطيط للتنمية ، مع عرض موجز لأوجه القصور في نظام آليات السوق ومبررات التدخل الحكومي في إدارة الإقتصاد الوطني ، وحثمية التخطيط كأداة لإدارة الإقتصاد الوطني قد يعكس بعض المؤشرات التي تفيد الدراسة الحالية في طرح تصوراتها بشأن التخطيط بالمشاركة في قطاع الزراعة ، وهو ما يعد هدفاً إضافياً لهذا الجزء من الدراسة .

٢. نظام آليات السوق الحرة وحثمية التخطيط للتنمية

إن في تحولات دول التخطيط المركزي الشامل إلى مناهج تخطيطية تعطي لأسعار وآليات السوق دورها في تخصيص الموارد وعلى نحو ما سبق ذكره قد يعكس تزايد القناعة الدولية بنظام آليات السوق الحرة . وتأتي هذه القناعة من أن آليات السوق الحرة تعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد في الإنتاج بما يحقق أقصى عائد من الموارد المستخدمة وتجنب الفاقد في استخداماتها وباعتبار أن آليات السوق الحرة تعكس الأسعار التي تعبر عن الندرة النسبية للموارد ، كما أن آليات هذه السوق تعمل على توجيه الأفراد المستهلكين نحو تعظيم إشباعهم من الموارد المتاحة لديهم ، وهو يعنى في النهاية تعظيم الرفاهية الاقتصادية بالاجتماع . وعلى الرغم من القناعة بأن نظام آليات السوق الحرة له أفضليته النسبية عن غيره من النظم من حيث تحقيق الكفاءة الاقتصادية إلا أن هذه القناعة لا يمكن توصيفها بالقناعة الكاملة ، إذ أن مثالية هذا النظام يصعب وجودها في عالم الواقع خاصة في الدول النامية حيث قد لا تتوافر الشروط أو العوامل اللازمة لعمل هذه الآليات بكفاءة ، كما أن آليات السوق الحرة في حد ذاتها تفشل في التعامل مع بعض القضايا أو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وفي هذا الشأن

يمكن ذكر أهم جوانب القصور في نظام آليات السوق الحرة والقضايا والجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يفشل في التعامل معها فيما يلي^(١):

- ضعف فاعلية آليات السوق في غياب إكتمال الأسواق (غياب أو النقص في المعلومات الكاملة / صغر عدد المتعاملين في هذه الأسواق من منتجين أو مستهلكين أو وسطاء / غياب التجانس في السلعة المنتجة / وجود المعوقات أمام الدخول أو الخروج من السوق .
- احتمالات حدوث التقلبات في نشاط الأعمال ، والأسعار والدخول وهو ما يعنى وجود عدم الاستقرار في النشاط الإقتصادي بحاله من انعكاسات على معدلات النمو الإقتصادي ، وعلى الجوانب الاجتماعية الأخرى .
- سوء توزيع الدخول بين أفراد وفئات المجتمع لأسباب كثيرة متنوعة (إختلاف الأفراد في المواهب والمهارات - إختلاف الأفراد في القدرة على العمل - إختلاف ملكية الموارد الرأسمالية بين الأفراد - إختلاف الأفراد في القيام بالمخاطرة في الاستثمار ... الخ) .
- عدم أو ضعف تعامل آليات السوق مع التأثيرات الجانبية للأنشطة الاقتصادية سواء كانت سلبية أو إيجابية ، وهو ما يعنى في النهاية عدم تحقيق الكفاءة في توزيع واستخدامات الموارد من المنظور القومي والاجتماعي .
- ضعف كفاءة تخصيص الموارد مع وجود الإحتكارات إلى جانب ما قد يصاحب ذلك أيضاً من احتمالات ضعف كفاءة إنتاجية الموارد المستخدمة (لدى المحتكر) .
- ضعف فاعلية آليات السوق الحرة في تخصيص الموارد بين الحاضر والمستقبل ولأسباب متنوعة تعمل في أغلبها إلى عدم تخصيص استثمارات كافية لغرض الاستهلاك في المستقبل .
- إحصاء المنشآت الخاصة عن الدخول في مجال توفير الخدمات العامة والتي تتميز بخصائص عدم التنافس ، وعدم الاستثناء في استهلاكها مما يلزم الحكومات بمسئولية توفيرها مما قد يضطرها إلى إتخاذ قرارات وإجراءات تتنافى وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد .

إن وجود جوانب القصور المشار إليها يعد من المبررات الدافعة إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة اقتصادها الوطني . أضف إلى ذلك ما قد يوجد من مبررات أخرى تستدعي هذا التدخل مثل السعي نحو تخفيف درجة البطالة بين القوى العاملة البشرية ، أو تحقيق الأكتفاء الذاتي في سلعة ما أو توفير الغذاء بأسعار مناسبة للمستهلك ... الخ . وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار نظام آليات السوق الحرة تستند أساساً على نشاط المنشآت الخاصة إلى جانب ما تقوم به الدولة من نشاط في المجال الإقتصادي والاجتماعي ، فمن الطبيعي أن يكون للمنشأة الخاصة خططها وبرامجها بشأن نشاطها الجاري والمستقبلي في إطار أهدافها الخاصة بها ، كما تخطط الدولة أيضاً ببرامجها وسياساتها بشأن الحاضر والمستقبل في إطار الأهداف الوطنية سواء على المدى القصير أو المتوسط أو على المدى الطويل . وقد تنحرف الأهداف والبرامج المخططة من قبل المنشآت الخاصة عن المسارات التي تحقق الأهداف الوطنية بمراحلها الزمنية المختلفة إما بسبب ما يوجد من جوانب قصور في نظام آليات السوق الحر ذاته - والمشار إليها من قبل - أو بسبب غياب معرفة المنشأة الخاصة بأهداف وبرامج غيرها من المنشآت الخاصة الأخرى أو لغياب معرفتها بالغايات أو الأهداف القومية طويلة الأجل أو لكل هذه الأسباب مجتمعة ، وهو ما قد يعنى في النهاية عدم تحقيق كفاءة استخدام الموارد المستغلة من المنظور الإقتصادي والاجتماعي . ومن هنا تظهر الحاجة إلى ضرورة التنسيق فيما بين أهداف وبرامج ومسارات المنشآت الخاصة وأهداف وبرامج وسياسات المؤسسات الحكومية وبما يتسق مع تحقيق الأهداف الوطنية بمراحلها الزمنية المختلفة .

هذا ومن الطبيعي أن تتولى الدولة وبحكم مسئوليتها دور التنسيق ما بين أهداف وبرامج ومسارات المنشآت الخاصة ، وأهداف وبرامج وسياسات المؤسسات الحكومية بما تملكه من أدوات وأجراءات لازمة لذلك وبما يضمن تحقيق كفاءة استخدام الموارد المستغلة على المدى القصير والمتوسط وفي مسارها نحو تحقيق الغايات القومية طويلة الأجل . أضف إلى ذلك أيضاً وجود الكثير من العوامل والمتغيرات الدولية والعالمية التي لها تأثيرها على تحديد الغايات والأهداف القومية ومن ثم على البرامج الوطنية للتنمية (خاصة وحكومية) ، وهو ما يفرض بدوره دوراً آخر إضافياً على الدولة في تنسيقها لبرامجها الوطنية الخاصة والحكومية وعلى نحو يأخذ في حسبان تلك العوامل والمتغيرات الدولية والعالمية وذلك بحكم مسئوليتها وقدرتها على تحليل هذه العوامل والمتغيرات والتي تكون غالباً خارج دائرة إهتمامات وقدرات الكثير من المنشآت الخاصة .

وفي سياق ما سبق ذكره يمكن للدراسة الحالية تحديد دور التخطيط كأداة لإدارة الإقتصاد الوطني في توفير التناسق فيما بين سلوكيات وأهداف وبرامج المنشآت الخاصة ، وأهداف وبرامج وسياسات المؤسسات الحكومية على تحقيق الأهداف القومية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل إستناداً على تحقيق

الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وفي إطار أسعار وآليات السوق كأداة لتخصيص الموارد وذلك اعتماداً على ما تملكه الدولة من أدوات وأجراءات تساعد على توفير هذا التناسق . وفي هذا السياق أيضاً يمكن للدراسة الحالية تحديد دور التخطيط في إدارة الإقتصاد الوطنى فى المحاور الرئيسية التالية:

- استشراف المستقبل وتحديد الغايات والأهداف القومية طويلة الأجل فى ضوء الظروف والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المحلية أو القومية ، والعوامل والمتغيرات الدولية والعالمية وتحديد مسارات إستراتيجية تحقيق هذه الغايات والأهداف .
- تحديد الأهداف الوطنية قصيرة ومتوسطة الأجل فى ضوء الغايات القومية طويلة الأجل .
- توفير التناسق فيما بين أهداف وبرامج المنشآت الخاصة ، وأهداف وبرامج وسياسات المؤسسات الحكومية بما يتسق مع تحقيق الأهداف الوطنية قصيرة ومتوسطة الأجل فى إطار خطط قصيرة ومتوسطة الأجل تعمل على تحقيق كفاءة استخدام الموارد المستغلة ، ومتضمنة السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .
- المراجعة المستمرة للأوضاع والظروف الإقتصادية والإجتماعية الوطنية ، والعوامل والمتغيرات الدولية ، وتحديد التغيرات فى المسارات الإستراتيجية للغايات الوطنية طويلة الأجل وفقاً لما قد يحدث من مستجدات ، وما يتبع ذلك من تغيرات فى الأهداف الوطنية على المدى المتوسط والقصير ، ومن ثم على برامج وسياسات خطط التنمية متوسطة وقصيرة الأجل .

٣. التجارب الدولية فى التخطيط للتنمية

بدأ الفكر التخطيطى ووضع خطط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية منذ عقود طويلة مضت حيث كانت هناك الخطط الخمسية للتنمية فى الإتحاد السوفيتى والتي بدأت فى العقد الثانى من القرن الماضى ، والتي يعتقد أنها ساعدت الإتحاد السوفيتى على تحقيق إنجازاته الصناعية التى شهدتها فى فترة ما قبل الخمسينات . كما كان هناك أيضاً التخطيط القومى فى أمريكا وأوروبا فى زمن الحرب ثم برامج التنمية بها فى فترة ما بعد الحرب والتي أستندت وبشكل كبير أيضاً على جهود التخطيط القومى المنسقة من قبل الحكومات والتي حققت نتائج ناجحة خلال هذه الفترة والتي يعتقد بعدم إمكانية تحقيقها دون التدخلات والجهود الحكومية التى بذلت . ولقد ساند التوجه نحو التخطيط للتنمية بعد ذلك ظهور الكتابات فى اقتصاديات التنمية عن طريق الكثير من علماء الإقتصاد والمفكرين أمثال : رودان ، هير شمان ، نركس ، ميردال ، لويس وهم من المنتمين إلى مدرسة الهيكلية .

واستجابة للنتائج التي حققها الاتحاد السوفيتي في التصنيع ، ونجاح برامج التنمية في أوروبا بعدد الحرب العالمية الثانية ووجود الكتابات في إقتصاديات التنمية كان رواج فكر التخطيط للتنمية في الدول النامية مع بداية عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، وإن اختلفت الدول فيما بينها في مناهج تطبيقها لهذا الفكر ، حيث هناك من الدول التي أخذت بمنهج التخطيط القومى الشامل والمكثف والذي يستند اساساً على أفكار مدرسة الهيكلية ، وهناك من الدول الأخرى وعلى الطرف الآخر التي أتجهت إلى التخطيط الإسترشادى والذي يستند إلى توقعات حالة الإقتصاد في المستقبل كوسيلة لإرشاد وتوجيه الاختيارات الإستثمارية لمتخذي القرار المستقلين . وهناك أيضاً من الدول التي غيرت من منهجها التخطيطي عبر الزمن .

ومن الدول التي تأثرت بنتائج التجربة السوفيتية وأفكار المدرسة الهيكلية في التخطيط للتنمية كل من الدول الاشتراكية في شرق أوروبا وبعض الدول الأخرى في آسيا وشمال أفريقيا ، حيث أتجهت هذه الدول إلى تطبيق منهج التخطيط القومى الشامل والمكثف أمام قناعتها بأفكار هذه المدرسة والتي تصف الدول النامية بالجمود الثقافى والاجتماعى ، والمؤسسى والذي يحول دون إحداث التغيرات المرغوبة لتحقيق التحديث والتنمية في هذه المجتمعات ، حيث توصف تدفقات الموارد في هذه المجتمعات بالجمود وتسير في إتجاهات تقليدية دون تأثرها بالأسعار ، ومن ثم حاجة هذه الدول إلى التدخل الحكومى الفعال وبأدوات جادة وحاسمة لإزالة الخلل الهيكلى في إقتصادياتها وقيادة عملية التنمية في مجتمعاتها على نحو يمكنها من إحداث إعادة التوزيع الكبير للموارد من خلال إستثمارها المباشر وإستخدامها للأوامر الملزمة لأطراف التنمية . ومن هنا مرت تجربة التنمية في هذه الدول منذ عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضى . بممارسة حكوماتها وبشكل مباشر للأنشطة الإنتاجية والخدمية ، وتوجيهها لسلوكيات الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة عن طريق الأوامر الإدارية الرسمية والملزمة ، وهو ما استلزم منها التخطيط للتنمية من خلال وضع خطط شاملة ومكثفة وتفصيلية بغرض تنسيق البرامج الإستثمارية والسياسات والمشروعات اللازمة لإحداث التنمية السريعة . ولقد أستندت هذه الخطط على التخطيط الكمى لكل من مدخلات ومخرجات الإقتصاد ، دون أن يكون للأسعار أهمية في إعداد هذه الخطط ، وهو ما يمثل إنحرافاً عن فكر المدرسة الكلاسيكية الحديثة والتي ترى في أسعار السوق وآلياته الأدوات المناسبة لإحداث التنمية حيث ترى هذه المدرسة مرونة تدفقات الموارد مع إستجابة المنتجين والمستهلكين للإشارات السعرية إلى جانب سعى رجال الأعمال إلى تعظيم أرباحهم عن طريق تعديل طرق الإنتاج إذا ما تغيرت الأسعار .

إن قناعة مجموعة هذه الدول آنذاك بالفكر التخطيطي للمدرسة الهيكلية لم يكن وليد إعجابها بنتائج التجربة السوفيتية فقط ، بل يبدو كذلك إلى شعورها بأنها تقع في دائرة خصائص التخلف والتي يتطلب الخروج منها ضرورة التدخل الحكومي الفعلي ومن ثم الاتجاه إلى المنهج التخطيطي المشار إليه ، إلا أنه ومع مرور الزمن بدأ الكثير من هذه الدول وفي توقيتات مختلفة في التحول عن هذا المنهج والميل إلى الأخذ بأفكار المدرسة الكلاسيكية وبدرجات مختلفة من حيث الاعتماد على أسعار ومؤشرات السوق كأداة لتوزيع الموارد في تخطيطها للتنمية ، حيث بدأت يوغسلافيا هذا التحول مبكراً في عقد الخمسينات من القرن الماضي ثم المجر في عقد الستينات ثم الصين في أواخر عقد السبعينات ، كما بدأ الاتحاد السوفيتي هذا التحول في السنوات الأخيرة . وفي الدول ذات الاقتصاد المختلط تأتي الهند التي تحمست منذ استقلالها إلى تطبيق منهج التخطيط الشامل والمكثف للتنمية وطورت من أساليب التخطيط خاصة في مجال الصناعات الثقيلة والتوازنات القطاعية ، إلا أنها بدأت أيضاً في إعطاء دور كبير للأسعار والأسواق في تخصيص الموارد . وفي باكستان وتركيا والتي ترجم ضعف أداءهما الإقتصادي في فترة الخمسينات من القرن الماضي بغياب التخطيط للتنمية بها ، ومن ثم اتجهت كل منها إلى التخطيط للتنمية وفقاً لمنهج التخطيط الشامل المكثف وعلى نحو مماثل لما كان في الهند مع السماح بدور أكبر للأسعار والسوق في تخصيص الموارد عنه في حالة الهند ، وذلك خلال فترة الستينات من القرن الماضي ، إلا أن الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها خلال فترة العقد التالي دفعتها إلى التحول عن هذا المنهج والتركيز بدرجة أكبر على الأسعار والأسواق كأداة لتخصيص الموارد . وفي بنجلاديش والتي بدأت بتحمس سياسي كبير نحو التخطيط ، ومن ثم وضعت أول خطة للتنمية بشكل شامل ومكثف وتسم بطابع الإلزام ، إلا أن مصيرها كان الفشل الكبير بسبب الضعف السياسي ، والفني ، والإداري لهذا المنهج من التخطيط في مجتمع فقير يعتمد على المعونات الأجنبية ، ومن ثم ونتيجة لذلك سرعان ما تحولت إلى منهج آخر للتخطيط للتنمية يستند إلى التركيز على القطاعات ذات الأهمية كقطاع الغذاء مع التركيز على الأسعار والأسواق كأداة لتوزيع الموارد .

وبالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء فقد استندت في توجهها للتخطيط للتنمية على ما تضعه حكومات الدول المستعمرة لها وهيئات المعونة والخبراء الأجانب من خطط تنموية إلا أنها كانت تفتقر إلى المساندة السياسية المحلية إلى جانب ما واجه تنفيذها من قصور وضعف في الجوانب الإحصائية ، والخبرات الفنية ، والإدارية . أما دول أمريكا اللاتينية فكانت أقل الدول قبولاً لمنهج التخطيط الشامل ، حيث مثلت إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أساس الجهود التنموية في هذه الدول .

وفي شرق آسيا أستطاعت كل من اليابان ، وكوريا ، وتايوان ، وسنغافورة تطوير منهج تخطيطي خاص بها يمكن توصيفه على أنه منهج تعاوي شامل ، حيث يقوم على تشاور وتعاون الحكومة مع مؤسسات القطاع الخاص في وضع إستراتيجية طويل الأجل وبرامج عمل قصيرة الأجل للتنمية . ويتصف هذا المنهج بآلية ودور أسعار السوق ، والقطاع الخاص ، والاستثمار الأجنبي^(١).

إن التحولات التي سجلتها الاتجاهات الأخيرة لدول التخطيط المركزي الشامل والألزامي والذي يستند إلى التخطيط الكمي وانتقالها إلى مناهج تخطيطية أخرى تركز وبدرجة أكبر على أسعار وآليات السوق في تخصيص الموارد قد لا يعكس في مضمونة الحقيقي فشل المنهج السابق في تحقيق أهدافه بقدر ما قد يرجع ذلك إلى عدم توافر العوامل والقدرات اللازمة لتطبيقه بنجاح في مثل هذه الدول حيث الحاجة إلى الإحصاءات والمعلومات التفصيلية الدقيقة ، والخبرات التخطيطية ، والمهارات الإدارية والتي لا تتوافر في أغلبها في الكثير من هذه الدول . كما أن التوجه نحو الركون إلى أسعار وآليات السوق في التخطيط للتنمية من جهة أخرى لا يعنى أفضلية النظرية الكلاسيكية الحديثة ، حيث تواجه هي الأخرى بضعف افتراضها الأساسي عن وجود و فاعلية أسواق المنافسة الحرة في الدول النامية . كما أن التقييم الحقيقي لنتائج تطبيق أى من المناهج التخطيطية في التنمية يستلزم قياس إنجازات التنمية في أى من هذه المجتمعات مع وجود التخطيط وبدونه وهو ما يعد من الأمور الصعبة أمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي تشاهدها المجتمعات سواء في بيئتها المحلية أو في البيئة العالمية التي تؤثر عليها .

إن النتائج التطبيقية لمنهج التخطيط كأداة لإدارة التنمية والدروس المستفادة منها في الكثير من الدول تشير إلى أن عناصر فاعلية التخطيط في تحقيق الهدف منه تكمن في العناصر التالية^(٢) :

(أ) التشاور (أو المشاركة) بين أطراف التنمية

وتبدو أهمية هذا العنصر مما يتصف به الاقتصاد من تعقيدات وعدم الالقين مما يجعل من الأساليب التحليلية في حد ذاتها غير كافية للوصول إلى الحلول المثلى ، فكثيراً ما يتطلب الأمر إصدار أحكام نوعية أو كيفية والتي لا يمكن الوصول إليها بشكل صحيح في غياب التشاور بين الأطراف المعنية سواء في داخل المؤسسات الحكومية ذاتها ، أو مع الأطراف الأخرى خارجها ، وذلك على نحو مماثل لما فعلته اليابان ، وكوريا ، والبرازيل في إدارة استثماراتها . فمشاركة الأطراف ذات الصلة تعد في حكم الوسيلة لإعلام الأطراف الأخرى

(١) Ramgopal Agarwala, Planning in developing countries, Lessons of experience, World Bank, Washington, 1984.

(٢) Warren C.Baum and Stokes M.Tolbert, Investing in development, Oxford University Press, 1985.

استثماراتها . فمشاركة الأطراف ذات الصلة تعد في حكم الوسيلة لإعلام الأطراف الأخرى والوصول إلى اتفاق جماعى . فلكى يكون التخطيط التأشيرى للقطاع الخاص ذو فاعلية يجب على الحكومات أن تعمل على أن تكون خططها ، وسياساتها وتوقعاتها الاقتصادية معلومة وبشكل واسع للجميع . كما أن تخطيط البرنامج الإستثمارى العام للحكومة وبشكل سليم يستلزم منها معرفة إتجاهات وتوزيعات استثمارات القطاع الخاص ، كما أن القطاع الخاص بدوره يجب أن يكون على علم بالأولويات الوطنية ، وبالبرنامج الإستثمارى العام للحكومة وبسياساتها التى ستؤثر على عوائد الإستثمار الخاص ، وهو ما يمكن الوصول إليه عن طريق التشاور بين الأطراف المعنية داخل وخارج الحكومة .

(ب) مرونة الخطط والسياسات

حيث تبدو كذلك أهمية هذا العنصر مما قد يحدث من تغيرات طارئة فى الظروف الاقتصادية المحلية أو فى العوامل والمتغيرات الدولية أو فى حالة توافر معلومات جديدة تستدعى تعديل البرامج والسياسات الجارية على نحو تجنب الاقتصاد الوطنى ومعدلات التنمية حدوث إختناقات أو تباطؤ ، وذلك عكس الحال فى حالة وجود خطط أو برامج وسياسات جامدة .

(جـ) الإنتقائية

إن تحقيق مبدئى المشاركة والتشاور فى التخطيط ، ومرونة الخطط والسياسات لا يعد بالعمل السهل ، حيث يستلزم توفير العنصر الأول استهلاك الكثير من الوقت ، كما يستلزم توفير العنصر الثانى الاستجابة السريعة للتغير فى العوامل والمتغيرات الاقتصادية ، وهو ما يستلزم من الحكومات انتقاء الأهداف ، والأدوات أو الوسائل ذات الأهمية للتركيز عليها . فمع التسليم بمجاذبية منهج الشمولية فى التخطيط نظرياً ، إلا أنه من الصعب الوصول إلى حلول وتنفيذها لجميع المشكلات فى أن واحد . ومن ثم يصبح إنتقائية الأهداف ، ووسائل تحقيقها من العناصر الهامة فى تحقيق فاعلية التخطيط .

(د) تنسيق السياسات

كذلك أيضاً فإن تحقيق عنصرى المشاركة والمرونة فى التخطيط يستلزم بالضرورة تنسيق سياسات الجهات المعنية بالتنمية بما يحول دون وجود التناقض أو التعارض فيما بينها ، وذلك من خلال التنظيم المؤسسى اللازم لتحقيق مثل هذا التنسيق .

(هـ) المتابعة وتوافر المعلومات

إن وجود البيانات والإحصاءات الدقيقة اللازمة لتنفيذ الجهود التخطيطية ليست فى حاجة إلى بيان أهميتها سواء فيما يتصل بالبيانات والإحصاءات اللازمة عند إعداد الخطة أو تلك التى تعبر عن التغيرات المتزامنة مع تنفيذ الخطة ، وهو ما يستلزم بالضرورة وجود نظام المعلومات الملائم مع وجود نظام متابعة مؤشرات إنجازات الخطة يسمح بتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة التى يمكن الإستناد عليها فى تعديل البرامج والسياسات إذا ما اقتضى الأمر لمواجهة التغيرات الإقتصادية المتلاحقة .

٤ - التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته

٤-١ مفهوم المشاركة فى العملية التخطيطية ومبرراتها

قد تميل اغلب الكتابات عن التخطيط بالمشاركة فى القطاع الزراعى أو الريفى إلى تحديد مفهومها للمشاركة فى مشاركة المجموعات المستهدفة من السكان من برامج ومشروعات التنمية فى التخطيط لهذه البرامج والمشروعات ، أى وبمعنى آخر أنها تقف عند حد مشاركة هذه المجموعات فى التخطيط لبرامج ومشروعات محددة فى مناطق أو أقاليم محددة . وبالنسبة للدراسة الحالية فيمتد مفهومها للمشاركة فى التخطيط ليشمل جميع فئات المجتمع الزراعى إلى جانب المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المعنية أو ذات الصلة بالتنمية الزراعية وبرامجها ومشروعاتها بمستوياتها المحلية والأقليمية والمركزية بغرض الوصول إلى خطة قومية متكاملة للتنمية الزراعية وبمكوناتها المختلفة تشمل أهداف وإستراتيجيات التنمية ، وسياساتها وأدواتها وبرامجها ومشروعاتها ثم تمويلها ومتابعة وتقييم إنجازاتها . وتستند أهداف المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية على مجموعة من المبررات تصب جميعها فى الإعداد الجيد لخطة زراعية شاملة تتوافر لها فرص النجاح الكبير فى التنفيذ ، حيث تساعد المشاركة فى إطار المفهوم المشار إليه إلى توفير العوامل المساعدة إلى ذلك والتى من أهمها :

• إن مشاركة المجموعات المستهدفة من المنتجين والمستثمرين الزراعيين في المناطق المحلية مع الأجهزة والمؤسسات التنفيذية بها يساعد في الكشف عن إمكانات التنمية الزراعية المتاحة في كل من هذه المناطق ومن ثم فرص التنمية الحقيقية بها سواء تلك المرتبطة بوجود الموارد اللازمة ، أو المتصلة بالقضاء على المشاكل والحدود التي تواجه التنمية ، ومن ثم وجود برامج ومشروعات التنمية الملائمة لإمكانات وظروف كل من المناطق المختلفة .

• إن مشاركة المجموعات المستهدفة من المنتجين الزراعيين في التخطيط للتنمية في مناطقهم يساعد في التعرف على تقاليدهم الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم تخطيط برامج ومشروعات التنمية في هذه المجتمعات على نحو يتسق مع هذه التقاليد وأولويات التنمية بها وفقا للأعراف الاجتماعية والثقافية وهو ما يؤثر إيجابياً على تنفيذ المشروعات التنموية للخطة .

• إن مشاركة المجموعات المستهدفة من المنتجين والمستثمرين الزراعيين في التخطيط لمشروعات التنمية يساعد في تحديد قدراتهم التمويلية للمساهمة في تمويل هذه المشروعات ، ومن ثم تحديد برنامج تمويلى واقعى لمشروعات الخطة بماله من تأثيرات إيجابية على تنفيذ الخطة .

• إن مشاركة المجموعات المستهدفة في متابعة وتقييم إنجازات الخطة يساعد في الكشف عن سلبيات وإيجابيات التنفيذ في ضوء نتائج الممارسة الفعلية والنتائج الحقيقية لتنفيذ مشروعات الخطة ، ومن ثم الإعداد الجيد لخطط التنمية التالية في ضوء الدروس المستفادة من تنفيذ الخطط السابقة ومن منظور المجموعات المستهدفة .

• إن مشاركة المجموعات المستهدفة في التخطيط للتنمية بما تمثله من توسع في دائرة الديمقراطية ، ترفع من درجة شعورهم بالمسئولية وتفهمهم للظروف المحلية والعالمية ، ومن ثم زيادة درجة تفاعلهم مع المخططين ، وبالتالي إتساع دائرة النجاح في تنفيذ مشروعات الخطة خاصة تلك التي تتطلب مشاركة هذه المجموعات في التنفيذ .

• إن مشاركة المجموعات المستهدفة في التخطيط للتنمية بما تعنيه من دخولهم في مناقشات وحوارات مع المخططين حول السياسات الزراعية الكلية والتوجهات العامة للخطة يساعد على التحديد الجيد لهذه السياسات والتوجهات ووجود الإنفاق الجماعى حولها بماله من تأثيرات إيجابية على نجاح تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها .

• إن مشاركة الأجهزة والمؤسسات الحكومية التنفيذية على مستوياتها المحلية والإقليمية والمركزية في التخطيط للتنمية يساعد في الكشف عن القدرات المتاحة لديها (مادية وبشرية) للمشاركة في تنفيذ برامج ومشروعات الخطة وتحديد مناطق الإختناق أو المشاكل والمحددات بما يساعد بدوره على تضمين وسائل التغلب عليها في الخطط المقترحة ومن ثم توافر فرص النجاح في تنفيذ الخطة .

• إن مشاركة المؤسسات الأخرى العامة والخاصة ذات الصلة بالتنمية الزراعية (مثل مؤسسات تصنيع المدخلات الزراعية أو تصنيع المواد الخام الزراعية أو توزيع المدخلات والمخرجات الزراعية - أو مؤسسات البحث العلمي) ، يساعد في الكشف عن الطاقات المتاحة لديها وتحديد مناطق الإختناق أو المشاكل والمحددات التي تواجهها ومن ثم تحديد الوسائل اللازمة لعلاج أوجه القصور بما يمكنها من القيام بالدور المطلوب منها في تحقيق أهداف الخطة في ضوء التوجهات العامة لمجتمع المنتجين والمستثمرين الزراعيين ، ومن ثم الخطة الزراعية .

إن ما سبق الإشارة إليه من مبررات لأهمية المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية لا ينفي وجود المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق هذا المنهج في التخطيط للتنمية ، وهو ما ستشير إليه الدراسة فيما بعد .

٤-٢ الأعمال والأنشطة التخطيطية في إعداد الخطة الزراعية ومجالات المشاركة

إن إعداد خطة للتنمية الزراعية يقوم في واقعه على تنفيذ عدداً من الخطوات المختلفة والمتصلة في نفس الوقت ، إلى جانب متابعتها . ومن ثم فإن المشاركة في إعداد هذه الخطة يستلزم بالضرورة تحديد هذه الخطوات وما يتضمنه كل منها من أنشطة وأعمال تخطيطية كي يتثنى تحديد مجالات المشاركة لكل من الأطراف المستهدفة في إعداد الخطة . وبغض النظر عن تتابع هذه الخطوات وما يتضمنه كل منها من أعمال ، فإنه يمكن تحديد هذه الخطوات وما تتضمنه من أعمال وأنشطة تخطيطية فيما يلي^(١):

٤-٢-١ تحديد الأهداف الأولية للخطة

قد تبدو هذه الخطوة هي الأولى في إعداد الخطة ، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن الأهداف المحددة في المرحلة الأولى منها تعد بمثابة أهداف أولية قابلة للتعديل وفقاً لما تكشف عنه الخطوات التالية

(١) Governmental Affairs Institute, managing planned agricultural development, Washington, 1976 .

من الظروف المميزة للقطاع الزراعى وإمكانات وإحتمالات التنمية الزراعية . ومن نماذج الأهداف الأولية للخطة والتي تحدد فى هذه المرحلة للأختيار من بينها ما يمكن ذكره فيما يلى :

- تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعى الكلى .
- زيادة فرص العمل فى القطاع الزراعى .
- زيادة مستوى دخول السكان الزراعيين أو تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعى بين السكان الزراعيين .
- زيادة درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من سلع زراعية محددة أو مجموعات منها .
- تحسين ميزان المدفوعات الزراعية بزيادة الصادرات الزراعية أو الإحلال محل الواردات .
- تحسين مستوى تغذية السكان الزراعيين أو غيرهم من الفئات الأخرى بالتوسع فى إنتاج سلع أو مجموعات سلعية غذائية محددة .
- زيادة درجة تنوع الإنتاج الزراعى بغرض الحفاظ على إستقرار دخول السكان الزراعيين .
- توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية إلخ .

إن تحديد الأهداف الأولية للخطة يعد محصلة لاختيارات رشيدة من بين العديد من الأهداف التى يمكن أن تطرح فى هذا الشأن والتي يعبر عنها النماذج المشار إليها على سبيل المثال ، حيث يفترض أن يتم هذا الاختيار بناء على دليل يقوم بإعداده المخططون لترشيد هذه الاختيارات ، كما يفترض أن يتضمن هذا الدليل معلومات عن المشكلات الزراعية الرئيسية والحلول البديلة للتغلب عليها ثم تقدير الموارد اللازمة لكل منها إلى جانب الموارد التى يمكن أن تتاح لهذا الغرض فى ظل إفتراضات معينة مختلفة .

٤-٢-٢ مسح تشخيصى وتقويمى لقطاع الزراعة

وتهدف هذه الخطوة إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطه متضمنة ،المعلومات عن التطورات الحديثة فى الزراعة ، وعن الأوضاع القائمة حالياً فى القطاع خاصة المشاكل الرئيسية التى تعيق التنمية ثم عن الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف التنمية. إن هذه المعلومات تعد ضرورية لإعادة تقييم الأنشطة والإستثمارات الجارية بغرض الكشف عن إمكانيات تطويرها لزيادة مساهمتها فى التنمية إلى جانب تحديد الأنشطة الجديدة التى يمكن تضمينها فى الخطه ، وذلك فضلاً عن تحليل العلاقات الهيكلية والمؤسسية والسياسات المؤثرة على الزراعة والتي يفترض تطويرها بغرض الإسراع بمعدلات التنمية . ويستلزم التحليل الملانم لقطاع الزراعة النظر إلى الزراعة كنظام وظائفى يتكون من عناصر متداخلة ومتراصة مع بعضها البعض ، إذ أن لكل منها مساهماته فى مستويات الإنجاز الجارية والمحتملة للقطاع . كما يجب أن

يتضمن هذا المسح المعلومات اللازمة على كل من المستويات المحلية ، والإقليمية ، والمركزية ، وعلى مستوى كل من المؤسسات المعنية أو ذات الصلة بالتنمية الزراعية من منتجين ، ومصنعين ، ووسطاء وأجهزة تنفيذية . ومن أهم الجوانب التي يتضمنها هذا المسح ما يمكن ذكره فيما يلي :

٤-٢-٢-١ مسح وتقويم الموارد الزراعية المتاحة

حيث يتضمن هذا الجانب حصر الموارد الزراعية المتاحة المستغلة وغير المستغلة والتي يمكن إستغلالها مستقبلاً في الإنتاج الزراعي ثم تقييمها من حيث الحجم أو النوعية وإمكانيات مساهمتها في زيادة الإنتاج الزراعي على مستوى المناطق والأقاليم الزراعية المختلفة ، وحيث تشمل هذه الموارد كل من :

• الموارد الزراعية الطبيعية من أرض ومياه وحيث يتضمن ذلك المسح المعلومات عن هذه الموارد من حيث :

- مساحة الأراضي المستغلة ، وغير المستغلة .
- الخصائص الطبيعية والكيمائية للتربة الزراعية في كل من الأراضي المستغلة ، وغير المستغلة .
- الإستخدامات الحالية (التركيب المحصولي) للأراضي الزراعية المستغلة ، والبدائل الممكنة لإستخداماتها .
- الإستخدامات الممكنة ببدائلها المختلفة للأراضي الزراعية غير المستغلة في ضوء الخصائص الطبيعية والكيمائية للتربة الزراعية بها .
- إنتاجية الأراضي الزراعية المستغلة وغير المستغلة من المحاصيل الزراعية المختلفة .
- تصنيف الأراضي الزراعية على مستوى كل من المناطق والأقاليم الزراعية إلى فئات حسب سرعة استجابتها لتأثيرات برامج ومشروعات التنمية الزراعية وحجم الموارد الرأسمالية اللازمة والتغيرات الهيكلية أو المؤسسية المطلوبة .

• الموارد الرأسمالية : حيث يتضمن هذا الجانب من المسح المشار إليه توصيف وتحليل الإستثمار الرأسمالي في الزراعة بالإضافة إلى الزيادة السنوية به على مستوى المناطق والأقاليم وحيث يمكن تصنيف هذا التوصيف والتحليل وفقاً للمجموعات الممثلة لهذه الموارد وتشمل :

- شبكات الري والصرف الرئيسية والفرعية ، ونظم الري المتبعة .
- مساحات وأعداد أشجار الفاكهة ، والأشجار الخشبية .
- قيمة وأعداد الآلات والمعدات الزراعية حسب نوعيتها .

- قيمة وأعداد حيوانات العمل ، وحيوانات التربية حسب النوعية والأصناف .
- تقديرات رأس المال العامل المستثمر في الزراعة .
- مصادر تمويل رأس المال العامل في الزراعة ، والأسباب والعوامل المسنولة عن اتجاهات التمويل الذاتي لرأس المال العامل .
- الموارد المؤسسية : ويشمل ذلك الجانب مسح توصيفي وتقييمي للمؤسسات الحكومية ، والعامّة ، والخاصة ذات الصلة بالقطاع والتنمية الزراعية ، وذلك على المستويات المحلية ، والأقليمية والمركزية ومتضمنا توصيفا وتقييما للتنظيم الداخلي لكل منها ، وتنظيم العلاقات فيما بينها إلى جانب تقدير قدرة وفاعلية كل منها على إنجاز الأعمال المحددة لها وقدرتها على التوسع المستقبلي في أعمالها . ومن أهم المؤسسات التي يجب أن يشملها هذا الجانب ما يمكن ذكره فيما يلي :
 - المؤسسات الحكومية التنفيذية على المستويات المحلية ، والأقليمية ، والمركزية ، وبمستوياتها النوعية المختلفة .
 - المؤسسات العامة والخاصة للبحث العلمي والإرشاد والتدريب الزراعي .
 - المؤسسات العامة والخاصة القائمة على توفير الخدمات الزراعية .
 - المؤسسات العامة والخاصة المشغلة بتسويق المنتجات والمدخلات الزراعية .
 - المؤسسات العامة والخاصة القائمة على تصنيع المدخلات الزراعية ، والمحاصيل أو المواد الخام الزراعية .
 - الاتحادات ، والجمعيات التعاونية ، والروابط الزراعية على المستويات المركزية والأقليمية والمحلية .
 - المؤسسات العامة والخاصة المشغلة بتصدير وإستيراد المحاصيل والمنتجات الزراعية ، والمدخلات الزراعية .
 - مؤسسات الائتمان والتمويل الزراعي .
- الموارد البشرية : ويتضمن ذلك توصيف وتحليل أوضاع الموارد البشرية في الزراعة من جوانب عديدة على المستويات المحلية ، والأقليمية والقومية . ومن أهمها :
 - عدد السكان الزراعيين حسب الجنس ، والعمر ، والمهنة ، والتغيرات بها .
 - أعداد القوى العاملة الزراعية حسب الجنس ، والعمر ، والمهنة .
 - تقديرات الطلب على القوى العاملة الزراعية حسب المهنة ، والجنس .
 - تقديرات الهجرة من وإلى قطاع الزراعة .

- نسبة الأمية ، ومستويات التعليم بين القوى العاملة الزراعية.
- مستويات التغذية بين السكان وقوى العمل البشرى الزراعى .

٤-٢-٢-٢ تحديد دور الزراعة فى الإقتصاد القومى

ويشمل هذا الجانب من المسح المشار إليه تحليل الدور الذى يساهم به قطاع الزراعة فى الإقتصاد القومى والذى يتمثل بدوره فيما يلى:

- مساهمة الناتج المحلى الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى ، ومعدلات النمو السنوى فى الناتج المحلى الزراعى بالقياس إلى معدلات النمو السنوى فى الناتج المحلى بالقطاعات الأخرى وعلى المستوى الكلى للإقتصاد .
- مساهمة الزراعة فى إجمالى الإستثمارات على المستوى القومى مع المقارنة بمساهمة غيرها من القطاعات .
- التغيرات الهيكلية فى قطاع الزراعة مثل التغير فى الأوزان النسبية للإنتاج من سلعة أو مجموعة سلع فى إجمالى الإنتاج الزراعى ، والأوزان النسبية لمساهمة إنتاج الأقاليم الرئيسية فى إجمالى الإنتاج الزراعى على المستوى القومى ١٠٠٠ الخ.
- تعداد السكان وقوى العمل البشرى فى الزراعة مقارنة بتعدادهم فى المناطق الحضرية وإجمالى تعدادهم على المستوى القومى .
- مستوى دخول السكان وقوى العمل الزراعية بالقياس إلى مستوى دخول غيرها بالقطاعات الأخرى .
- التغيرات الهيكلية فى نوعية وقيمة الصادرات ، والواردات من السلع الزراعية والغذائية .
- إتجاهات التغير فى الأوزان النسبية لكل من الصادرات والواردات من السلع الزراعية والغذائية فى إجمالى الصادرات والواردات السلعية ، والميزان التجارى السلعى .

٤-٢-٢-٣ الوضع الحالى وإمكانات التنمية

إلى جانب ماسبق ذكره من مكونات المسح التشخيصى والتقويمى للقطاع يأتى توصيف الوضع الحالى لقطاع الزراعة من حيث نظم الإنتاج الزراعى والمشاكل والمحددات التى تواجه الإنتاج إلى جانب حصر الموارد الزراعية المتاحة للكشف عن الإمكانيات المحتملة للتنمية الزراعية المستقبلية ، ويستند ذلك على تحليل وتقييم الكثير من العناصر ومن أهمها :

- التركيب المحصولي في الأراضي الزراعية المستغلة بالقياس إلى بدائله الممكنة والملائمة للقدرات الإنتاجية للتربة الزراعية على مستوى المناطق والمحليات والأقاليم .
- إنتاجية الأراضي الزراعية من المحاصيل الزراعية على مستوى المناطق والأقاليم ، والإنتاجية المتوقعة منها في حالة إحداث أو تقديم التكنولوجيا الزراعية الحديثة .
- أساليب وطرق الزراعة وخدمة المحصول المتبعة حاليا بالقياس إلى أساليب وطرق الزراعة والخدمة الحديثة .
- معدلات استخدام المدخلات الزراعية ونوعياتها وتقييمها من منظور المستويات والنوعيات الملائمة .
- إنتاجية العمل البشري في الزراعة والعوامل المسؤولة عن مستوياتها واتجاهاتها .
- استجابة المنتجين الزراعيين للسياسات السعرية ، والإئتمانية وغيرها من السياسات الزراعية وتأثيرها على الإنتاج .
- أنماط وأساليب الإنتاج في المزارع التقليدية ، وغير التقليدية ، وفي الإنتاج من أجل السوق المحلي ، والإنتاج من أجل التصدير .
- استجابة المنتجين الزراعيين للتغيرات التكنولوجية في الزراعة ، والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على مواقفهم من هذه التغيرات .
- كيفية عمل الأسواق المحلية وكفاءة أداؤها لوظائفها بالنسبة للسلع الزراعية المنتجة لأغراض الإستهلاك المحلي أو التصدير ، وإحتمالات تحسينها والتوسع فيها .
- شروط التجارة ما بين السلع الزراعية والسلع غير الزراعية ، وشروط التجارة ما بين السلع الزراعية والمدخلات الزراعية ، وشروط التجارة ما بين السلع التي تنتج بغرض الإستهلاك المحلي ، والتي تنتج بغرض التصدير .
- العوامل المؤثرة على دخول المزارعين ، وطريقة توزيع الدخل الزراعي بين المجموعات وداخل كل مجموعة من المزارعين .

- الأهمية النسبية لكل من عوامل الطلب والعرض من السلع الزراعية في تحديد النمو المستقبلي لقطاع الزراعة ، أى تحديد ما إذا كان النمو في الإنتاج الزراعى يحكمه عدم وجود الطلب بالقدر الكافى أو المحدودية فى الإنتاج .
- تقييم كفاءة إستخدام الموارد ، والمدخلات الزراعية المستغلة مع تحليل الأسباب المسئولة عن مستوياتها وإتجاهاتها .
- تقييم نتائج أنماط الإنتاج الهادفة إلى زيادة الصادرات الزراعية مقابل أنماط الإنتاج الهادفة إلى زيادة الإنتاج بغرض الإحلال محل الواردات من حيث العائد ، والتكلفة وغيرها من الجهود اللازمة .
- تقدير الإنتاج الزراعى المحتمل والمتوقع فى ظل إستخدام طرق الإنتاج الحديثة مع إستخدام البدائل الممكنة لإستخدام الأراضى الزراعية .
- تقييم نتائج تجارب الماضى فى أحداث التغيرات الزراعية المستهدفة فى المناطق أو الأقاليم التى يشملها المسح سواء تلك التجارب الناجحة أو الفاشلة بغرض الخروج بالدروس المستفادة منها وتطبيقها فى المستقبل .

إن دراسة وتحليل كل من العناصر المشار إليها وإرتباطها مع بعضها البعض إلى جانب غيرها من العوامل يساعد فى الكشف عن فرص التنمية والتوسع فى الإنتاج الزراعى مستقبلا على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل فى إطار ما يمكن أن تكشف عنه من فرص لرفع كفاءة إستخدام الموارد الزراعية المستغلة عن طريق تعديل أنماط الإنتاج الجارية أو تطوير وتقديم الأساليب التكنولوجية الحديثة أو كليهما إلى جانب فرص التنمية التى يمكن أن تتاح عن طريق زيادة وإضافة موارد زراعية جديدة إلى مجال الإنتاج .

٤-٢-٢-٤ دور الصناعات الزراعية فى التنمية

على الرغم من تضمين المسح المشار إليه وفى الجزء السابق منه تقييما لدور مؤسسات تصنيع المنتجات والمدخلات الزراعية فى التنمية الزراعية فى شكل موجز ، إلا أنه قد يكون من الأفضل تناوله بشكل أكثر تفصيلا ومنفردا باعتباره قد يمثل نقطة أختناق فى المسار إلى التنمية الزراعية . فالتصنيع الزراعى قد يكون من العوامل المساعدة على التوسع الزراعى ، كما أنه قد يساهم فى توفير فرص العمل ، وتحسين دخول السكان فى المناطق الريفية ، كذلك وبمعنى آخر قد يمثل القصور فى التصنيع الزراعى أحد المحددات أمام التوسع الزراعى إما بسبب النقص فى الطاقات المتاحة لتصنيع المنتجات الزراعية أو النقص فى الإنتاج من المدخلات الزراعية . ومن أهم العناصر التى يفترض أن يشملها هذا الجانب من المسح ما يمكن ذكره فيما يلى:

- توصيف الصناعات الزراعية القائمة حسب نوعها .
- نوع المدخلات الزراعية والسلع الإستهلاكية التي تنتج ، ونوع المحاصيل الزراعية التي تصنع .
- الكميات التي تنتج منها وكذلك الكميات التي تصنع .
- أساليب الإنتاج المستخدمة في هذه الصناعات حسب نوعها (مكثفة للعمل أم مكثفة لرأس المال) .
- توزيع الصناعات الزراعية مابين المناطق الريفية ، والمناطق الحضرية .
- الطاقات الإنتاجية المستغلة ، والطاقات العاطلة في كل من هذه الصناعات .
- أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه كل من هذه الصناعات وأساليب ووسائل التغلب عليها سواء في مجال الإنتاج أو التسويق ، أو الإئتمان ... الخ .
- الإمكانيات والإحتمالات المتاحة للتوسع في الصناعات الزراعية حسب النوع .
- بيان إمكانيات وقدرات التنظيمات الزراعية الخاصة بالمزارعين على إنشاء وتشغيل مؤسسات التصنيع الزراعي ، ومدى الحاجة إلى وجود تنظيمات أخرى لهذا الغرض .
- إمكانيات وفرص دخول المزارعين وتنظيماتهم الخاصة مع مستثمرين آخرين في إنشاء وتشغيل هذه الصناعات ، وحسب نوعيتها .
- بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التجارية في إنشاء وتمويل هذه الصناعات ، وحسب نوعيتها .

٤-٢-٥ التنبؤ بالطلب على السلع الزراعية ، والعرض منها

ويتضمن هذا الجزء من المسح تقديرات الطلب المتوقع على السلع الزراعية ، والعرض منها باستخدام الأساليب الفنية والمستخدم في ذلك وفي إطار مجموعة من الافتراضات البديلة متضمنة في ذلك السياسات التي يمكن أن تؤثر على سلوكيات المستهلك، والمنتج .

٤-٢-٦ تحديد الفجوات في المعلومات

إن تنفيذ المسح المشار إليه في سبيل إعداد خطة التنمية الزراعية قد يكشف عن وجود الكثير من الفجوات في المعلومات والبيانات المتاحة ومن ثم فإن تحديد مثل هذه الفجوات قد يكشف عن الحاجة إلى وجود برامج ومشروعات لإستكمال البيانات والمعلومات المطلوبة أو تطوير البعض الآخر المتاح منها ، كما قد تتضمن كذلك برنامج أو مشروعات بحثية .

٤-٢-٣ تحديد الأهداف الكمية ، وتخصيص الموارد

وتتمثل هذه الخطوة في ترجمة الأهداف الأولية السابق تحديدها (وبعد احتمالات تعديلها في إطار نتائج المسح التشخيصي والتقويمي المشار إليه) إلى أهداف كمية سواء تلك المتصلة بالمنتجات الزراعية أو المدخلات الزراعية في إطار الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاكمة لتحديد هذه الأهداف وفي ظل البدائل المطروحة من سياسات واستثمارات وبرامج ومشروعات عمل مختلفة ، وبما يصل في النهاية إلى وجود التوازن ما بين الأهداف المحددة ، والموارد المتاحة . ومن الطبيعي أن تتحدد نوعية هذه الأهداف وفقاً لنوعية الأهداف الأولية المحددة من قبل بالنسبة للخطة ، إلا أن درجة تفصيل هذه الأهداف وصياغتها في صورة كمية تحكّمة من ناحية درجة التنوع في برامج ومشروعات الخطة وأولوياتها أو وزنها النسبي في تحقيق أهداف الخطة ، ومن ناحية أخرى على رؤى خبراء التخطيط القائمين على إعداد الخطة . حيث قد تصاغ هذه الأهداف في صورة إجمالية أو قد تصاغ للتعبير عن مجموعات سلعية أو خدمية محددة لها وزنا نسبيا كبيراً في تحقيق أهداف الخطة أو تصاغ للتعبير عن سلع أو خدمات رئيسية معينة . كما قد تصاغ هذه الأهداف في صورة كمية أو في صورة معدلات نمو سنوي . وفيما يلي يمكن ذكر بعض النماذج على ذلك :

- معدل النمو السنوي المستهدف في الناتج المحلي الزراعي .
- معدل النمو السنوي المستهدف في الإنتاج من مجموعات سلعية معينة (حبوب - ألياف - محاصيل سكرية - محاصيل زيتية - لحوم الخ) .
- معدل الزيادة السنوية المستهدف في إنتاجية الأرض الزراعية من محاصيل زراعية رئيسية أو مجموعات سلعية معينة .
- التوسع في المساحات المزرعة من محصول رئيسي (أو مجموعة سلعية معينة) بمعدل سنوي أو بمساحة إضافية سنوية معينة
- استصلاح واستزراع مساحات إضافية معينة من الأراضي الجديدة .
- إنشاء أو تطوير ترع أو مصارف رئيسية بأطوال معينة .
- التوسع في صناعة محددة بطاقة إضافية معينة ... الخ .

٤-٢-٤ تحديد إستراتيجية التنمية

وتتمثل هذه الخطوة في الأنشطة التخطيطية التي تحدد مسار السياسات والبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الأهداف الأولية والكمية للخطة ، وذلك بهدف الاختيار الدقيق لهذه السياسات والبرامج من بين

البدائل الكثيرة الممكنة والتي قد تتباين فيما بينها من حيث التكلفة ودرجة تأثيرها على تحقيق أهداف الخطة وآجالها . ومن نماذج هذه البدائل ما يمكن ذكره فيما يلي :

- الإستراتيجيات القائمة على إحداث ففرة تكنولوجية عالية في وسائل الإنتاج من بذور وأسمدة وغيرها ، مقابل إستراتيجية التدرج التي تقوم على التدرج في تحسين وسائل الإنتاج التقليدية وتكثيف استخدامها .
- إستراتيجية تركيز تخصيص الموارد على أقاليم محددة تتوافر بها الظروف لإحداث طفرة كبيرة في الإنتاج مقابل نشر وتوزيع الموارد على دائرة أكبر من الأقاليم . أو إستراتيجية تركيز تخصيص الموارد على سلع زراعية معينة ممكن أن تساهم بنصيب كبير في زيادة الإنتاج أو تركيز تخصيص الموارد على مجموعات معينة من المستهدفين مقابل نشر توزيع الموارد على دوائر أكبر من المجموعات أو المحاصيل المستهدفة .
- إستراتيجية الإحلال محل الواردات مقابل إستراتيجية زيادة الصادرات أو تنويعها .
- الإستراتيجية طويلة الأجل ، مقابل الإستراتيجية قصيرة الأجل .

٤-٢-٥ تحديد السياسات وأدوات تحقيق أهداف الخطة

وتنطوي هذه الخطوة على الأنشطة التي يتم بمقتضاها تحديد الأولويات والسياسات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة إلى جانب أدوات تنفيذ هذه السياسات . حيث تشمل هذه الخطوة وفي إطار الإستراتيجية المحددة تحديد الأولويات ما بين الأقاليم المختلفة ، والقطاعات الفرعية والأنشطة الزراعية ، وأهداف الخطة ثم تحديد السياسات وأدوات تنفيذها في إطار ما قد يتواجد من أوجه تكامل أو تعارض فيما بينها إلى جانب ما قد يتواجد من قيود أو محددات تواجه هذه السياسات . حيث تخلص هذه الخطوة إلى تحديد السياسات والكثير من الأدوات والتي يمكن أن تشمل مجموعة أو أكثر مما يمكن ذكره فيما يلي :

- السياسة الإستثمارية بما تتضمنه من أسعار خصم تحكم توزيع الاستثمارات بين الأنشطة المختلفة .
- العمالة وتكنولوجيا الإنتاج الزراعي .
- السياسات السعرية بالنسبة لمخرجات ومدخلات الإنتاج الزراعي بما تتضمنه من حوافز أو دعم .
- السياسة التسويقية بما تتضمنه من تطوير أو تحسينات مؤسسية أو تشريعات ، سواء في مجال المخرجات الزراعية أو المدخلات الزراعية .
- برامج ومشروعات الإرشاد والتدريب الزراعي ، والبحث العلمي في الزراعة .
- سياسة الائتمان الزراعي .

- البرامج والمشروعات العامة في مجال الري والصرف ، والخدمات الزراعية الأخرى .
- برامج ومشروعات التطوير المؤسسى بالنسبة للمؤسسات ذات الصلة بالتنمية الزراعية .
- برامج ومشروعات إستيطان الأراضي الجديدة والسياسات المرتبطة بها .
- برامج ومشروعات التصنيع الزراعى .
- سياسات وبرامج ومشروعات أخرى كتركيبات التصل بجازة وتملك الأراضي الزراعية أو تصدير أو استيراد المحاصيل والمدخلات الزراعية ... الخ .

٤-٢-٦ البرنامج التمويلي للخطوة

وتشتمل هذه الخطوة على تقدير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات الخطوة وتحديد مصادر تمويلها من تمويل ذاتى وقروض إئتمانية محلية أو أجنبية .

٤-٢-٧ نظام متابعة أداء وإنجازات الخطوة وتقييم نتائجها

وتشتمل هذه الخطوة على وضع نظام لمتابعة سياسات وأدوات تنفيذ الخطوة إلى جانب قياس وتقييم إنجازاتها بالنسبة للأهداف المخططة ، ومتضمناً فى ذلك تحديد مؤشرات المتابعة والقياس والتقييم ونظم إعداد التقارير المرتبطة بذلك ودوريتها ، إلى جانب نظم تدفق المعلومات ما بين الأطراف والمستويات المختلفة . ومن الطبيعى أن تختلف نوعية مكونات هذا النظام باختلاف أهداف الخطوة وما تشتمل عليه من سياسات وبرامج ومشروعات ، وإن كان يمكن تصنيفها وبصفة عامة فى المكونات الرئيسية التالية :

- متابعة السياسات الاقتصادية للخطوة من خلال ما يصدر من تشريعات أو قرارات إدارية مترجمة لهذه السياسات سواء من حيث توقيت صدورها أو تنفيذها ومتضمناً فى ذلك أيضاً أسباب عدم صدور أو تنفيذ مثل هذه التشريعات أو القرارات إن وجدت .
- متابعة الأداء فى تنفيذ البرامج والمشروعات الإنتاجية والخدمية الزراعية وتقييم إنجازاتها بالنسبة للأهداف المخططة لكل منها ومتضمنة أسباب النجاح أو الفشل فى التنفيذ وتحقيق الأهداف .
- متابعة الأداء فى تنفيذ برامج التطوير المؤسسى للمؤسسات ذات الصلة بالتنمية الزراعية (والمشار إليها من قبل) وتقييم إنجازاتها بشأن الأهداف المحددة لكل منها .
- قياس وتقييم نتائج تنفيذ الخطوة بالنسبة للأهداف الكمية المخططة .

- قياس وتقييم نتائج تنفيذ الخطة بالنسبة للأهداف الأولية للخطة والدروس المستفادة منها .

إن ما سبق الإشارة إليه من خطوات لإعداد الخطة الزراعية ومكوناتها لا يعنى غياب العلاقات التشابكية فيما بينها ومن ثم فهو لا يعنى متابعتها على النحو المشار إليه ، حيث قد تكشف أى من هذه الخطوات الحاجة إلى مراجعة ما جاء فى أى من الخطوات السابقة لها . وبغض النظر عن تتابع هذه الخطوات فإن ما يتضمنه كل منها من أعمال وأنشطة تخطيطية فى سبيل إعداد الخطة الزراعية يساعد على تحديد مجالات المشاركة لكل من الأطراف المستهدفة بالمشاركة فى إعداد هذه الخطة وفى واقع الحال فإن مجالات المشاركة فى إعداد الخطة الزراعية بالنسبة لأى من هذه الأطراف يتوقف على درجة المشاركة المستهدفة فى النظام التخطيطى وما يحكمها من ناحية أخرى الإطار المؤسسى والتنظيمى القائم لهذه الأطراف . فالأعمال والأنشطة التخطيطية التى تشتمل عليها كل من خطوات إعداد الخطة تشير فى مضمونها إلى حتمية مشاركة جميع الأطراف (والمشار إليها من قبل) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فى إعداد كل من هذه الخطوات وتنفيذها، إلا أن الواقع العملى قد يفرض المشاركة الجزئية لهذه الأطراف أو البعض منها فى إعداد أو تنفيذ هذه الخطوات أو البعض منها . هذا ويمكن الإشارة إلى ذلك فى النقاط التالية :

- فالنسبة لتحديد الأهداف الأولية للخطة ، فيمكن القول بأن مسئولية اختيارها تقع فى المقام الأول على عاتق القيادات السياسية نظراً لما تنطوى عليه هذه الأهداف من نتائج سياسية وإجتماعية واقتصادية تتحمل هى مسئولياتها . كما يشارك المخططون فى ذلك وبشكل مباشر من خلال إعدادهم للدليل الإسترشادى لاختيار هذه الأهداف وعلى نحو ما سبق ذكره . وفى هذا الشأن يمكن القول أيضاً بأن المجموعات المستهدفة من مجتمع المنتجين الزراعيين قد يشاركون وبطريقة غير مباشرة فى تحديد هذه الأهداف إذا ما رأت القيادات السياسية استشارتهم وتحديد أولوياتهم عن طريق القنوات السياسية بمستوياتها المختلفة ، كما يشارك فى تحديد هذه الأهداف أيضاً باقى الأطراف الأخرى فى المشاركة بما يساهمون به من معلومات فى إعداد أو تنفيذ الخطوات الأخرى فى إعداد الخطة الزراعية .

- وبالنسبة للمسح التشخيصى والتقويمى للقطاع الزراعى فتقع المسئولية المباشرة لإعداده على المخططين (الأجهزة التخطيطية) ، وإن كانت الأطراف الأخرى للمشاركة قد تساهم فى ذلك بصورة غير مباشرة من خلال ما يتوافر لديها من معلومات حول مواردها وإمكانات التنمية لديها أو المشاكل والحدود التى تواجهها فى مسارها التنموى ، والتى لا تتوافر لدى الأجهزة التخطيطية المعلومات عنها .

- وبالنسبة لتحديد الأهداف الكمية فشأنها في ذلك شأن الأهداف الأولية للخطة حيث تقع مسؤولية تحديدها على عاتق القيادات السياسية لما يتضمن وضع هذه الأهداف من اختيارات سياسية وإجتماعية وإقتصادية . ويشارك المخططون (الأجهزة التخطيطية) في ذلك من خلال تزويد القيادات السياسية بالمعلومات المفيدة عن النتائج الاقتصادية المترتبة على تحديد هذه الأهداف عند مستويات مختلفة من خلال ما تطرحه من بدائل للسياسات والبرامج والمشروعات اللازمة وتكلفة وعائد كل بديل منها وما قد يواجهه من قيود أو محددات . وهنا أيضاً يمكن القول بأن الأطراف الأخرى للمشاركة تمكن أن تساهم وبصورة غير مباشرة في تحديد هذه الأهداف (على المستوى القومي) من خلال ما توفره من معلومات حول إمكاناتها التنموية والمشاكل والمحددات التي تواجهها في سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بها والمرتبطة بتحقيق المستويات المحددة لأهداف الخطة .
- وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لأختيار إستراتيجية التنمية حيث تقع المسؤولية المباشرة لهذا الأختيار على عاتق القيادات السياسية . وذلك لنفس الاعتبارات السابق ذكرها في حالة تحديد أهداف الخطة . كما يشارك في ذلك المخططون (الأجهزة التخطيطية) عن طريق المساعدة في هذه الأختيارات بما يطرحونه من بدائل إستراتيجية ومزايا وعيوب كل منها في إطار ما قد يوجد من قيود أو محددات تواجه تنفيذ كل منها ، وهنا أيضاً قد يمكن القول بمشاركة الأطراف الأخرى للمشاركة وبطريقة غير مباشرة في تحديد الإستراتيجية المختارة من خلال ما يرفعه من معلومات حول القيود أو المحددات التي يمكن أن تواجه أى من البدائل الإستراتيجية المطروحة للأختيار من بينها .
- وبالنسبة للسياسات وأدوات تنفيذ الخطة فإن قبول القيادات السياسية لأهداف وإستراتيجية الخطة يعد في حكم قبولها للسياسات والبرامج والمشروعات التي تقترح من قبل المخططون ، والذي يمكن القول بأن مسؤولية تحديد هذه السياسات والبرامج والمشروعات تقع على عاتقهم ، كما يمكن القول أيضاً بإمكانية مشاركة باقى الأطراف الأخرى في المشاركة في تحديد هذه السياسات والبرامج والمشروعات بطريقة مباشرة من خلال الحوار المباشر فيما بينها ، أو بصورة غير مباشرة من خلال مشاركتها في متابعة وتقييم نتائج هذه السياسات والبرامج .
- أما البرنامج التمويلي لبرامج مشروعات الخطة فيمكن القول بمشاركة جميع أطراف المشاركة في إعداد الخطة إلى جانب المخططين والمؤسسات الائتمانية بمختلف مستوياتها المركزية والأقليمية والمحلية في إعداد هذا البرنامج وبصورة مباشرة .
- وبالنسبة لمتابعة وتقييم أداء وإنجازات الخطة وتقييم نتائجها فهو يعد من مسؤولية الأجهزة التخطيطية ، وإن كان يشاركها في متابعة الأداء والإنجازات الأجهزة الإدارية بالمؤسسات المسؤولة

عن تنفيذ برامج ومشروعات الخطة ، كما تشارك المجموعات المستهدفة من المنتجين الزراعيين في تقييم نتائج تنفيذ برامج ومشروعات الخطة ذات الانعكاسات المباشرة على هذه المجموعات .

إن مشاركة الأطراف المستهدفة بالمشاركة في أعداد الخطة تبدو من الأهمية خاصة من منظور توفير المعلومات حول إمكانيات ومشاكل ومحددات التنمية لدى كل منها والتي قد لا تتاح لدى المخطط المعلومات عنها ، إلا أن درجة مشاركتها في الخطوات الأخرى في أعداد الخطة خاصة بالنسبة لتحديد الأهداف الأولية للخطة ، وإختيار إستراتيجية وبرامج ومشروعات الخطة وسياساتها ثم متابعة وتقييم الأداء والنتائج فهي قد تتباين ما بين أبسط صورة للمشاركة والمثلة في المشاركة الاسمية في إعداد الخطة والتي تنحصر في مجرد إعلامهم بالجوانب المشار إليها ، وبين درجات متباينة من المناقشة والحوار والتعاون في إتخاذ القرار ، والتي تتوقف بطبيعة الحال على نوعية القرارات التي تتخذ ، وعلى أهداف هذه الأطراف وتوقعاتها . ففي حالة القرارات التي ليست في حاجة إلى متخصصين أو مهارات فنية فإن تأثير الأطراف المشاركة في تحديد وإتخاذ القرار يعد هو الأفضل بغرض تفعيل دورهم في إعداد الخطة وتجاوبهم في تنفيذها بفاعلية . أما في حالة القرارات التي تكون في حاجة إلى الخبرات الفنية فإن أفراد الأطراف المشاركة في صنع القرار قد يؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة مما يستوجب دخول الفنين في حوار مع هذا الأطراف لتوضيح رؤياهم حول هذا القرار وأسبابها ، والإستماع إلى آراء الأطراف الأخرى المشاركة ومن ثم طرح البدائل الممكنة وأختيار أفضلها في إطار من القناعة من قبل جميع الأطراف المشاركة في الحوار .

٤-٣ أطراف وقنوات المشاركة في إعداد الخطة

سبق تحديد مفهوم الدراسة الحالية للمشاركة على أنه يشمل جميع فئات المجتمع الزراعي إلى جانب جميع المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المعنية أو ذات الصلة بالتنمية الزراعية وسياساتها وبرامج ومشروعاتها على المستويات المحلية والأقليمية والمركزية . وكما يشير مضمون الجزء السابق من هذا الفصل يمكن تحديد هذه الأطراف بشكل أكثر تفصيلاً فيما يلي :

- المنتجون والمستثمرون الزراعيين في الأنشطة الزراعية المتنوعة النباتية والحيوانية ، والسمكية .
- المؤسسات الحكومية والعامة المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات الخدمات العامة الزراعية في مجالات الإنتاج الزراعي المختلفة (نباتي/ حيواني وداجني/ سمكي) .
- المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المشتغلة في تسويق الإنتاج الزراعي بالأسواق المحلية .
- المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المشتغلة في مجال تسويق المدخلات الزراعية من تقاوى وأسمدة ومبيدات وغيرها .

- المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة العاملة في مجالات تصدير وإستيراد المحاصيل والمنتجات الزراعية ، والمدخلات الزراعية .
- المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المشتغلة في تصنيع المحاصيل والمواد الخام الزراعية .
- المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المشتغلة في تصنيع المدخلات الزراعية .
- مؤسسات البحث العلمى والإرشاد والتدريب الزراعى .
- القيادات السياسية على المستويات المحلية ، والأقليمية والمركزية .
- الأجهزة التخطيطية .
- أجهزة الإحصاءات والمعلومات التخطيطية .
- مؤسسات الائتمان على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية .

وقد يكون مثاليا أن تشارك هذه الأطراف بجميع أفرادها أو مؤسساتها في إعداد الخطة ، إلا أن ذلك يعد من الأمور المستحيلة في الواقع العملى مع كثرة أفراد ووحدات المجتمع المستهدف بالمشاركة ، ومن ثم تظهر الحاجة إلى وجود التنظيمات التى تمثل كل من هذه الأطراف والتى يمكن من خلالها للأفراد أو المؤسسات المشاركة فيها التعبير عن آرائهم ومواقفهم بالنسبة لأهداف الخطة وسياساتها وبرامجها ومشروعاتها . فالمجتمع السكانى الزراعى وفي حالة غياب مثل هذه التنظيمات قد يمكن مشاركة في التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية عن طريق مشاركة قياداته في الحوار مع المخططين لهذه البرامج ، إلا أن ذلك قد لا يضمن تعبير هذه القيادات عن أفكار وآراء ومصالح المجتمع الذى ينتمون إليه بقدر تعبيرهم عن آرائهم ومصالحهم الخاصة . كما قد ينظر إلى المرشدين الزراعيين بالقرى على أنهم يمثلون وسيلة اتصال فيما بين المجتمع الزراعى ، والمخططون باعتبارهم أكثر معرفة بآراء ومواقف هذا المجتمع إلا أن نجاحهم في ذلك يتوقف على مواقفهم ومنهجهم في ذلك والذى يعتمد بدوره على شخصيتهم ومستوى تدريبهم والواجبات الملقاة على عاتقهم في ميدان عملهم التنفيذى ، وكذلك على قدرتهم على التأثير على صنع القرار في المستوى الأعلى . ومن هنا تبدو التنظيمات الخاصة التى تنشأ بغرض التعبير عن مصالح مجموعة أو مجموعات معينة من السكان ، أو للتعبير عن قضايا معينة من أهم القنوات فاعلية في المشاركة في الإعداد للخطة . ومن النماذج على ذلك ما قد يتواجد من جمعيات تعاونية أو اتحادات أو روابط للمنتجين الزراعيين . وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للمؤسسات المشتغلة في تسويق المخرجات والمدخلات الزراعية ، وتلك المشتغلة في تصديرها وإستيرادها ، وتصنيعها حيث يعد وجود التنظيمات المعبرة عن مصالحها ومواقفها وآرائها أكثر فاعلية في المشاركة في إعداد الخطة الزراعية . أما بالنسبة للمؤسسات الحكومية والعامة المعنية بتوفير الخدمات العامة وتخطيط وتنفيذ برامجها ومشروعاتها فغالباً

ما يجمعها إطار تنظيمي يربط ما بين مستوياتها المختلفة المحلية والإقليمية والمركزية والذي يمكن أن يمثل قناة ملائمة لمشاركة مثل هذه المؤسسات في إعداد الخطة الزراعية . وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لأجهزة القيادات السياسية حيث غالباً ما تتواجد المجالس السياسية على كل من المستويات المحلية ، والإقليمية والمركزية والتي يمكن أن تشارك في إعداد هذه الخطة على المستويات الثلاث .

إن تنوع وتعدد قنوات المشاركة في إعداد الخطة وعلى النحو المشار إليه يستلزم بالتبعية وجود التنسيق فيما بين هذه القنوات على كل من المستويات المحلية ، والإقليمية والمركزية في شكل وجود اللجان التنسيقية أو لجان التخطيط أو غيرها على كل من هذه المستويات بغرض تسهيل عملية الاستشارة والحوار والوصول إلى قرار من ناحية ، وسهولة عملية التفاوض والحوار ما بين المستويات المختلفة في العملية التخطيطية من ناحية أخرى ، وذلك فضلاً عن وجود الاستقلالية لعمل هذه اللجان بما يزيد من فاعليتها والوصول إلى القرارات التي تعبر عن أفكار وآراء ومصالح المشاركين في إعداد الخطة .

٤-٤ مشاكل وأوجه القصور في نظام التخطيط بالمشاركة

على الرغم من مزايا انتهاج نظام التخطيط بالمشاركة والمشار إليها من قبل إلا أن لهذا النظام أيضاً مشاكله وأوجه القصور به والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- الحاجة إلى المزيد من الموارد والوقت لإعداد الخطة بالقياس إلى النظم الأخرى التي تستبعد المشاركة .
- احتمالات وجود المخاطرة في تحقيق العدالة أو المساواة المستهدفة من هذا النظام، حيث ينطوي هذا النظام على مناقشة الكثير من المصالح والإهتمامات ومن ثم وجود الكثير من الاختيارات وكذلك الكثير من التناقضات المحتملة خلال عملية إعداد الخطة والتي قد تنشأ عن الاختلاف في مصالح والإهتمامات ما بين كل من المخططين ، وبين الأطراف المختلفة المستهدفة بالمشاركة .
- قد يتواجد القصور في نظام إختيار الممثلين للمجموعات المختلفة في التنظيمات التي تعبر عن مصالحها ومن ثم وجود الممثلين الذين يميلون إلى التعبير عن اهتماماتهم ومصالحهم الخاصة أو الذين لا تتوافر لديهم القدرات الفكرية على التعبير عن مصالح المجموعات الممثلة لها .
- إن كثيراً من المؤسسات والتنظيمات قد لا تتوافر لديها الموارد المالية والإدارية اللازمة لمشاركتها بفاعلية في الإعداد للخطة وتنفيذها .
- كثيراً ما يتواجد غياب الثقافة التخطيطية بين أغلب الأطراف المستهدفة بالمشاركة مما يعيق تفاعلها في المشاركة أو الوصول إلى قرارات خاطئة أو متحيزة لمصالح مجموعات معينة .

الفصل الثانى

الإطار المؤسسى فى قطاع الزراعة المصرية ونظام وآليات إعداد الخطة الزراعية

الفصل الثانى

الإطار المؤسسى فى قطاع الزراعة المصرية ونظام وآليات إعداد الخطة الزراعية

١ - مقدمة

يعد الإطار المؤسسى لقطاع الزراعة من العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة هذا القطاع ، كما أن سلامة وملائمة (بناءً وأداءً) هذا الإطار للنظام والتوجه التخطيطى يعد من العوامل المؤثرة فى نجاح التخطيط لهذا القطاع . ويتم إدارة القطاع الزراعى المصرى من خلال بناء مؤسسى يضم العديد من الهيئات والوحدات الاقتصادية والخدمية و التى يتبع بعضها القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام ، فى حين يتبع البعض الآخر منها القطاع التعاونى والجمعيات والقطاع الخاص والإستثمارى . ويعمل هذا الإطار بما يتضمنه من آليات فى ظل السياسة العامة للدولة و التى تتحدد ملامحها وأهدافها فى ضوء العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على كل من الصعيد المحلى والأقليمى والدولى .

هذا ويهدف هذا الفصل إلى إستعراض البناء المؤسسى لقطاع الزراعة ووحداته وآلياته ورصد إختصاصات ومسئوليات الهيئات والوحدات المكونة لهذا البناء وذلك لإبراز دورها فى العملية التخطيطية لقطاع الزراعة ، مع عرض موجز للنظام الخالى لإعداد الخطة الزراعية وآلياته ، بجانب طرح أهم سليات وإيجابيات هذا النظام ، وذلك تمهيداً لوضع تصور عن بناء مؤسسى أكثر أداءً وفعاليةً فى المشاركة فى العملية التخطيطية لقطاع الزراعة وإستصلاح الأراضى .

٢ - الإطار المؤسسى بقطاع الزراعة وإختصاصات ومسئوليات وحداته المؤسسية

يتشكل الإطار المؤسسى لقطاع الزراعة من العديد من المؤسسات والهيئات والوحدات الاقتصادية والخدمية التى تتباين إختصاصاتها ومسئولياتها وحجم مساهمتها فى العملية التخطيطية لقطاع الزراعة من وحدة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى ، وتمثل الكيانات المكونة لهذا الإطار فى كل من :

٢-١ وزارة الزراعة ومايتبعها من هيئات ووحدات

تأتى وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ومايتبعها من هيئات على قمة البناء المؤسسى لقطاع الزراعة ويشير قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ إلى أن وزارة الزراعة هو الجهاز المعنى بالتخطيط والإرشاد ورسم السياسات الزراعية والإشراف على تنفيذها ، وقد خول هذا القانون لوزير الزراعة طبقاً للسياسة

العامة للدولة تحديد الأهداف الإنتاجية ، ومساحات ومناطق زراعة حاصلات زراعية معينة ، وحظر زراعة حاصلات في مناطق أخرى ، كما يكون لوزارة الزراعة في إطار السياسة الزراعية تنظيم الدورة الزراعية وتحديد مواعيد زراعة وحصاد الحاصلات الزراعية وتحديد سبل تسويقها ، وتسعير معظم المستلزمات والحاصلات الزراعية ، وغير ذلك من أمور وردت تفصلاً في القانون المشار إليه ، وقد تحدد هذا الدور في ضوء تحكم وسيطرة الدولة على إدارة قطاع الزراعة الذي فرضه نظام التخطيط المركزي الإلزامي الذي كان مطبقاً خلال عقدى الستينيات والسبعينيات ، وبداية من منتصف عقد الثمانينات ومع التحول من التخطيط المركزي إلى التخطيط التوجيهي أو التأشيري الذي يعتمد على أعمال أوسع لآليات السوق ، ومع تطبيق برنامج الإصلاح والتحرير الإقتصادي لقطاع الزراعة شهد هذا القطاع إصلاحات وتطورات كبيرة في سياساته وبناءه المؤسسي وفي إختصاصات وأداء الوحدات المكونة لهذا البناء.

وتعد وزارة الزراعة وما يتبعها من هيئات ووحدات من أهم المؤسسات التي شهدت تطوراً في إختصاصاتها وآليات عملها ، وبين الشكل رقم (١) الهيكل التنظيمي لديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي طبقاً للقرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٧ ، وكذا الوحدات والهيئات التابعة للوزير ، وفيما يلي نستعرض أهم الإختصاصات والمسئوليات والدور التخطيطي لوزارة الزراعة وما يتبعها من وحدات وهيئات مختلفة :

٢-١-١ ديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي^(١)

يتشكل الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة من سبعة قطاعات رئيسية يضم كل منها عدد من الإدارات المركزية والتي يتبعها عدد أكبر من الإدارات العامة والأقسام ، وفيما يلي نستعرض مهام وإختصاصات أهم هذه القطاعات في ضوء ما تحدده المادة رقم (١) من القرار المشار إليه أعلاه .

٢-١-١-١ قطاع الشؤون الإقتصادية

يضم قطاع الشؤون الإقتصادية ثلاث إدارات مركزية هي الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي ، والإدارة المركزية للتخطيط الزراعي ، والإدارة المركزية للتعاون الزراعي الدولي ، ويعد هذا القطاع المشرف الرئيسي على إعداد خطة القطاع الحكومي الزراعي ، حيث يختص بالإشراف على ما يلي :

- تخطيط مشروعات الإستثمار الزراعي في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية وذلك من خلال دراسة مشروعات خطة القطاع الزراعي ووسائل تنفيذها المقترحة من جهات التنفيذ والمفاضلة فيما

(١) المصدر: القرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٧ .

بينها من خلال المعايير الاقتصادية وترتيب أولويات تنفيذها وإمكانية تحقيق التناسق والتكامل فيما بينها .

- تقدير حجم إستثمارات مشروعات القطاع الزراعى وتوزيعها الإقليمى وتحديد إحتياجاتها من مصادر التمويل المختلفة .

- تمويل ومتابعة تنفيذ مشروعات خطة التنمية الزراعية وتقييم إنجازاتها .

- إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروعات الزراعية .

- دراسة وتحليل السياسات الكلية والقطاعية ومما ينبثق عنها من إجراءات وأساليب تنظيمية كفيلة بتحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية .

- إعداد وتوفير ونشر كافة البيانات والإحصاءات الزراعية .

- إجراء التعدادات الزراعية لحصر هيكل البنية الزراعى .

- دراسة أنماط الإستغلال الزراعى والحيوانى والداجنى والسمكى فى كل من الأراضى القديمة والجديدة .

- دراسة دور الإستثمار الزراعى فى الخطة القومية وتقدير قيمة الإنتاج والدخل الزراعى والميزان الغذائى .

- دراسة التراكيب المحصولية التأشيرية وإقتصادياتها .

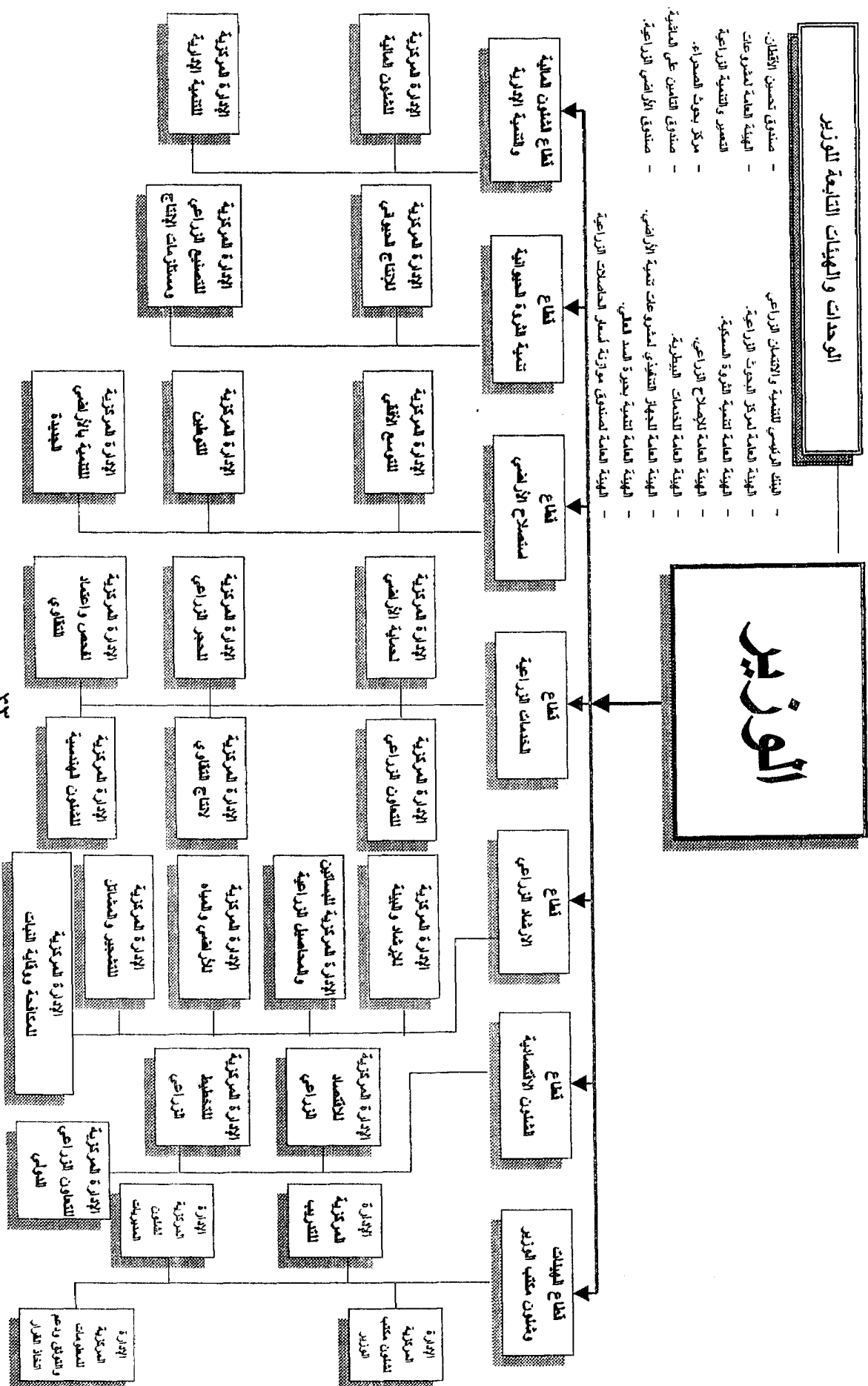
- دراسة وتحليل السياسات الزراعية فى مجالات الإستثمار ، التجارة الخارجية ، الأسعار ، التسويق ، الإئتمان ، إستصلاح الأراضى ، الإنتاج الزراعى ، الثروة الحيوانية والسمكية وغيرها من السياسات ، وذلك بهدف تقدير مدى تأثيرها وملاءمتها للمتغيرات الإقتصادية التى تطرأ على مختلف مجالات النشاط الزراعى .

- دراسة مجالات التعاون الزراعى الدولى بين مصر ودول العالم وسبل دعمه .

- إعداد الدراسات الإقتصادية الدولية المتعلقة بالإنتاج الزراعى والموارد الزراعية المختلفة .

هذا ويمثل قطاع الشئون الإقتصادية بإدارته المركزى حلقة الإتصال بين وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى (بما يتبعها من الهيئات والوحدات) ووزارة التخطيط ، حيث يتولى هذا القطاع من خلال إدارته مناقشة خطة وزارة الزراعة (ممثلة فى ديوان عام الوزارة والهيئات والوحدات التابعة لها) مع وزارة التخطيط ، كما يقوم بمتابعة تنفيذ الإستثمارات المعتمدة فى إطار الخطط السنوية لمشروعات القطاع الزراعى دورياً وميدانياً ومكتبياً على مستوى كل مشروع وعلى فترات ربع سنوية ، كما يتولى هذا القطاع موافاة كل من وزارة التخطيط وبنك الإستثمار القومى بصور من هذه التقارير وفقاً لقانون إعداد الخطة .

شعيل رقم (١) الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئات التابعة للوزير



٢-١-١-٢ قطاع الإرشاد الزراعي

يضم الهيكل التنظيمي لهذا القطاع خمسة إدارات مركزية هي الإدارة المركزية للإرشاد والبيئة ، الإدارة المركزية للبساتين والمحاصيل البستانية ، الإدارة المركزية للأراضي والمياه ، الإدارة المركزية للتشجير والمشاتل ، والإدارة المركزية للمكافحة ووقاية النبات ، ويختص هذا القطاع بالآتي :

- التخطيط لسياسة الإرشاد الزراعي ووضع برامج تنفيذها .
- الاشتراك في رسم سياسة الوزارة للتوسع الرأسى والأفقى للمحاصيل الزراعية .
- وضع الخطط الإرشادية للوصول إلى أقصى حد من الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية ، والمياه ، والإنتاج الحيواني والداجنى ، والأسره الريفية .
- وضع خطط وسياسات التشجير والإشراف على تنفيذها على مستوى الجمهورية .
- تطوير الإرشاد التطبيقي عن طريق التوسع في تنفيذ مشروع القرى الإرشادية والحقول الإرشادية الثابتة وإستخدام أحدث الوسائل الإرشادية الزراعية .
- الإشراف على أعمال مكافحة الآفات في مختلف الحاصلات الزراعية ومقاومة حشرات الجراد والنطاط ومتابعة عمليات المقاومة .
- الاشتراك والتنسيق مع مراكز البحوث الزراعية في تطبيق نتائج البحوث الجديدة ، وتقييم هذه النتائج ونشرها ومتابعة نتائجها .
- الإشراف على تطبيق ومتابعة تنفيذ القوانين والتعليمات الخاصة بأعمال قطاع الإرشاد الزراعي والأجهزه التابعة له في مجالات الإرشاد ، البيئة ، البساتين ، الخضر ، الأراضي ، المياه ، التشجير ، المشاتل ، مكافحة ووقاية النبات .

من العرض السابق يتضح أن هذا القطاع هو المسئول عن التخطيط ورسم السياسة الإرشادية في مختلف المجالات الزراعية ، كما يتولى وضع برامج ومشروعات تنفيذ تلك الخطة والإشراف على تنفيذها ، فضلاً عن إصداره للتعليمات والنشرات المنظمه للعمل الإرشادى .

٢-١-١-٣ قطاع الخدمات الزراعية

يضم هذا القطاع العديد من الإدارات المركزية وهي الإدارة المركزية للتعاون الزراعي ، الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى ، الإدارة المركزية للشئون الهندسية ، الإدارة المركزية لفحص وإعتماد التقاوى ،

الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، والإدارة المركزية للحجر الزراعى ، ولذا فإن هذا القطاع يتولى القيام بمجموعة كبيرة من المهام نذكر منها مايلى:

- وضع خطط اعتماد وإنتاج تقاوى المحاصيل والإشراف على مراحل وأجهزة إنتاجها .
- وضع خطط تسويق وتوزيع التقاوى وتطوير صناعتها .
- الإشراف على متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية الخاصة بالتقاوى .
- وضع سياسات وخطط وبرامج تنفيذ المشروعات الخاصة بالتقاوى .
- إعداد الخطة السنوية والخمسية لنشاط التعاون الزراعى فى إطار الخطة العامة للوزارة ، ومتابعة النشاط التعاونى بالمحافظات ، والتفتيش المالى والإدارى على الجمعيات التعاونية ، والتنسيق بين الجمعيات التعاونية وبين الجهات المعنية بشئون التجارة الداخلية والخارجية .
- وضع الخطط والأساليب الكفيلة بحماية الأراضي الزراعية من كافة صور التعديات والحفاظ على الرقعة الزراعية وخصوبتها .
- الإشراف على أعمال تنفيذ تشريعات الحجر الزراعى الداخلى والخارجى .
- التخطيط ووضع السياسة العامة للشئون الهندسية لقطاع الزراعة فى مجال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية ، والميكنة الزراعية .
- التنسيق مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وأملاك الدولة الخاصة لتحديد المساحات القابلة للإستصلاح والإستزراع وكذا تخصيص مساحات لإقامة المشروعات الإستثمارية عليها .

من الإستعراض السابق لاختصاصات ومهام هذا القطاع يظهر دوره فى المساهمة فى التخطيط لقطاع الزراعة والمتمثل فى إعداد الخطط (سواء بصفة منفردة أو بالإشتراك مع الهيئات المعنية) المتعلقة بكل من إنتاج وتسويق وتوزيع التقاوى وتطوير صناعتها وحماية الأراضي الزراعية ثم نشاط التعاون الزراعى ، وذلك بجانب رسم السياسات المتعلقة بتحديد أهداف تلك الخطط ، ومتابعة تنفيذ تلك السياسات .

٢-١-١-٤ قطاع إستصلاح الأراضي

يتشكل هيكل هذا القطاع من ثلاث إدارات مركزية هى الإدارة المركزية للتوسع الأفقى ، الإدارة المركزية للتوطين ، والإدارة المركزية للأراضى الجديدة ، ويختص القطاع بما يلى :

- الإشتراك مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فى رسم السياسة العامة للإستصلاح .

- وضع خطة الإستصلاح وتحديد أولويات مناطق الإستصلاح وتقدير الإستثمارات اللازمة للإستصلاح ، ومراجعة مقترحات مشروعات الإستصلاح التي تقترحها مختلف الجهات (هيئات - محافظات - شركات - قطاع استثمارى ١٠٠٠ الخ) ، ووضع أسلوب التصرف فى المساحات المستصلحة .

- رسم سياسة التوطين للخريجين فى المناطق المستصلحة ، ووضع خطة توزيع الأراضى المستصلحة الجديدة على المنتفعين والخريجين ، ووضع خطة خدمات التوطين للخريجين والمشروعات الزراعية الملائمة لتلك المناطق وذلك بالإشتراك مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

- رسم السياسة العامة لتكوين وتنمية المجتمعات الجديدة والإشراف على تنفيذ هذه السياسة .
- القيام بالأعمال التنفيذية الخاصة بمشروعات التنمية الشاملة ، وتوفير وإدارة الخدمات اللازمة بما يكفل إستقرار المجتمعات الجديدة ، وإنشاء مشروعات إنتاجية وصناعات بيئية وحرفية فى مناطق الإستصلاح الجديدة بالتنسيق مع الإدارات المختصة .

- وضع السياسة العامة لتنفيذ عمليات توزيع الأراضى والمشروعات الإنتاجية والسكن بالأراضى الجديدة ومتابعة التنفيذ .

- إقتراح الخطط الخاصة بمشروعات المرأة (غذائية ، حرفية ، يدوية) والإشراف على تنفيذها .
- الإشراف على إدارة ومتابعة الأراضى الزراعية الموزعة على الخريجين والمنتفعين وتنفيذ المشروعات الإنتاجية الزراعية والحيوانية والحرفية بها .
- توفير البيانات والمعلومات والخرائط عن الموارد الأرضية والمائية .

وتعكس هذه الإختصاصات الدور الرئيسى لهذا القطاع فى إعداد خطط إستصلاح الأراضى الزراعية وتوطين الخريجين والمنتفعين بهذه الأراضى ، وذلك بجانب وضع خطة تكوين وتنمية المجتمعات الجديدة ، كما يتولى هذا القطاع رسم السياسات المتعلقة بهذه المجالات ، ويتولى كذلك الإشراف على متابعة تنفيذها ، كما يساهم بالإشتراك مع الهيئات الأخرى فى إعداد البيانات والمعلومات والخرائط المتعلقة بالأراضى والمياه والتي تمثل القاعدة الأساسية لإعداد خطة هذا القطاع لإستصلاح الأراضى .

٢-١-١-٥ قطاع تنمية الثروة الحيوانية

يضم هذا القطاع إدارتين مركزيتين هما الإدارة المركزية للإنتاج الحيوانى ، والإدارة المركزية للتصنيع الزراعى ومستلزمات الإنتاج ويختص بالمسئوليات التالية :

- وضع إستراتيجيات تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والتصنيع الزراعى لمنتجات هذا القطاع .

- وضع السياسات الخاصة بتنمية موارد الثروة الحيوانية والداجنة .
 - وضع الخطط اللازمة لتنفيذ سياسات تنمية الإنتاج الحيواني والداجني والتصنيع الزراعي . ووضع البرامج التنفيذية لمشروعات وأنشطة هذه الخطط .
 - التنسيق بين أجهزة القطاع ومراكز البحوث والجامعات وأجهزة الإرشاد الزراعي للأخذ بنتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطبيقاته ، وتوصيل تلك التطبيقات إلى المربين .
 - إجراء الحصر العام للثروة الحيوانية دورياً كل عامين بالإشتراك مع إدارات الإنتاج الحيواني والأجهزة المختصة بمديريات الزراعة بالمحافظات .
 - الإشتراك مع الهيئة العامة للثروة السمكية في وضع خطط وسياسات تنمية الثروة السمكية .
 - الإشتراك في وضع خطط وبرامج النهوض بالتصنيع الزراعي بما يخدم الإنتاج الحيواني ، والإشراف على تنفيذها .
 - إستحداث التشريعات والقوانين (أو تعديلها) لمواكبة المتغيرات في أساليب الإنتاج بما يحقق مسايرة التقدم العلمي في مجال الإنتاج الحيواني .
 - وضع الأسس والمعدلات الفنية للتكلفة الإقتصادية للأنشطة والمشروعات المتعلقة بالإنتاج الحيواني والداجني لتحقيق أعلى معدل إقتصادي وإنتاجي في فترات زمنية مناسبة .
 - إعداد قاعدة بيانات عن الثروة الحيوانية والداجنة وإنتاجها على مستوى الجمهورية .
 - الإشراف على تنمية وتطوير البحيرات والمستطحات المائية والحفاظة عليها ، والإشراف على قطاع الإستزراع السمكي الخاص ، والتصريح بإقامة المزارع والمراعي السمكية وتقديم الخدمات والمعونات الفنية اللازمة .
 - إصدار تراخيص تشغيل مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة ، وكذا محلات الإتجار في الأعلاف .
- يظهر بوضوح من تلك الإختصاصات الدور التخطيطي لهذا القطاع والذي يتمثل في إعداد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالثروة الحيوانية ، ووضع خطط وسياسات تنمية الثروة الحيوانية والداجنة ، وذلك بالإضافة إلى وضع خطط تنمية التصنيع الزراعي المتعلق بقطاع الثروة الحيوانية والداجنة .
- هذا ويضم الهيكل التنظيمي لديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بالإضافة للقطاعات الخمسة السابق الإشارة إليها قطاع الهيئات وشئون مكتب الوزير ، وقطاع الشؤون المالية والتنمية الإدارية ، ويتكون القطاع الأول كما هو موضح بالشكل رقم (١) من أربعة إدارات مركزية هي الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للمعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار ، الإدارة المركزية للتدريب ، والإدارة المركزية لشئون المديرية ، وتختص الإدارة الأخيرة بما يلي :

- الإشتراك فى إعداد التشريعات الزراعية ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات المختصة والإشتراك مع الوزارات الأخرى فى متابعة تنفيذ تشريعاتها ذات الصلة بالشئون الزراعية .
- متابعة مديريات الزراعة بالمحافظات للوقوف على مدى تنفيذ السياسة الزراعية المقررة ومتابعة حالة المحاصيل الزراعية من بدء الخدمة حتى الحصاد والجنى ودراسة شكاوى ومقترحات الأجهزة الشعبية والمحلية والزراع .
- عمل الدراسات اللازمة لإعداد تركيب محصولى تأشيرى مستهدف يؤدى إلى تلبية كافة الإحتياجات الإقتصادية والتمويلية ، مع الموازنة بين رغبات الزراع وتنفيذ أهداف السياسة الزراعية المرجوة وفقاً لما تقرره سياسة الدولة .
- تجميع وإعداد البيانات والإحصاءات الزراعية .
- متابعة تنفيذ نظام بطاقة الحياة الزراعية ، مع العمل على حل ما يصادف التنفيذ من مشاكل محلية .

نخلص من إستعراض الهيكل التنظيمى لوزارة الزراعة والإختصاصات والمسئوليات المنوط بها لقطاعاتها المختلفة إلى أنه نظراً لتخلى الوزارة عن مزاوله دورها فى كل من النشاط الإنتاجى (بإستثناء التقاوى) والتسويقى والتوزيعى للحاصلات الزراعية ومستلزمات إنتاجها فإن دورها التخطيطى فى هذا المجال إقتصرت فقط على وضع مقترح بتركيب محصولى تأشيرى ، وذلك إلى جانب دورها فى إعداد البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بقطاع الزراعة وفى التخطيط للخدمات الزراعية المختلفة كإستصلاح الأراضى والإرشاد الزراعى والبحوث الزراعية ، وذلك بجانب وضع السياسات الإقتصادية الزراعية والتى من شأنها تنفيذ خططها فى مجال الخدمات الزراعية من جهة وتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ التوجهات العامة للخطط والبرامج التأشيرية فى مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى والتصدير والتسويق من جهة أخرى .

٢-١-٢ الهيئات والوحدات التابعة لوزير الزراعة

يتبع وزير الزراعة وإستصلاح الأراضى نحو ١٤ وحدة وهيئة كما هو موضح بالشكل رقم (١) ، منها ثلاث هيئات إقتصادية فقط وهى البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، الهيئة الزراعية المصرية ، والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فى حين تعد باقى الوحدات التابعة هيئات خدمية ، وفيما يلى نستعرض الإختصاصات والمهام التى تضطلع بها أهم تلك الوحدات :

١-٢-١-٢ البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى

حدد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الإطار التشريعى للبنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى بأنه هيئة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة تتبع وزير الزراعة ، ويتبعها بنوك المحافظات . وقد حددت المادة رقم (٣) من هذا القانون إختصاصات ومسئوليات البنك الرئيسى فيما يلى :

- التخطيط المركزى للإئتمان الزراعى والتمويل التعاونى ، ومتابعة برامج ورقابة تنفيذه فى إطار السياسة العامة للدولة .
- توفير كافة مستلزمات الإنتاج سواء بالإستيراد أو من الإنتاج المحلى ، ووضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل .
- تقديم القروض النقدية والعينية (بدرجات مختلفة من الدعم) للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية الزراعية و غير الزراعية كالتصنيع والتسويق وغيرها .
- القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الإستيراد والتصدير .
- تعبئة المدخرات فى القطاع الزراعى .

ومنذ أن باشر البنك الرئيسى للتنمية مهامه كمؤسسة تمويلية متخصصة وحتى بداية مرحلة التحرر الإقتصادى كان دور البنك هو دور تنفيذى كممثل للحكومة فى تنفيذ السياسة الزراعية الموجهة ، حيث كانت القرارات الرئيسية الخاصة بالإنتاج ، والتركيب المحصولى ، والتسعير ، وسياسات الدعم المباشر وغير المباشر وكذلك قرارات التسويق التعاونى للإنتاج الزراعى وحصل التوريد الإجبارى هى قرارات حكومية وكان البنك هو أداة تنفيذ تلك السياسة^(١).

ومع تنفيذ سياسة التحرر الإقتصادى فى مجال الزراعة إتجه البنك إلى الخروج تدريجياً من عملية توزيع مستلزمات الإنتاج وفتح هذا المجال للقطاع الخاص والتعاونى للعمل به وفقاً لآليات السوق وذلك لإحداث المنافسة المطلوبة ولضمان تحسين الخدمة لصالح الزراع والمنتجين ، وإقتصر دور البنك على تقديم الخدمات التمويلية والإئتمانية وذلك من خلال^(٢) :

- تمويل القطاع الخاص من الشركات والوكلاء والموزعين وتجار التجزئة على مستوى القرية بما يضمن توفر مستلزمات الإنتاج ، فضلاً عن قيامه بتأجير ساعات التخزين لهم .

^(١) جلال الملاح ، الربط بين الإئتمان والإرشاد والبحوث ، ورقة ختية مقدمة لمؤتمر التخطيط الإستراتيجى للتنمية والإئتمان الزراعى فى مصر ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ، البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، أبريل ١٩٩٧ ، ص .

^(٢) حسن على حنجر ، السياسة الإئتمانية الزراعية فى مصر ودور بنك التنمية والإئتمان الزراعى - ورقة ختية مقدمة إلى مؤتمر التخطيط الإستراتيجى مصدر سابق ص ٢٠ .

- تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة على مستوى القرى لتوفير مستلزمات الإنتاج وتوزيعها على المزارعين على أساس أن تقدم هذه الخدمة نقداً للمنتجين والزراع وأن يقوم البنك بتقديم القروض النقدية اللازمة للزراع لشراء هذه المستلزمات ، وبذا تصبح الجمعيات موزعة فقط لمستلزمات الإنتاج والبنك ممول سواء للجمعيات أو الزراع .

- إستلام المحاصيل الإستراتيجية التي ترى الدولة إستلامها إختيارياً ، وبذا أصبح للبنك دور كبير في تمويل تسويق المنتجات الزراعية .

- التوسع في الإئتمان الممنوح للمرأة الريفية وإفساح المجال أمام الخريجين وشباب الزراعيين للإستفادة من مختلف نوعيات الإئتمان المتاح من البنوك الزراعية وخاصةً للمشروعات الصغيرة .

- المساهمة في رؤوس أموال بعض البنوك والشركات التي يتصل نشاطها بالتنمية الزراعية .

و يقوم البنك بتقديم خدماته الإئتمانية والتمويلية عن طريق شبكة منتشرة في كل أنحاء الريف تتكون من ثلاث فروع رئيسية ، و ١٧ بنكاً بالمحافظات (تغطي كل أنحاء الجمهورية) ، و ١٦٤ فرعاً بمراكز المحافظات ، و ٨٧٨ بنك قرية وذلك بالإضافة إلى ٨١٣ وحدة مصرفية ، وتطويراً لنظام الإقراض إتجه البنك الرئيسى للتنمية إلى إنشاء بنوك قرى متنقلة لخدمة العملاء بالأماكن المتباعدة والأراضى المستصلحة لخدمة شباب الخريجين في أماكن تجمعاتهم ، كما إتسعت دائرة نشاط البنوك بحيث لم تقتصر فقط على توفير الإئتمان للقطاع الزراعى بل للقطاع الریفى ككل ، مع التوسع في تمويل مشروعات تحسين التربة والصرف الزراعى و تسويق الأراضى وتبطين قنوات الري و هى من المشروعات التي كانت تدرج ضمن خطة الدولة الإستثمارية^(١).

٢-٢-١-٢ الهيئة الزراعية المصرية

أنشأت الهيئة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ وتتولى الهيئة طبقاً للمادة (٤) منه القيام بما يتصل بالأبحاث وتحسين الإنتاج الزراعى والحيوانى وتربية النباتات ، وتحسين وإصلاح التربة ، وإنتقاء وإنتاج التقاوى ، وإستنباط السلالات ، وإقامة المزارع النموذجية ، وتربية الدواجن والحيوانات وتحسين سلالتها وإنتاجها ومقاومة الآفات ، والعمل على نشر وإقامة الصناعات الزراعية وتنميتها ، وإقامة المعارض الزراعية والصناعية ، والإتجار فى الأسمدة والآلات والأدوات والبذور والمحاصيل الزراعية والمبيدات الحشرية والأعلاف وذلك فى حدود السياسة الزراعية العامة للدولة .

^(١) ينمى المدين وآخرون ، آثار سياسة التحرر الإقتصادى على أهم المتغيرات فى القطاع الزراعى ، وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، ١٩٩٥ ، ص ٩٠ .

وقد شهد الهيكل التنظيمي للهيئة عدة تغيرات منذ إنشائها تم بمقتضاها إلحاق بعض إدارات الهيئة لوزارة الزراعة وهي إدارات الإنتاج النباتي والحيواني (عدا محطة الزهراء لتربية الخيول العربية) والخدمات الزراعية والبحوث الحشرية والكيمياء ، كما تم ضم محطات غريلة التقاوى (٨ محطات) التابعة لوزارة الزراعة إلى الهيئة ، كما تم إجراء العديد من التعديلات في إختصاصاتها ، حيث تتركز مهام الهيئة في الوقت الراهن فيمايلي:

- الشراء بغرض البيع لمستلزمات الإنتاج الزراعى .
 - تجميع بعض المعدات الزراعية وتسويقها لقطاع الأعمال والقطاع الخاص .
 - أكثار وإنتاج التقاوى والشتلات سواء لحسابها أو بالتعاون مع الغير .
 - إعداد تقاوى المحاصيل الرئيسية والخضر بمحطات إعداد التقاوى التابعة لها .
 - مقاومة آفات الحبوب المخزونة .
 - تربية الحصان العربي وتحسين سلالاته والحفاظ على أنسابه والإشراف على مزارعه الخاصة .
- من العرض السابق يتضح غياب الدور التخطيطي فيما بين إختصاصات الهيئة ، كما أن دورها الرئيسى في مجال البحث العلمى الذى أنشئت من أجله الهيئة قد إستنفذ الغرض منه بإنشاء مركز البحوث الزراعية ، فضلاً عن أن العديد من أدوارها الحالية متداخلة مع أدوار بعض الهيئات والوحدات الزراعية الأخرى وخاصةً في مجال اكثار وإنتاج التقاوى ومقاومة الآفات ، ويمكن لهذه الهيئات إدراج تلك المهام ضمن إختصاصاتها .

٢-١-٢ الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

يحدد القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ إختصاصات الهيئة بمايلي^(١) :

- رسم السياسة العامة لإستصلاح الأراضى البور والصحراوية وإستزراعها وإستغلالها وتعميرها .
- الإشتراك والتنسيق مع أجهزة الدولة المختصة في تخطيط وتصميم المرافق العامة والخدمات الخاصة بالأراضى المستصلحة وبوجه خاص مشروعات الرى والصرف والشبكات الكهربائية ومشروعات مياه الشرب والطرق .
- حصر وتصنيف الأراضى البور والصحراوية القابلة للإستصلاح والترتبة على مياه النيل ومياه الآبار الجوفية والأمطار والسيول .

^(١) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ، موسوعة التشريعات الزراعية والقرارات المفهده لها والتعليمات الخاصة بها ، المجلد الثانى ، الطبعه الثانيه ، ١٩٩٣ ، ص ٧٦٥ .

- حصر الطاقات الإنتاجية في مجال الزراعة وإستصلاح الأراضي ، والتعرف على إمكانياتها ، ورسم سياسة إستغلالها .
- إجراء الدراسات الفنية والإقتصادية لإستصلاح الأراضي والمشروعات الزراعية ومشروعات الإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعى ، وتقدير صلاحية هذه المشروعات وتجهيزها وإعداد مواصفاتها ، وإسنادها إلى جهات التنفيذ .
- تنمية الموارد المائية في الصحارى المصرية ، وبحث إمكانيات الخزان الجوفى ، وتقدير سعته والأسلوب الأمثل لإستغلاله .
- رسم سياسة التوطن في الأراضي المستصلحة بهدف تحقيق توزيع الكثافة السكانية المتمركزة في المدن .
- إجراء الدراسات حول إستخدام الآلات الزراعية ومعدات إستصلاح الأراضي ، وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لتوفيرها والتدريب عليها .
- تنسيق التعاون مع الجهات الأجنبية والهيئات الدولية فيما يتعلق بخطة الزراعة وإستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعى وبحوث المياه الجوفية ، ووضع سياسة الإستعانة بالخبراء الأجانب في هذه المجالات .

هذا ويضم الهيكل التنظيمى للهيئة العديد من القطاعات والإدارات العامة من بينهم الإدارة العامة للتعينة والإحصاء المركزية والإدارة العامة للتخطيط والمتابعة والتي يقع على عاتقها مهمة رسم سياسة الإستصلاح وتقدير الإستثمارات اللازمة لتنفيذ أو إستكمال مشروعات الإستصلاح ، كما تمثل هذه الإدارة حلقة الوصل فيما بين الهيئة ووزارة التخطيط .

نستكشف من عرض إختصاصات الهيئة أنه يقع على عاتقها بالتعاون مع قطاع إستصلاح الأراضي بوزارة الزراعة مسئولية إعداد خطة إستصلاح الأراضي ورسم سياسة إستغلال وتعمير وإستزراع وتوطن تلك الأراضي ، وذلك بجانب قيامها بحصر وتصنيف الأراضي القابلة للإستصلاح والإستزراع .

٢-١-٢-٤ الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضي

أنشئ الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضي بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ ، وطبقاً للمادة الثانية من هذا القرار يهدف الجهاز إلى تحسين وصيانة الأراضي الزراعية الضعيفة على مستوى الجمهورية بقصد رفع إنتاجيتها والحفاظة عليها من التدهور وله في سبيل ذلك :

- دراسة وتخطيط سياسة متكاملة لتحسين الأراضي الزراعية الضعيفة وصيانتها وتنفيذها على مستوى الجمهورية .

- التنسيق بين مشروعات تحسين وصيانة الأراضي ومشروعات الصرف ومشروعات التوسع الزراعي بما يمنع التضارب والإزدواج بينهم .

- العمل على تذليل الصعوبات والعقبات التي تعترض مشروعات تحسين وصيانة الأراضي وإقترح أفضل السبل لعلاجها .

- إقترح التشريعات الجديدة التي تتطلبها تنفيذ سياسة تحسين وصيانة الأراضي ومراقبة تنفيذ تلك التشريعات بما يحقق أهداف الخطة .

هذا ويتكون الهيكل التنظيمي من أربعة إدارات مركزية هي الإدارة المركزية للدراسات والتخطيط والتقييم ، والإدارة المركزية للأراضي الزراعية ، والإدارة المركزية للشئون الهندسية ، والإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية . وتختص الإدارة المركزية للدراسات والتخطيط والتقييم (والتي تضم إدارة تخطيط البرامج الزراعية والفنية وإدارة التقييم الفني والإقتصادي) بالإشراف على الدراسات الحقلية والمتروولوجية لأنواع الأراضي المختلفة وإعداد الخرائط اللازمة ، والإشراف على عمليات التقييم الفني والإقتصادي لنتائج عمليات المسح ، والإشراف على تخطيط البرامج الزراعية والهندسية .

أما إدارته المركزية للأراضي الزراعية فتتمثل في أجهزة الهيئة بالمحافظات التي تتوسط مناطق التنفيذ ، ولذا فهي تختص بما يلي:

- تنفيذ ومراقبة عمليات الحرث تحت التربة طبقاً لمعدلات الأداء المعتمدة ، ومتابعة تحصيل قيمة التحسين .

- توزيع كميات الجبس الزراعي المقررة لمناطق التنفيذ حسب التوصيات والخطة الموضوعية .

- المساهمة في الإشراف على تنفيذ عملية شق المصارف بالمواصفات المقررة ، والإشراف على صيانة ماتم تنفيذه من شبكات المصارف .

أما الإدارة المركزية للشئون الهندسية فتشرف على كل من: إعداد وتجهيز الخرائط المساحية ، تصميم وتخطيط شبكات المصارف ، تنفيذ شبكات الصرف الحقلية وصيانتها.

يتبين من العرض السابق أن الدور التخطيطي لهذا الجهاز يتمثل في إعداد الخرائط المساحية وإعداد خطط وسياسات وبرامج تحسين الأراضي الزراعية ومتابعة تنفيذ مشروعات وسياسات التحسين.

٢-١-٢-٥ الهيئة العامة للخدمات البيطرية

أنشأت الهيئة العامة للخدمات البيطرية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بهدف حماية الثروة الحيوانية ووقايتها من الأمراض المعدية والوبائية وعلاج الحالات العارضة وعلاج حالات العقم التي تؤدي إلى قلة الإنتاج، وطبقاً للمادة الثالثة من هذا القرار تختص الهيئة بما يلي :

- وضع الخطة العامة للخدمات البيطرية داخل البلاد .
- وضع الخطة العامة لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض الوبائية والمعدية وعلاجها .
- وضع الخطط اللازمة لخدمات الرعاية التناسلية والتلقيح الصناعي ومتابعة تنفيذها .
- متابعة الإشراف الفني على المجازر ونقط الذبح ، وإعداد القواعد اللازمة للرقابة الفنية عليها .
- أحكام الرقابة الحجرية بما يضمن حماية الثروة الحيوانية من الأوبئة والأمراض الوبائية .
- الاشتراك في لجان دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروعات الأمن الغذائي بوزارة الزراعة وذلك في مجالات الإنتاج الحيواني والداجني ، إقامة مصانع الأعلاف ، مصانع المنتجات الحيوانية ، وثلاجات التبريد والتجميد الخاصة بالمنتجات الحيوانية .

٢-١-٢-٦ الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

تأسست هذه الهيئة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ ، والذي حدد الهدف من إنشائها في تنمية الثروة السمكية وإقامة مشروعات التوسع الأفقي والرأسي في هذا المجال في إطار السياسة والخطة العامة للدولة ، حيث حددت اختصاصات هذه الهيئة فيما يلي :

- إجراء البحوث والدراسات الخاصة بزيادة الإنتاج وخفض التكاليف .
- وضع خطط وبرامج التدريب وإقامة المشروعات النموذجية والتدريبية .
- تنظيم إستغلال مناطق الصيد والمرابي والمزارع السمكية بالمسطحات المائية .
- تأسيس شركات قطاع عام متخصص في الثروة السمكية والمشاركة في إنشائها .
- التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية في كل مايتعلق بحفظ الثروة السمكية وتنميتها .
- إقتراح السياسات التسويقية والسعرية للأسماك المحلية والمستوردة .
- العمل على تطوير حرف الصيد ونشر الوعي والتدريب الفني بين الصيادين .
- تعدد الهيئة الجهة المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية في مجال الثروة السمكية .

ولقد حدد القرار الجمهورى رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ المسطحات المائية التى تتولى الهيئة تنمية الثروة السمكية والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد بها فى المناطق التالية :

- البحر الإقليمى المصرى فى كل من البحر الأبيض ، والبحر الأحمر وخليج قناة السويس وبحيراتها وملاحة بورفؤاد وخليج العقبة .
- جميع المسطحات المائية فى البحيرات الداخلية ، والمجرى الرئيسى لنهر النيل والترع والمصارف ومطار التزهة البحرى وجميع المنخفضات والخلجان والبواغيز والأخوار ، والبرك والمستنقعات التى تصلح للإنتاج السمكى التى يحددها وزير الزراعة .
- الأراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتى متر من شواطئها .
- وتستثنى بحيرة السد العالى من إشراف الهيئة ، حيث يشرف عليها الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر .

وتزاول الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إختصاصاتها من خلال عدة إدارات مركزية متخصصة يتبع كل منها عدة إدارات عامة وأقسام بالإضافة إلى سبعة مناطق للثروة المائية موزعة على مستوى الجمهورية وهى المنطقة الشرقية ، والمنطقة الغربية ، ومنطقة دمياط ، ومنطقة وسط الدلتا ، ومنطقة أسوان ، ومنطقة وادى النيل ، ومنطقة البحر الأحمر . وتضم كل منطقة من هذه المناطق عدة وحدات إدارية ، من أهمها : إدارة الإنتاج والتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية التى تختص بإدارة المفرخات السمكية ومحطات تجميع الزريعة والمزارع السمكية ومصانع الأعلاف التابعة للهيئة والمتواجدة فى نطاق المنطقة .

٢-١-٢-٧ الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

أنشأت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بموجب القرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ ، وحددت إختصاصاتها حسبما ورد بالقرار فيما يلى :

- تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى والقرارات التنظيمية المتعلقة به ومتابعة التنفيذ .
- القيام بأعمال الإستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضى المستولى عليها وفقاً للقانون .
- إنشاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى ودعمها ومراقبة نشاطها والإشراف عليها وتوجيهها .
- تنفيذ أعمال التوسع الرأسى فى الأراضى التابعة لها .
- تنفيذ ما يعهد إليها من أعمال التوسع الأفقى وإستصلاح الأراضى وإستزراعها وتعميرها والتصرف فيها وفقاً للقانون .

- تعمير مناطق الأراضى التى تتولى الهيئة توزيعها وتوطين المنتفعين .

ونظراً لإنتفاء الغرض من قانون إنشاء وإختصاصات الهيئة فقد تغيرت المهام المنوط بها للهيئة فى الوقت الراهن لتتركز فى بيع أراضى الإصلاح الزراعى المؤجرة لواضعى اليد ، بيع أراضى الإصلاح الزراعى البور والفضاء ، تسجيل الأراضى لصغار المزارعين الموزعة عليهم ، وإتمام إجراءات صرف التعويضات المستحقة للخاضعين عن الأراضى المستولى عليها .

كما تقوم الهيئة حالياً بالإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى ومراقبة تنفيذ قانون التعاون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، وتدير جميع مستلزمات الإنتاج وتقديم الخدمات الزراعية وتسويق الإنتاج ، وذلك بجانب عمل الدراسات الفنية اللازمة لإقامة المشروعات الإقتصادية ورفع مستوى المنتفعين إقتصادياً وإجتماعياً وصحياً وعمرانياً .

ويستعرض إختصاصات ومسئوليات الهيئة يتبين عدم وجود أى دور أو مشاركة منها فى العملية التخطيطية للقطاع الزراعى ، فضلاً عن أن المهام المنوط بها إليها فى الوقت الراهن قد لا تتطلب وجود كيان مستقل ممثل فى الهيئة لإنجازها .

٢-١-٢-٨ مركز البحوث الزراعية

أنشئ المركز بموجب القرار الجمهورية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٣ وهو يمثل أحد أجهزة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى التابعة لوزارة الزراعة ويتطلع المركز بالمسئوليات والواجبات التالية^(١) :

- وضع وتنفيذ خطة وبرامج البحوث العلمىة فى الزراعة والإختبارات اللازمة للنهوض بالإنتاج الزراعى .

- العمل على تطبيق نتائج البحوث ونشرها بين الزراع من خلال إرشاد الزراع وتقديم المشورة للمؤسسات والأفراد العاملين فى الزراعة ، مع تحديد مواصفات مستلزمات الإنتاج .

- وضع وتنفيذ سياسة تجديد وإكثار الإصناف المحسنة من المحاصيل الزراعية ، وإنتاج التقاوى الأساسية والمسجلة .

- وضع البرامج الإرشادية اللازمة لنشر نتائج البحوث بين المزارعين .

- الإشراف على إدارة محطات البحوث الزراعية والمزارع التابعة للمركز ، مع إجراء التجارب لدى الزراع والهيئات الزراعية .

^(١) معهد التخطيط القومى ، تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالإنتاجية الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٤)، ديسمبر ١٩٩٣ ، ص ٤٨

ويقوم المركز بتنفيذ مهام إختصاصاته من خلال ١٦ معهدا بحثيا تغطي جميع الأنشطة الزراعية وهى:

معهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة ، معهد بحوث القطن ، معهد بحوث المحاصيل الحقلية ، معهد بحوث المحاصيل البستانية ، معهد بحوث وقاية النباتات ، معهد بحوث أمراض النباتات ، معهد بحوث الإنتاج الحيوانى ، معهد بحوث صحة الحيوان ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، معهد بحوث الهندسة الوراثية ، معهد بحوث الإرشاد الزراعى ، معهد بحوث المحاصيل السكرية ، معهد بحوث التناسليات معهد بحوث الإتصال واللقاحات ، معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية ، معهد بحوث الهندسة الوراثية .

كما يضم الهيكل التنظيمى للمركز ٩ معامل مركزية و ١٠ محطات بحوث إقليمية وعدد من إدارات التجارب الزراعية موزعة على مختلف أقاليم القطاع الزراعى لإجراء التجارب التأكيدية على نتائج البحوث العلمية التى يجريها المركز .

٢-١-٢-٩ مركز بحوث الصحراء

أنشئ المركز كأحد هيئات البحث العلمى التابعة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى بموجب القرار الجمهورى رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٠ ، وذلك بهدف القيام بالأعمال البحثية والتكنولوجية التى تخدم خطط التنمية بالصحارى المصرية ومناطق الإستصلاح والتى زاد الإهتمام بها بشكل كبير خلال العقد الماضى ، ويتولى المركز وفق هذا القرار القيام بالمسئوليات والمهام التالية :

- إجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية فى شتى الميادين المتعلقة بتنمية الموارد الطبيعية بالصحارى المصرية ومناطق الإستصلاح وخاصةً فيما يتعلق بالمياه والتربة والنبات والحيوان والإنسان والطاقة غير التقليدية .
- الإشتراك فى وضع الخطط العلمية لإستصلاح الأراضى وتنمية المناطق الصحراوية وفق ما تسفر عنه نتائج البحوث والدراسات التى يقوم بها المركز .
- حصر الموارد الطبيعية والإقتصادية الزراعية فى المحافظات الصحراوية .
- إجراء دراسات الجدوى الأولية الإقتصادية والإجتماعية لمختلف المشروعات بالمناطق الصحراوية والمستصلحة .
- إبداء الرأى فى أولويات التوسع الأفقى بالأراضى الجديدة سواء بالنسبة للشركات أو الجمعيات التعاونية الزراعية أو الأفراد تبعاً لدرجة صلاحية الأراضى الزراعية.
- رسم سياسات تحسين التربة وأساليب الإستغلال المثلى بإستخدام التكنولوجيا المتطورة فى رفع إنتاجية هذه الأراضى .

- إجراء حصر للإحتياجات الأساسية لسكان المناطق الجديدة وتحديد أولويات المشروعات التنموية وإعداد وتدريب القادة المحليين .

- الإشتراك فى وضع البرامج الإرشادية طبقاً لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب تمهيداً لنشرها وتعميمها .

من العرض السابق لإختصاصات كل من مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء يبرز الدور التخطيطى لكل منهما والمتمثل فى إعداد خطة وبرامج البحوث العلمية والتطبيقية فى الزراعة ، وقد إرتكزت الخطة البحثية لمعهد البحوث الزراعية على تبنى أسلوب البرامج البحثية متعددة التخصصات التى ترتبط بحل المشاكل المتعلقة بالتنمية الزراعية وتوليد التكنولوجيا ، فى حين تركزت خطط معهد بحوث الصحراء على تنمية المناطق الصحراوية والجافة .

٢-١-٢-١٠ صندوق تحسين الأقطان

يمثل الصندوق احد الهيئات الخدمية التابعة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى التى أنشأت بموجب القرار الجمهورى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٩ وقد تلى هذا القرار صدور العديد من التشريعات المنظمة لعمل الصندوق والمحددة لإختصاصاته ويضطلع الصندوق بموجب تلك التشريعات بالمسؤوليات التالية :

- تحسين الأقطان المصرية ووضع النظم الكفيلة بإنتاج التقاوى والحفاظة على نقاوتها .
- تشجيع منتجى تقاوى القطن الإكتثار على إنتاج التقاوى النقية الممتازة بمنحهم علاوات تشجيعية مجزية .
- يساهم الصندوق فى تمويل وتنفيذ بعض المشروعات التى تهدف إلى النهوض بمحصول القطن ، كما يساهم فى تمويل بعض البحوث والدراسات التى تجريها الهيئات المهمة بالأقطان ، ويقوم الصندوق كذلك بإجراء بعض الدراسات التطبيقية بهدف النهوض بمحصول القطن .
- متابعة محصول القطن فى الحقول بدءاً من زراعته حتى نهاية جنيه ، ومتابعة المزارع المعاونة وحقول تحديث السلالات لأصناف القطن .

باستعراض إختصاصات الصندوق نستكشف أن معظمها يتداخل مع إختصاصات كل من الهيئة الزراعية المصرية ومعهد بحوث القطن والإدارة المركزية لإنتاج التقاوى بالوزارة .

٢-١-٢-١١ الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية

أنشأت الهيئة بالقرار الجمهورى رقم (٣٩٨) لسنة ١٩٧٣ وكان الغرض من إنشائها - فى ظل ماكان سائدا آنذاك من سيطرة وتحكم للدولة فى إدارة قطاع الزراعة وتدخلها فى تحديد أسعار المستلزمات والحاصلات الزراعية - يتلخص فيما يلى :

- موازنة أسعار الحاصلات الزراعية التى يحددها وزير الزراعة بقرار منه حتى تكون أسعارها مجزية للفلاح ومشجعة على زيادة الإنتاج .

- الإسهام فى عناصر التكلفة الزراعية لتخفيف العبء عن كاهل المزارعين وزيادة دخلهم طبقاً للسياسة التى تقررها الجهات المختصة .

- دعم صناعة الأسمدة المحلية والمبيدات الحشرية والأعلاف حماية لها من المنافسة الخارجية .

وفى إطار العمل بآليات السوق الحر فى الوقت الراهن فإن معظم إختصاصات الهيئة قد إستنفذ الغرض منها ، وأصبح لاضرورة من وجودها بدون تطوير تلك المسئوليات .

٢-٢ التعاونيات الزراعية

يتكون البنيان التعاونى الزراعى من الإتحاد التعاونى المركزى والذى يأتى على قمة هذا البنيان ومجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية الزراعية موزعة بين أربع قطاعات رئيسية هى تعاونيات الإنتمان (بالأراضى القديمة) وتشمل الجمعيات متعددة الأغراض والمتخصصة ، تعاونيات الإصلاح الزراعى ، تعاونيات إستصلاح الأراضى ، وتعاونيات الثروة السمكية . ولكل مجموعة من تلك القطاعات بنيانها الخاص ، وتعتبر الجمعية التعاونية المحلية متعددة الأغراض على مستوى القرية هى الوحدة الأساسية الممثلة لتلك القطاعات .

ويتشكل البنيان التعاونى الزراعى (قطاع الإنتمان) على النحو التالى :

أ - تعاونيات متعددة الأغراض وتشمل :

- ١- الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض وتعمل على مستوى القرية.
- ٢- الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة متعددة الأغراض وتعمل على مستوى المركز .
- ٣- الجمعيات التعاونية الزراعية المركزية متعددة الأغراض وتعمل على مستوى المحافظة .
- ٤- الجمعيات العامة متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية.

ب - تعاونيات متخصصة (وهي جمعيات تمارس عملها طبقاً لنوع المحصول والنشاط) وتشمل :

- تعاونيات منتجي البطاطس .
- تعاونيات منتجي القطن .
- تعاونيات الأرز والحبوب .
- تعاونيات منتجي المحاصيل الزيتية .
- تعاونيات منتجي الكتان .
- تعاونيات منتجي البصل والثوم .
- تعاونيات منتجي المحاصيل السكرية .
- تعاونيات منتجي الثروة الحيوانية .
- تعاونيات منتجة الخضر والفاكهة .
- الجمعية المتحدة للخضر والفاكهة .
- جمعيات المكننة .

وتعمل تلك الجمعيات على المستويات الإدارية المختلفة (قرية - مركز - محافظة) ويمثلها على مستوى الجمهورية ١١ جمعية عامة متخصصة

هذا ويقدر مجمل أعداد هذه الجمعيات بنحو ٦٦٣٨ جمعية في مستويات البنيات الإدارية المختلفة ^(١) ، وينضم لعضوية هذه الجمعيات أكثر من ٤ مليون عضو .

هذا وقد حدد القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتعاون الزراعي إختصاصات ومسئوليات وحدات البنيان التعاوني على النحو التالي :

أ - الجمعيات متعددة الأغراض (ائتمان - إصلاح - استصلاح) على مستوى القرية

تباشر هذه الجمعيات دورها في مجالات الخدمات والإنتاج والتسويق والتنمية الريفية وذلك على النحو التالي :

- بحث التراكيب المحصولية للدورات الزراعية ومتابعة تنفيذ الخطة الزراعية .
- تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الانتاجية كالتصنيع الزراعي والإنتاج الحيواني طبقاً لإمكاناتها الاقتصادية .
- المساهمة في تنظيم زراعة الأرض وتجميع الاستغلال الزراعي للنهوض بالزراعة وذلك بالتعاون مع أجهزة الدولة ووحدات الإدارة المحلية .
- القيام بعمليات تسويق محاصيل الأعضاء تعاونياً .
- الحصول على القروض من مختلف المصادر لتمويل مشروعاتها الانتاجية والخدمية بصفتها الاعتبارية أو لأعضائها .

(١) هذا التعداد حتى ١٩٩٦/٦/٣٠

- أداء الخدمات الزراعية بالعمل على التوسع في الميكنة الزراعية بتوفير الآلات الحديثة لمختلف العمليات وتدريب العاملين عليها ، وتنظيم إدارتها وتشغيلها وصيانتها ، ومكافحة الآفات ، وصيانة وتطهير شبكة الصرف المغطى .
- خلق الوعي الادخارى بين الأعضاء وتنظيم استثماره .

ب - الجمعيات متعددة الأغراض المشتركة على مستوى المراكز الإدارية

تتركز مسئوليات تلك الجمعيات في القيام بإنشاء مشروعات لخدمة أعضائها من الجمعيات المحلية وتشمل تلك المشروعات ورش إصلاح وصيانة الآلات والمعدات ، مشروعات التصنيع الزراعى والريفي ، المخازن والثلاجات ، وذلك بالإضافة إلى تملك وتشغيل وسائل النقل لخدمة أعضائها ، والمساهمة في تسويق محاصيل الأعضاء تعاونياً.

ج - الجمعيات متعددة الأغراض المركزية على مستوى المحافظات

تتحدد اختصاصات تلك الجمعيات في دعم ومعاونة الجمعيات المكونة لها من خلال قيامها بإنشاء مركز تدريب على مستوى مركزى يتولى عمليات التدريب التعاونية والفنية والإدارية لأعضاء التعاونيات إنشاء مشروعات تصنيع زراعى وورش مركزية وتشغيلها لصالح الجمعيات الأعضاء ، وتوفير قطع الغيار اللازمة لآلاتها ، كما تقع مهمة نشر الوعي التعاونى على مستوى المحافظة على عاتق تلك الجمعيات .

د - الجمعيات العامة متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية

تتولى الجمعيات العامة كل في حدود اختصاصها معاونة الجمعيات المنتمين إليها في أداء وظائفها وعلى الأخص فيما يأتى :

- توفير احتياجات الأعضاء من الآلات وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج المختلفة كالأسمدة والبذور والمبيدات سواء من الإنتاج المحلى أو عن طريق الاستيراد .
- القيام بعمليات التسويق التعاونى للانتاج على مستوى الجمهورية .
- تصدير المنتجات لحساب أعضائها .
- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجمعيات على مستوى الجمهورية .
- انشاء مشروعات كبرى على أسس تعاونية كإنشاء مصانع للاعلاف والاسمدة والمبيدات ومصانع للتصنيع الغذائى والتعبئة والتغليف .
- اجراء البحوث المتخصصة اللازمة لتطوير الجمعيات المنتمية إليها وتنظيم برامج تدريبية لأعضائها ومباشرة أعمال الارشاد والتوجيه من خلال وحدات البنيان التالية لها .

هـ- الجمعيات المتخصصة

نظراً لأن هذه الجمعيات تمارس عملها طبقاً لنوع المحصول والنشاط ولذا فإن اختصاصاتها تتباين من جمعية لأخرى ومن مستوى إدارى (قرية - محافظة - قومي) لآخر . وتتلخص أهم اختصاصات تلك الجمعيات فيما يلي :

- توفير مستلزمات الإنتاج^(١) والآلات والمعدات الزراعية .
- المساهمة في تسويق منتجات الاعضاء محلياً وخارجياً .
- توفير التمويل النقدي والعيني طبقاً لاحتياجات أعضائها من المصادر الخارجية .
- تخطيط وتنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية والعمل على تطويرها .
- المساهمة في تنظيم واستغلال الأراضي الزراعية .
- تأسيس صناعات كبرى للأسمدة والمبيدات ومحازن التبريد وورش لإصلاح الآلات .
- تملك وإدارة وسائل النقل بما فيها سيارات الشاحنات .
- تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين مشروعات الأعضاء والعمل على تحسين وسائل وأساليب الإنتاج ، ودعم الجمعيات الاعضاء .

و - الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى

يحدد قانون التعاون اختصاصات ومسئوليات الاتحاد فيما يلي :

- المشاركة في تخطيط الحركة التعاونية الزراعية في مصر .
- التنسيق بين الجمعيات التعاونية الزراعية العامة في الحدود التي تقرها هذه الجمعيات .
- الإشراف على عمليات التدريب التعاونية بالجمعيات التعاونية الزراعية وذلك بالتنسيق مع الجمعيات المركزية بالمحافظات .
- المشاركة في التنسيق بين القطاع التعاونى الزراعى وسائر القطاعات التعاونية الأخرى والربط بينها .
- إقترح التشريعات التعاونية الزراعية ، والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية الأعضاء بالاتحاد .
- تمثيل الحركة التعاونية الزراعية في الخارج ، والإشتراك في المنظمات التعاونية الدولية والأقليمية والعربية .
- عقد مؤتمر التعاون الزراعى العام مرة كل أربع سنوات ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته .

(١) تتولى جمعية منتجى البطاطس بالتعاون مع اتحاد منتجى ومصدرى الحاصلات البستانية توفير كافة المبيدات اللازمة لزراعة البطاطس .

في ضوء ما تم إستعراضه من إختصاصات ومسئوليات للوحدات المكونة للبيان التعاوني الزراعي على المستويات الإدارية المختلفة يمكن الاشارة إلى الملاحظات التالية :

- لم يدرج ضمن تلك الاختصاصات مهام الاشتراك بأية صورة في العملية التخطيطية الخاصة بأنشطة تلك الجمعيات الانتاجية أو التسويقية أو التصديرية منها وذلك على أى مستوى من المستويات الإدارية للجمعيات باستثناء وجود مهمة التخطيط للمشروعات الانتاجية وبحث التركيبات المحصولية للدورات الزراعية وذلك على مستوى الجمعيات متعددة الأغراض المتواجدة بالقرى فقط ، مما يعنى عدم الربط والتنسيق فيما بين تلك الخطط والتراكيب المحصولية من خلال الجمعيات التعاونية على المستويات الإدارية الأعلى (مركز ومحافظة) .
- لم يدرج ضمن المسئوليات المذكورة للجمعيات على مستوى القرية أو المحافظة أو الجمهورية ، أو حتى ضمن تلك المذكورة للاتحاد التعاوني المركزي مهمة إعداد وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية زراعية عن موارد وإمكانيات وأنشطة ومحددات تلك الجمعيات والتي تشمل القاعدة الاساسية للتخطيط لبرامجها ومشروعاتها .
- عدم تضمين إختصاصات الجمعيات مهمة الاشتراك في وضع السياسات الزراعية سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو التصدير على أى من المستويات الإدارية.
- إن عملية التخطيط لنشاط التعاون الزراعي كانت ومازالت تتم من جانب الجهاز الحكومي ممثل في وزاره الزراعة وإستصلاح الأراضي ، حيث تبين من العرض السابق لمسئوليات الوزاره أن القيام بإعداد خطة النشاط التعاوني الزراعي هي إحدى مسئوليات الإدارة المركزية للتعاون الزراعي التابعة لقطاع الخدمات الزراعية بالوزارة ، كما تمثل الوزارة ذاتها الجهة الإدارية الخاصة بشئون التعاونيات الزراعية .
- رغم الاختصاصات العديدة للتعاونيات المحددة بقانون التعاون والمشار إليها أعلاه ، فقد كانت التعاونيات بعيدة عن ممارسة تلك الاختصاصات بمفهومها الحقيقي ، حيث كانت التعاونيات (حتى بداية تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي لقطاع الزراعة) أداة لتنفيذ قرارات الدولة وأهدافها فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي والتسويق والإرشاد دون إستجابة لرغبات وظروف أعضاء التعاونيات ودون إعطاء إهتمام كافى لتنمية قدراتهم الذاتية في الإدارة^(١) والتخطيط .

^(١) محمد أبو مندور ، دور المؤسسات الأهلية الزراعية في إطار برامج التكيف الميكلي ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثالث للإقتصاديين الزراعيين "التسويق والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في ظل المتغيرات الدولية" ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، فبراير ١٩٩٤ ، ص ١١٦ .

- وعلى الرغم من تنير السياسة الاقتصادية للدولة منذ منتصف العقد الماضى فمازال دور التعاونيات فى العملية التخطيطية لأنشطة هذا القطاع يكاد يكون معدوم ، ومازال أيضاً للإدارة الحكومية دور (مباشر أو غير مباشر) فى توجيه وإدارة التعاونيات الزراعية مما يقلل من دورها كمنظمة أهلية مستقلة معقود عليها آمال كبيرة مستقبلاً فى الإضطلاع بمهام وأدوار أكبر فى التخطيط وإدارة وتنمية القطاع الزراعى لما لها من إنتشار وخبرة وقوة قانونية وعددية تساعد على تحقيق تلك الأهداف .

٢-٣ الشركات الزراعية التابعة لقطاع الأعمال العام

مع بداية عقد التسعينات حيث تم تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلى وصدر قانون الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ انفصلت الهيئات الزراعية وما يتبعها من شركات إنتاجية وخدمية عن وزارة الزراعة وأصبحت تتبع وزارة قطاع الأعمال ، حيث تم إحلال كل من الشركة القابضة للتنمية الزراعية والشركة القابضة للثروة الداجنة والحيوانية محل كل من هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية وهيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية والتي كانت تشرف وزارة الزراعة على كل منهما ، وأصبح يتمتع كل منهما بالإستقلالية الكاملة عن الحكومة فى إدارة شئونه ، وقد تم بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩٣ دمج الشركتين القابضتين بما يتبعهما من شركات فى شركة واحدة تحت مسمى الشركة القابضة للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية .

كما تم تحويل هيئة القطاع العام للرى (التابعة لوزارة الرى) إلى الشركة القابضة للأشغال العامة والتي ضم إليها فيما بعد شركات الإستصلاح وأصبحت تعمل تحت مسمى الشركة القابضة للأشغال وإستصلاح الأراضى .

ومع نهاية عقد التسعينات تم إدماج كل من الشركة القابضة للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والشركة القابضة للأشغال وإستصلاح الأراضى تحت مظلة الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية والتي تم تعديل مسمائها خلال عام ٢٠٠١ إلى الشركة القابضة للتجارة .

أما الشركات الزراعية التى كانت تابعة للشركات القابضة الزراعية فقد تم خصخصة وتصفية العديد منها مثل :

- شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية
- شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية

- شركة مريوط الزراعية
- شركة شمال التحرير الزراعية
- الشركة المصرية الزراعية للإنتاج والخدمات العامة
- شركة رمسيس الزراعية
- شركة النوبارية للهندسة الزراعية والميكنة
- شركة النوبارية لإنتاج البذور
- شركة صان الحجر الزراعية

أما باقى الشركات فما مازالت تحت التصفية وهى :

- الشركة المصرية لكبس القطن
- شركة إسكندرية للثلج والتبريد
- الشركة العامة للإنتاج والخدمات
- الشركة المصرية لكبس القطن
- شركة إسكندرية للتبريد
- الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان
- الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى
- الشركة المصرية للحوم والدواجن والتوريدات الغذائية

٢-٤ إتحادات وجمعيات المنتجين والمصدرين الزراعيين

يفتقر قطاع الزراعة إلى وجود الإتحادات والجمعيات (غير التعاونية) كأحد التنظيمات غير الحكومية ذات الأهمية فى إدارة شئون أعضائها وزيادة إنتاجهم وحماية مصالحهم وتمثيلهم أمام الجهات المسئولة ، ويمثل إتحاد منتجى ومصدرى الحاصلات البستانية أحد أنشط تلك الإتحادات وقد أنشئ بغرض تطوير زراعة الحاصلات البستانية تطويراً علمياً ، وزيادة مساحتها ، مع زيادة دخل المنتجين الذى يضم الإتحاد قاعدة عريضة منهم ، وفى سبيل ذلك يضطلع الإتحاد بالمهام التالية :

- النهوض بالإنتاج الزراعى من خلال التعاون مع معاهد البحث العلمى والجامعات فى مجال إنتاج التقاوى والشتلات وتحسين الأصناف وتطوير أساليب المكافحة ، وتوفير مستلزمات الإنتاج المختلفة وكذا توفير الآلات والمعدات الزراعية .

- المساعدة في تسويق المنتجات بإنشاء محطات فرز وتدريب رتيبة متطورة والعمل على تطوير العبوات ، وتوفير منافذ التوزيع ، والتصدير إلى الخارج والإشتراك في المعارض الدولية ، ودراسة السوق .

- تدريب الأعضاء على أحدث الطرق الزراعية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الخاصة بتطوير الزراعة .

وبجانب الاتحاد يضم قطاع الزراعة عدداً محدوداً من الجمعيات غير الحكومية التي تعمل في مجال الإنتاج الزراعي والتصدير والتصنيع ومنها :

أ - جمعية رجال الأعمال للإنتاج والتصنيع الزراعي (أجا) EAGA

وقد تكونت هذه الجمعية حديثاً بغرض دعم المشاركة بين المشتغلين بالإنتاج والتصنيع والتصدير الزراعي والمدخلات السلعية والخدمية المساندة وذلك بهدف خدمة أعضائها عن طريق تمثيل المصالح الجماعية لهم وتقديم خدمات عديدة لمعاونتهم على تحقيق التميز التسويقي والابتكار والنمو ، وخلق ميزة تنافسية لصادراتهم ، وتقوم الجمعية في سبيل ذلك بالمسؤوليات التالية :

- تحسين الفرص التسويقية للنواتج والصناعات الزراعية .
 - إتاحة التكنولوجيات الجديدة والمتطورة لأعضائها والمعاونة في تطوير أساليب الإنتاج والتسويق .
 - رفع مستوى الوعي بالبيئة وسلامة الأغذية .
 - إتاحة العديد من الخدمات لدعم قدرات الأعضاء على التخطيط وإدارة الأعمال الزراعية.
- وتضم الجمعية في عضويتها شركات الإنتاج الزراعي ، الأفراد والشركات المشتغلة بالتصنيع الزراعي ، شركات التصدير الزراعي ، شركات الخدمات والمستلزمات ذات العلاقة ، والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث المختلفة .

ب - جمعية النهوض بصادرات الحاصلات البستانية هيا HEIA

تعد هذه الجمعية من أحدث وأشهر الجمعيات الخاصة التي تضم منتجي ومصدرى الحاصلات البستانية فقط ، وتهدف الجمعية إلى تحقيق نمو متواصل للصادرات من الحاصلات البستانية مع تنوعها وتدعيم تواجدها بالخارج وفي سبيل ذلك تقوم الجمعية بالأنشطة والمهام التالية :

- تأهيل الكوادر البشرية من خلال تنظيم البرامج التدريبية لأعضائها في مجال إعداد القيادات الإدارية ، الإدارة المزرعية ، إدارة الجودة ، وتدريب النوع .

- إرسال بعثات إستكشافية للأسواق الخارجية لتحديد وإختيار الفرص التسويقية .
- العمل على ضمان تمتع الصادرات المصرية بمعايير الجودة القياسية وضمان الإلتزام بنظام الجودة "GAP" وذلك بإعداد الإداريين والمفتشين المؤهلين لفحص جودة الصادرات .
- العمل على توفير البنية التنظيمية والتشريعية والسياسات التي من شأنها تشجيع الصادرات .
- نشر المعلومات التسويقية من خلال تقارير ربع سنوية .
- إجراء الترتيبات التي من شأنها توفير وسائل النقل البرية المبردة والبحرية والجوية ، وإنشاء الساحة المبردة بمطار القاهرة لضمان جودة الصادرات من الحاصلات البستانية .

وتشكل صادرات أعضاء الجمعية ما يقرب من ٨٥% من إجمالي صادرات مصر من الحاصلات البستانية^(١) ، ويتشكل أعضاء الجمعية من نحو ٤٠% منتج فقط للحاصلات البستانية ، ٣٤% منتج ومصدر ، ١٦% مصدر فقط وذلك بجانب عدد من الأعضاء ممثلين لشركات الشحن الجوى والبحرى والبرى وشركات المعدات التي يتم إستخدامها في مجال إنتاج وتصدير الحاصلات البستانية .

ج - جمعية رجال الأعمال لتنمية المكنة الزراعية (بايام)

تضم تلك الجمعية مجموعة من تجار ومصنعي الآلات الزراعية ، ويتمثل الهدف العام لها في تطوير مستوى خدمات المكنة الزراعية من خلال اضطلاعها بالمهام التالية :

- الإتجار في المعدات والآلات الزراعية (كالجرارات وماكينات الري والرشاشات والمولدات .. الخ) .
- إستيراد وتصنيع وتجميع المعدات الزراعية (كمكينات قص الحشائش ، وشتل الأرز ومكينات التغليف ٠٠٠ الخ) والجرارات .
- إستيراد ماكينات تصنيع المواد الغذائية (كمعاصر الزيتون ومكينات تصنيع صلصة الطماطم ومنتجات الألبان ٠٠٠ الخ) .
- تقديم الدعم الفني والمساعدة للمنتجين والمصدرين المصريين للمعدات الزراعية .

ورغم أهمية وجود مثل هذه الجمعيات إلا أنه يؤخذ على الموجود منها على الساحة حالياً أنها تقتصر في عضويتها على كبار المنتجين والمصدرين فقط ، نظراً للرسوم النقدية الباهظة التي تطلبها تلك الجمعيات كأحد شروط العضوية بها ، ومن ثم فهي غالباً لا تمثل مصالح القاعدة العريضة من المنتجين والمصدرين الزراعيين من جهة ، ولا تعبر عن حقيقة إمكانيات وموارد (البشرية ، المادية والتمويلية) ومشاكل وإحتياجات هذه القاعدة والتي غالباً ما يعتمد عليها المخطط عند تحديده لأهداف وسياسات خطة القطاع من جهة أخرى .

(١) تصريح للمدير التنفيذي للجمعية خلال اللقاء الذى أجراه فريق البحث معه .

٢-٥_المجلس السلعي للحاصلات الزراعية

كخطوة على طريق إنشاء كيانات مؤسسية مجمعة قامت الدولة فى الآونة الأخيرة بتشكيل المجالس السلعية (قرار وزارى رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧) والى تمثل إطار تنظيمى يجمع بين المنتجين والمصدرين وتهدف لخلق الترابط بين القطاع الخاص والحكومة .

ويعتبر المجلس السلعي للحاصلات الزراعية (أنشئ بموجب القرار الوزارى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٩٩) أحد أهم تلك المجالس والى يقدر عددهم بنحو ١٢ مجلس سلعي ويهدف المجلس إلى توحيد الجهود وتنظيم العلاقات فيما بين كافة المشتغلين ذوى الصلة بالصادرات الزراعية وهم : المصدرون ، المزارعون ، المنتجون ، شركات التعبئة والتغليف ، منتجو مواد التعبئة ، شركات النقل ، علماء وخبراء الزراعة وغيرهم ، وذلك من أجل العمل على ربط وصياغة السياسات الإنتاجية والتصديرية للحاصلات الزراعية من جهة ، وخلق الترابط فيما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى من جهة أخرى ، بما يحقق تنمية الصادرات المصرية وتعزيز مركزها التنافسى بالأسواق الخارجية .

وطبقاً للقرار المشار إليه يختص المجلس السلعي بالآتى :

- تنظيم العلاقة بين المنتجين والمصدرين والعمل على رفع الوعى التصديرى لديهم بالتعاون مع الجهات المعنية .
 - إعداد خطة التصدير السلعي ودراسة السياسات التصديرية .
 - تحديد المواصفات التصديرية للسلعة والعبوات ووسائل التداول والنقل ومراقبة الجودة بالتنسيق مع الجهات المعنية .
 - رفع مستوى الوحدات الإنتاجية ومستوى جودة الإنتاج والرقابة عليها .
 - رفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية القائمة على الإنتاج وعلى الأنشطة التسويقية الداخلية والخارجية .
 - تنمية الطلب على الصادرات المصرية بالأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة .
 - دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه العملية التصديرية وإقتراح الحلول المناسبة لإزالتها .
 - إعداد قاعدة معلومات لخدمة المتعاملين فى مجال عمل المجلس .
 - تقديم المشورة الفنية والتجارية للمنتجين والمصدرين .
- هذا ويتولى قطاع التجارة الخارجية بوزارة الإقتصاد أعمال الأمانة الفنية للمجلس وتضم الأمانة الفنية ممثلين عن كل من وزارة الزراعة ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، مركز تنمية

الصادرات المصرية ، قطاع التمثيل التجارى ، قطاع التجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية ، الهيئة العامة للثروة السمكية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصلحة الجمارك .

ويتشكل المجلس لتحقيق أهدافه من مجموعة من اللجان السلعية والخدمية هى لجنة الأرز والحبوب والألبان ، لجنة البطاطس والبصل والثوم ، لجنة الموالح ، لجنة الخضر والفاكهة ، لجنة الزهور ونباتات الزينة ، لجنة النباتات الطبية والعطرية والأعشاب ، لجنة البروتين الحيوانى والأسماك ، لجنة الفول السودانى والمحاصيل الزراعية ، ولجنة الزراعات الحيوية .

أما اللجان الخدمية فتضم لجنة النقل (برى ، بحرى ، جوى) ، لجنة المالية والتجارة والاقتصاد ، لجنة المعلومات والاتصالات الدولية ، لجنة الزراعة ، واللجنة القانونية .

هذا ويعمل المجلس السلعى للحاصلات الزراعية مع غيره من المجالس السلعية تحت مظلة المجلس الأعلى للمجالس السلعية والمشكل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٠ من مجموعة من المسئولين بالهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بتنمية الصادرات وذلك بهدف وضع خطط وبرامج تنمية الصادرات السلعية والخدمية ، والعمل على وضع توصيات المجالس السلعية موضع التنفيذ ، وذلك بجانب تقديم المقترحات الخاصة برفع الكفاءة التصديرية للقطاعات السلعية والخدمية .

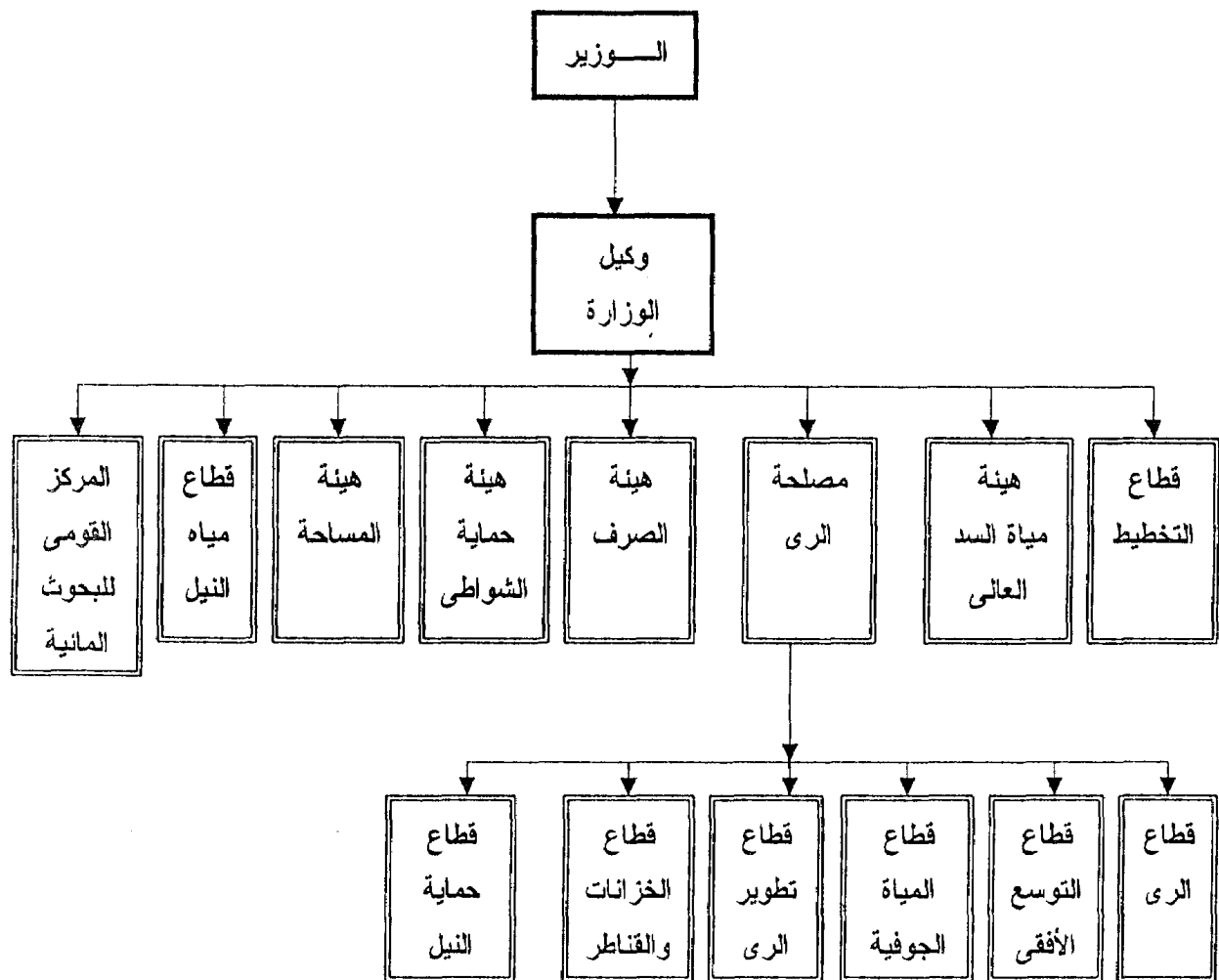
هذا ويمثل المجلس السلعى نموذج جيد للتنظيمات الزراعية المشكلة من مجموعة متكاملة من الجماعات المستفيدة ، إلا أنه يؤخذ على هذه المجالس أن عضويتها مازالت تقتصر فقط على كبار المنتجين والمصدرين حيث لا تضم فيما بين أعضائها ممثلين عن الجمعيات التعاونية الزراعية (بإستثناء جمعيتين فقط) التى تعبر عن مصالح الغالبية العظمى من المنتجين .

هذا ويضم الإطار المؤسسى لقطاع الزراعة بجانب ما تم ذكره من كيانات قطاع الأعمال الخاص والممثل فى العديد من الوحدات والشركات (الخاصة والمساهمة) سواء تلك الخاصة بإنتاج الحاصلات الزراعية أو بإنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى والآلات الزراعية أو شركات التصدير أو شركات التسويق الزراعى .

٣- وزارة الموارد المائية والرى

تعد وزارة الموارد المائية والرى بما تضمه من مصالح وهيئات وما يتبعها من قطاعات ومعاهد علمية (موضحة بالشكل رقم (٢)) من أكثر الوزارات إرتباطاً بقطاع الزراعة وإستصلاح الاراضى ومن ثم بالتخطيط لتنمية هذا القطاع ، حيث تتولى مسئولية القيام بالعديد من الأنشطة والمشروعات المتعلقة بمنشآت وعمليات الرى والصرف التى تخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة قطاع الزراعة ومنها ما يلى :

شكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية



- تطوير الري في الشبكة الرئيسية وشبكة المساقى
- تصميم وتنفيذ وصيانة شبكة الصرف السطحي والمغطى
- تصميم وتنفيذ محطات الصرف السطحي والمغطى
- إعداد الخرائط الطبوغرافية والتفصيلية للمدن والقرى
- حصر مساحات المحاصيل الزراعية في المواسم الزراعية المختلفة سنوياً
- تغطية الترع والمصارف
- تطوير خدمة الري والاستفادة من مياه السده الشتوية
- مقاومة الحشائش المائية
- وضع خطط وسياسات وبرامج تنمية الموارد المائية في مصادرها المختلفة .

فضلاً عن ذلك هناك تعاون وتنسيق دائم فيما بين وزارة الزراعة ووزارة الري على جميع المستويات خلال إعداد الخطط المختلفة لقطاع الزراعة وذلك على النحو التالى :

- فى مجال إعداد الخطط طويلة الأجل : يتم الاتفاق على خطة التوسع وإستصلاح الاراضى وذلك بتحديد الأماكن والمقننات المائية اللازمة وطرق الري المناسبة
- فى مجال إعداد الخطط السنوية يتم الاتفاق على المساحات المستهدف زراعتها بالمحاصيل المختلفة (الشتوية والصيفية) وفقاً لاستراتيجية وزارة الزراعة والميزانية المائية وقواعد تشغيل النهر التى تحددها وزارة الموارد المائية والري.
- فى مجال وضع الخطط التنفيذية (موسمية أو شهرية) يتم التنسيق فيما بين الوزارتين للوقوف على وضع الزراعات فى بداية مواسمها لضمان توفير المياه بالكمية المناسبة وفى التوقيت المناسب والقضاء على أية مشاكل قد تظهر أثناء الزراعات ، كما يتم التنسيق بينهما فيما يتعلق بتنفيذ برامج الصيانة للمساقى لتحسين حالة الري بها والتى تقوم بها وزارة الزراعة بالتعاون مع الفلاحين .
- فى مجال وضع الخطط التنفيذية (نصف الشهرية) يتم تبادل المعلومات بين الوحدات على المستويات المختلفة التابعة للوزارتين حول المحاصيل القائمة والمتوقع زراعتها بعد أسبوعين وذلك حتى تتمكن الوزارة من تحديد موقف المياه المنصرف خلف السد العالى لمواجهة المتطلبات المائية للمحاصيل فى حينها .

٤ - المؤسسات غير الزراعية المعنية بالتنمية الزراعية

ترتبط وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بحكم طبيعة نشاطها بالعديد من العلاقات التشابكية مع العديد من الوزارات والمؤسسات والإتحادات والغرف ذات العلاقة . فالأهداف الإنتاجية والتراكيب المحصولية المستهدفة لقطاع يتطلب تحقيقها توفر مستلزمات الإنتاج من المدخلات الخام والمصنعة (تقاوى ، أسمده ، مبيدات ١٠٠٠ الخ) والآلات والمعدات ، وهو ما يمثل طلباً على منتجات المؤسسات والكيانات المسؤولة عن توفير تلك المستلزمات سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلى أو الإستيراد ، ومنها إتحادات وممثلى منتجى ومصنعى ومستوردى مستلزمات الإنتاج الزراعى . وحيث أن التخطيط لقطاع الزراعة لا يتوقف فقط عند تحديد الأهداف الإنتاجية والخدمية ولكنه يمتد ليشمل التخطيط ورسم السياسات لضمان تسويق مخرجات أنشطة هذا القطاع فإن ذلك يعنى وجود المؤسسات والكيانات المعنية بالتسويق والتوزيع (محلياً أو خارجياً) أو بالتصنيع لمخرجات هذا القطاع (كالمحاصيل السكرية والزيتية ومحصول القطن) ويأتى فى مقدمة تلك المؤسسات والكيانات الوزارات المعنية وإتحادات المسوقين والمصدرين وإتحاد الصناعات والغرف التجارية وغيرها من التنظيمات ذات العلاقة .

فيما يلى نستعرض أهم المؤسسات غير الزراعية ذات العلاقة بإعداد خطة قطاع الزراعة ودورها التخطيطى .

٤-١ وزارة التخطيط

تعد وزارة التخطيط بمثابة الجهاز الفنى المركزى الذى يتولى مهام التخطيط وإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ، ودعم وتشجيع وتنمية الإستثمارات فى جمهورية مصر العربية بوجه عام سواء كانت وطنية أو عربية أو أجنبية أو مشتركة ، وتختص الوزارة فى سبيل تحقيق أغراضها وطبقاً لما ورد فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٧ بما يلى:

- تلقى مقترحات الوزارات بقطاعات الإنتاج والخدمات والحفاظات بشأن إعداد التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- إقتراح عدد من إستراتيجيات التنمية البديلة القادرة على تحقيق الأهداف القومية بعيدة المدى .
- وضع الخطط متوسطة وقصيرة الأجل فى إطار الإستراتيجية المختارة .
- تقييم المشروعات الإستثمارية المقترحة والعمل على توفير مقومات تنفيذها المادية والبشرية والتمويلية .
- دراسة كل ما يتعلق بالقطاع الخاص الوطنى والتعاونى والأجنى والمشارك وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة به ضماناً لتنفيذ دوره فى التنمية .

- متابعة تنفيذ الخطط السنوية للإستثمار والإنتاج دورياً وتقييم ما تحقق من إنجازات.
- العمل على تطوير أساليب التخطيط والبيانات التخطيطية والمتابعة لتتشمى مع أحدث الأساليب العلمية .
- إجراء المسوح الإقتصادية والإجتماعية لمتابعة التطور فى الإقتصاد القومى والإمكانيات المتاحة للتنمية .
- إقتراح السياسات المختلفة المناسبة لضمان تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية .
- إقتراح مشروعات القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية اللازمة لتنفيذ السياسات المقترحة فى مجال التخطيط والمتابعة .

هذا ويتكون الهيكل التنظيمى لوزارة التخطيط من إحدى عشر قطاعاً يمثل قطاع الإنتاج السلعى إحداها ، ويتبع هذا القطاع الإدارة المركزية للزراعة والرى وإستصلاح الأراضى والتى تنقسم بدورها إلى عدد من الإدارات العامة المتخصصة وذلك على النحو التالى:

- ١- الإدارة العامة للثروة النباتية : وتضم :
 - إدارة المحاصيل الحقلية والبستانية .
 - إدارة المشروعات والمجمعات الزراعية والصناعية .
 - إدارة التعاونيات الزراعية .
- ٢- الإدارة العامة للثروة الحيوانية : وتضم :
 - إدارة الإنتاج الحيوانى .
 - إدارة الإنتاج الداجنى .
 - إدارة الإنتاج السمكى .
- ٣- الإدارة العامة لإستصلاح وإستزراع الأراضى وتضم :
 - إدارة إستصلاح الأراضى .
 - إدارة إستزراع الأراضى .
 - إدارة المجتمعات الزراعية الحديثة .
- ٤- الإدارة العامة للرى والصرف وتضم :
 - إدارة الرى ، إدارة الصرف ، وإدارة حماية الموارد المائية .

هذا ويضطلع قطاع الزراعة والرى بالوزارة بالإختصاصات والمسؤوليات الآتية :

- القيام بالأعمال التحضيرية لوضع خطة القطاع ، وبصفة خاصة التعرف على الموارد العينية المتاحة للإنتاج فى القطاع ، ودراسة مستوى إستغلال هذه الموارد وتحديد حجم العاقل منها ، ودراسة معدلات النمو السابقة والحالية فى القطاع وإمكانات الإرتقاء بها فى ضوء التطور العلمى والتكنولوجى .
- وضع تصور مبدئى لدور القطاع فى الخطة القومية وفقاً للتوجيهات العامة التى تتقرر بشأن معدلات الإستثمار ومعدل الناتج القومى وغيرها من المعدلات والنسب الرئيسية فى الإقتصاد القومى .
- إخطار جهات التنفيذ بالمؤشرات العامة التى يجب مراعاتها عند إعداد خطة القطاع فى مجالات الإستثمار والإنتاج والإستهلاك الإنتاجى والدخل والعمالة والصادرات والتوطن الإقليمى .
- دراسة مشروعات خطة القطاع وبرامج تنفيذها المقترحة من جهات التنفيذ والمفاضلة والإختيار بينها بمختلف معايير التقييم ، وترتيب أولوياتها زمنياً ، وتحقيق التناسق فيما بينها من حيث الترابط والتكامل والتوازن فى إطار رقمى لأهداف خطة القطاع .
- دراسة وتقييم وإقتراح السياسات والإجراءات التنظيمية الكفيلة بتحقيق أهداف القطاع .
- دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لخطة القطاع على مختلف القطاعات الأخرى .
- متابعة تنفيذ خطة القطاع بصفة دورية ووفقاً للبرامج التنفيذية المعتمدة ، وبيان معوقات التنفيذ وإقتراح الحلول لمعالجتها .

وطبقاً للهيكل التنظيمى لوزارة التخطيط يتبع وزير التخطيط عدد من الأجهزة التخطيطية هى:

- ١- معهد التخطيط القومى : ويتولى أعداد البحوث والدراسات التخطيطية المتصلة بإعداد الخطة القومية .
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء : ويتولى مسئولية توفير البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لإعداد الخطة .
- ٣- بنك الإستثمار القومى : ويتولى مسئولية تمويل العمليات الإستثمارية اللازمة لمشروعات خطة الدولة .

٢-٤ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (وزارة التجارة الخارجية حالياً) وما يتبعها من أجهزة (قطاع التمثيل التجارى ، مركز تنمية الصادرات ... الخ) رسم وتنفيذ السياسات الكفيلة بتحفيز وتشجيع الصادرات من الحاصلات الزراعية والترويج لها وتعاون الوزارة وأجهزتها في سبيل ذلك مع إتحادات وجمعيات مصدرى الحاصلات الزراعية والمجلس السلى للحاصلات الزراعية وغيرهم من المؤسسات الإنتاجية والتصديرية العاملة في قطاع الزراعة .

٣-٤ اتحاد الصناعات المصرية

يتكون هذا الاتحاد من ١٣ غرفة تمثل ١٣ نشاطاً صناعياً (يضم ما يربو عن ١٧ ألف منشأة) يرتبط العديد منها بالنشاط الزراعى كغرفة الصناعات الغذائية ، غرفة الحبوب ومنتجاتها ، غرفة الغزل والنسيج ، وغرفة الجلود ، وغرفة الأخشاب ويضطلع الاتحاد بما يضمه من غرف بالعديد من المهام منها^(١) :

- المشاركة في وضع الخطط اللازمة للتنمية الصناعية
- حصر الصناعات القائمة ودراسة المشاكل التى تواجهها والعمل على حلها
- المشاركة في تنظيم تزويد المصانع بالمواد الخام ومتطلبات الإنتاج .
- تقديم الخدمات والمساعدات لأصحاب المشروعات الصناعية وذلك في مجال الاستيراد والتصدير والجمارك والتمويل .
- المشاركة في إقتراح التشريعات العامة المنظمة للقطاع الخاص الصناعى

٤-٤ الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

ويمثل الاتحاد أحد المنظمات غير الحكومية ويضم نحو ٢٦ غرفة (تخدم ما يربو عن ٣ مليون عضو) يعمل بعضها في مجال المنتجات الزراعية والغذائية ، ويتولى الاتحاد القيام بالعديد من المهام منها :

- إجراء الدراسات وإعداد الإحصائيات حول التجارة الداخلية
- التعرف على الآراء المتعلقة بالقوانين واللوائح الاقتصادية والتجارية الجديدة
- حماية مصالح التجار والعمل كجهة قضائية تجارية .

^(١) اتحاد الصناعات المصرية ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، ١٩٩٦ ص ١٩٤ .

٥ - النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية وآلياته

إن النظام الحالى لإعداد الخطة فى قطاع الزراعة يبدأ بقيام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى المشرفة على القطاع بإعداد مشروعات الخطة الخمسية والسوية الخاصة بالقطاع الحكومى الزراعى وذلك فى ضوء أخطار موجه من وزارة التخطيط (بصفتها الجهاز الفنى المسئول عن إعداد التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذ الخطة) إلى وزارة الزراعة يفيد بالبدا فى إعداد مقترح خطة القطاع فى ضوء عدد من المؤشرات العامة (التي يتم إرفاقها مع هذا الأخطار) والتي يجب مراعاتها عند إعداد خططها وذلك فى مجالات الإستثمار والإنتاج والإستهلاك الإنتاجى والدخل والعمالة والصادرات والتوطن الإقليمى .

فى ضوء هذا الإخطار تطلب وزارة الزراعة من الهيئات والوحدات والإدارات التابعة لها التقدم بقائمة البرامج والمشروعات التى ترغب كل منها فى إدراجها فى الخطة ، تتولى بعد ذلك الإدارة المركزية للتخطيط والمتابعة بقطاع الشئون الاقتصادية بالوزارة تجميع المشروعات الخاصة بجهات التنفيذ والمثلة فى كل من ديوان عام الوزارة والهيئات الاقتصادية والخدمية والوحدات التابعة للوزارة ، حيث يتم مناقشة ودراسة تلك المشروعات ووسائل تنفيذها المقترحة للإختيار والمفاضلة فيما بينها من خلال المعايير الاقتصادية التى تضعها الوزارة وترتيب أولويات تنفيذها بما يحقق التكامل والتناسق فيما بينها وذلك فى إطار أهداف وإستراتيجية التنمية الزراعية المستهدفة .

يتقدم بعد ذلك قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة بدعوة ممثلى الإدارات التخطيطية بالوزارة وبالهيئات والأجهزة المختلفة التابعة لها إلى الإجتماع وذلك حتى يتم مناقشة وتحليل رؤى وتصورات جميع الأطراف المشاركة و إتفاقها على ما تتضمنه الخطة المقترحة من قبل القطاع الفنى المختص من البرامج والمشروعات ومتطلباتها الإستثمارية ومصادر تمويلها المختلفة وتوزيعها الإقليمى .

يلى ذلك تقدم وزارة الزراعة بمقترح الخطة إلى القطاع الفنى المعنى بإعداد خطة قطاع الزراعة بوزارة التخطيط حيث تتولى الإدارة المركزية للزراعة والرى وإستصلاح الأراضى (طبقاً لما هو وارد بالقرار المنظم لإختصاصاتها) دراسة مشروعات خطة القطاع وبرامج تنفيذها المقترحة من جهات التنفيذ ، والمفاضلة ، والإختيار ، وترتيب هذه المشروعات طبقاً لعدد من الاعتبارات والمعايير والأولويات التى تضعها الوزارة وبما يحقق أهداف التنمية المنشودة والترابط والتكامل والتوازن فيما بين مشروعات وأهداف خطة القطاع من جهة وفيما بينها وبرامج ومشروعات خطط القطاعات الأخرى ذات العلاقة من جهة أخرى .

ونود التنويه في هذا الإطار أن ما يتم التخطيط له من برامج ومشروعات خلال المراحل السابقة يقتصر فقط على تلك الخاصة بديوان عام وزارة الزراعة والهيئات والأجهزة والوحدات التابعة لها والتي تمثل معظمها مشروعات حكومية خدمية ، وبمعنى آخر فإن مقترح خطة القطاع الزراعي لا يضم برامج ومشروعات القطاع الخاص الزراعي (الإنتاجي منه أو الخدمي) والذي يمثل القاعدة الأساسية بهذا القطاع .

يعرض مقترح الخطة بعد ذلك على لجنة الخطة والموازنة بوزارة التخطيط والمشكلة من كل من مندوب من وزارة التخطيط ، مندوب من وزارة المالية ، مندوب من بنك الإستثمار ومندوب عن الجهة المعنية بتخطيط القطاع وهي وزارة الزراعة ، حيث يتم مناقشة خطة القطاع المقترحة وغالباً ما يتركز النقاش بهذه اللجنة حول حجم الإستثمارات المطلوبة والرغبة في تخفيضها (من خلال خفض قيمة المخصصات الإستثمارية للمشروعات أو خفض عدد المشروعات المقترحة بالخطة) وذلك في ضوء حجم محددات التمويل المتاح لتنفيذ مشروعات الخطة المقترحة من جانب جهات التمويل المختلفة .

بعد المناقشة وإجراء ما تسفر عنه من تعديلات يعود مقترح الخطة المعدل إلى وزارة الزراعة مرة أخرى مصحوباً بمبررات ودوافع التعديل الذي تم إجرائه على مشروعات الخطة المقترحة حيث يتم مناقشته من قبل ممثلي التخطيط بالهيئات والأجهزة التابعة للوزارة والمشاركة في إعداد برامج ومشروعات الخطة ، وبعد المناقشة والوصول إلى رؤى مشتركة بالموافقة (قد تكرر الخطوات السابق ذكرها في حالة وجود ملاحظات أو إعتراض على الخطة المقترحة) تتقدم وزارة الزراعة بالمقترح الموافق عليه إلى وزارة التخطيط مرة ثانية حيث يتولى قطاع إعداد الخطة بها وضع مقترح الخطة القومية الشاملة بما يحقق التوازن فيما بين أهداف وسياسات وبرامج ومشروعات الخطط قطاعياً وإقليمياً .

وجدير بالإشارة أن ما تم عرضه حول النظام الحالي لإعداد الخطة الزراعية هو خاص فقط بخطة القطاع الحكومي والممثل في ديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي والهيئات الإقتصادية والخدمية ووحداتها التابعة للوزارة ، وهي تمثل جانب من الأجهزة الحكومية التي يتولى بنك الإستثمار القومي تمويل مشروعاتها الإستثمارية ، أما باقي الكيانات الإنتاجية والخدمية الزراعية الأخرى التي تعمل على المستوى التنفيذي العام والخاص والتي يأتي في مقدمتها القطاع الخاص الزراعي بتنظيماته المتنوعة الممثلة له (الاتحادات والجمعيات التعاونية الإنتاجية ، إتحادات وجمعيات المنتجين والمصدرين ، الشركات المساهمة الخاصة) وقطاع الأعمال العام الزراعي فإن أهدافها الإنتاجية والخدمية ومتطلباتها الإستثمارية يتم تحديدها مركزياً عن طريق الإدارات المعنية بوزارة التخطيط وذلك على النحو التالي :

تتولى الإدارة المركزية للزراعة والرى بوزارة التخطيط تحديد الأهداف الإنتاجية للقطاع الخاص الزراعي (و الذى يمثل مركز الثقل فى القطاع الزراعى) المتوقع تحقيقها خلال سنوات الخطة وذلك فى ضوء مقترح وزارة الزراعة الخاص بالتركيبات المحصولية التأشيرية المتوقعة (تعد هذا المقترح الإدارة المركزية للتخطيط التابعة لقطاع الشئون الاقتصادية بالوزارة على ضوء ما تم تحقيقه بالسنوات السابقة) ، وبناء على ذلك وفى ضوء ما لدى الإدارة المعنية بوزارة التخطيط من بيانات وإحصاءات ومعاملات فنية يتم تحديد الأهداف الإنتاجية للقطاع الخاص الزراعى .

أما حجم إستثمارات القطاع الخاص الزراعى بالخطة فتتولى كذلك وزارة التخطيط تقديره مركزياً دون توزيعها على الأنشطة الزراعية المتنوعة وما تتضمنه من البرامج والمشروعات المتوقع تنفيذها من خلال تلك الإستثمارات وذلك فى ضوء عدد من الإعتبارات تشمل :

- التصور المبدئى لحجم مساهمة القطاع الخاص فى إستثمارات الخطة القومية والقطاعية ووفقاً لتوجهات السياسة العامة للدولة التى تتقرر بشأن ذلك ، بالإضافة إلى المؤشرات الأساسية لإعداد الخطة (معدل الإستثمار، معدل الإنتاج، هيكل الإنتاج ٠٠٠ الخ).
- حجم مساهمة القطاع الخاص الزراعى فى إستثمارات خطط السنوات السابقة .
- الدراسات والمعلومات والبيانات والمؤشرات المتوفرة لدى الوزارة بشأن حجم الإستثمار المتوقع من قبل القطاع الخاص الإنتاجى والخدمى فى المجال الزراعى.

٦- إيجابيات وسلبيات النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية

من العرض السابق لنظام إعداد الخطة الزراعية يمكن إلقاء الضوء على عدد من إيجابيات وسلبيات هذا النظام على النحو التالى:

- إن الأجهزة الحكومية الزراعية الممثلة فى وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى والهيئات والوحدات التابعة لها يجمعها إطار تنظيمى ومؤسسى ملائم للنظام التخطيطى السائد ويسمح بإجراء عملية التشاور والمشاركة فى إختيار برامج ومشروعات الخطة الزراعية المتعلقة بجهات التنفيذ الحكومية .
- يعد وجود إدارات أو أقسام للتخطيط والمتابعة بوحدة البناء المؤسسى الزراعى على المستويات التنظيمية المختلفة أحد متطلبات نجاح عملية التخطيط ، ومن العرض السابق للهيكل التنظيمى لديوان عام وزارة الزراعة وما يتبعه من هيئات ووحدات وكذلك هيئات قطاع الأعمال العام وما يتبعها من شركات زراعية تبين وجود تلك الإدارات التى تختص بجمع البيانات والمعلومات وإعداد مقترحات برامج ومشروعات الخطط السنوية ومتابعة تنفيذها . أما بالنسبة للتنظيمات الزراعية التعاونية

والخاصة التي تعمل على مستوى القرى والمراكز غالباً ما لا يتواجد بها إدارات تخطيطية ، أما الموجود منها على مستوى المحافظة أو حتى على مستوى الجمهورية فرغم تواجد إدارات تخطيطية بها إلا أنها غالباً لا تقوم بوظائفها التخطيطية لأسباب عديدة بعضها يرجع لمعوقات تنظيمية وتشريعية خاصة بتلك التنظيمات والبعض الآخر يعود إلى النظام الحالي لإعداد الخطة الزراعية على مستوى القطاع. أما على المستوى الإقليمي فإن مديريات الزراعة بالمحافظات يضم هيكلها التنظيمي إدارات تخطيطية تختص بإمداد وزارة الزراعة بالبيانات والمعلومات الزراعية وتشارك في إعداد الخطط المحلية والإقليمية الخاصة بقطاع الزراعة .

- إن الحوار المتبادل والنقاش الذي يتم عند إعداد خطة القطاع الزراعي (في بعض مراحلها) فيما بين الجهاز الفني للتخطيط والممثل في وزارة التخطيط وممثلى الإدارات التخطيطية بجهات التنفيذ الحكومية (وزارة الزراعة وما يتبعها من هيئات ووحدات) مروراً بالمستويات التنظيمية والتخطيطية المختلفة ذات العلاقة وذلك بهدف تقريب وجهات النظر وتوحيد الرؤى المشتركة بينهم فيما تتضمنه الخطة من برامج ومشروعات يعد من إيجابيات النظام الحالي للخطة ، إلا أن هذا الحوار لا يتطرق للسياسات والأدوات المطروحة لضمان تنفيذ ما تحتويه الخطة من برامج ومشروعات .

- إن وجود إدارة خاصة بالتعاونيات الزراعية ضمن الهيكل التنظيمي لكل من وزارة التخطيط ووزارة الزراعة يشير إلى وجود آليات العمل الخاصة بالتخطيط للقطاع الخاص ممثلاً في تنظيماته التعاونية (في حين لم يتم تمثيل باقي التنظيمات) على المستويات التخطيطية المركزية ، إلا أن الواقع يشير رغم ذلك إلى عدم مشاركة هذه التعاونيات في مراحل إعداد خطة قطاع الزراعة الذي تمثل أعضاء التعاونيات فيه المكون الفاعل والرئيسي .

- إن مسئولية تحديد الأهداف الكلية والكمية لخطة التنمية الزراعية وكذلك صياغة الإستراتيجيات والسياسات التي يمكن من خلالها ضمان تنفيذ الأهداف المنشودة تقع في المقام الأول كما سبق القول على عاتق القيادة السياسية في ضوء ما تراه من إعتبارات سياسية وإجتماعية وإقتصادية ، يساعدها في ذلك بصوره مباشرة أو غير مباشرة المخططون على المستوى المركزي ، ومن ثم فإن التنظيمات المعنية والمثلة للجماعات المستهدفة (المنتجين ، المصدرين ، المسوقين ، المستوردين ، المصنعين ٠٠٠ الخ) لم تشارك بشكل مباشر في تلك المراحل (عند أى من المستويات التنظيمية والإدارية المختلفة) سواء كان ذلك بالتشاور والحوار أو على أقل تقدير بالإحاطة بذلك قبل صياغة الخطة في صورتها النهائية على الرغم من أن هذه الجماعات تمثل الهدف المنشود من التنمية ووسيلة تحقيق أهداف خططها ، وهم المستهدفون والمتأثرون كذلك بحزمة السياسات التي تطرحها الخطة ، وقد يولد ذلك عدم قناعة

لدى الجماعات المستهدفة بتلك الأهداف والسياسات وأهميتها ومن ثم لا تسعى إلى العمل على تحقيقها بما له من تأثيرات سلبية على نجاح الخطة ، كما يعكس الواقع أن ما تدرجه الجماعات المستفيدة (وخاصة الممثلة للقطاع الخاص) من برامج ومشروعات غالباً ما يتم في إطار أهدافها الخاصة وهو ما قد يعنى إنحرافها بصوره أو بأخرى عن الأهداف والبرامج المخططة من قبل السلطات المركزية .

- إن عدم مشاركة أى من الجماعات المستهدفة في صياغة السياسات ومناقشة الأولويات المطروحة من جانب السلطات المركزية للتخطيط ، وكذا عدم إحاطتهم علماً بما قبل إختيارهم لبرامج ومشروعات خططهم غالباً ما يترتب عليه عدم توافق ما تدرجه الجهات التنفيذية العامة والخاصة من برامج ومشروعات بخططها مع توجهات تلك السياسات والأولويات مما قد يعنى عدم موافقة وزارة التخطيط على إدراجها ضمن خطة القطاع (بالنسبة لمشروعات القطاع الحكومى) أو تعثر تنفيذ هذه المشروعات (بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص).

- إن تقدير حجم إستثمارات القطاع الخاص الزراعى بالخطة مركزياً يعكس عدم مشاركة التنظيمات التنفيذية (بأى صورة من صور المشاركة وعند أى من المستويات التنظيمية المختلفة) الممثلة لهذا القطاع في تقديرها وفي تحديد ما تعكسه من برامج ومشروعات ، ومن ثم فإن تنفيذ المستهدف من تلك الإستثمارات قد لا يتحقق نسبة كبيرة منه لاعتماده على التقدير التقريبي أكثر منه إنعكاس لواقع فعلى ، فضلاً عن أن ما يتم تقديره من إستثمارات خاصة لا يتم ترجمته بالخطة إلى برامج ومشروعات .

- تتولى وزارة التخطيط تحديد الأهداف الإنتاجية للقطاع الخاص الزراعى في ضوء ما تقدمه وزارة الزراعة من تصور عن التركيبات المحصولية المتوقعة ، إلا أن هذه التركيبات يعتمد في تقديرها بصورة أساسية على ما تم تنفيذه منها خلال سنوات سابقة وربما على ما هو مستهدف تحقيقه من وجهة نظر المسؤولين ولكنه لم يحدد (بأى صورة) بناء على مقترحات الجماعات المستهدفة من المنتجين ، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تكون نسبة إلزام المزارعين بتنفيذ تلك التركيبات المحصولية ضعيفة مما قد يقلل من نسبة ما يتم تنفيذه من الأهداف المخططة لتنمية القطاع الزراعى .

- يعكس النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية في ضوء ما تم ذكره من سلبيات وجود عدم تناسق وربط وتكامل فيما بين أهداف وبرامج ومشروعات جهات التنفيذ الحكومية النابعة من إحتياجاتهم وتقديراتهم الخاصة وأهداف وبرامج الجهات التنفيذية الخاصة المقدرة على المستوى المركزى وهو

ما قد يعنى عدم تحقيق الكفاءة فى إستخدام الموارد المستغلة ومن ثم إخفاقه فى تحقيق الأهداف المنشودة من الخطة .

- إن ما تتضمنه خطة قطاع الزراعة من برامج مشروعات خاصة بديوان عام الوزارة وما يتبعها من هيئات ووحدات والتي تعكس إحتياجاتها غالباً ما تدرجها تلك الجهات ضمن مقترحاتها دون إجراء دراسات إقتصادية جادة لتقييم هذه البرامج والمشروعات ، كما لاتتولى وزارة التخطيط بدورها إجراء مثل هذه الدراسات ومن ثم فإن هذه المشروعات قد تتعرض عند التنفيذ للتعثر أو الفشل وهو ما يعنى عدم كفاءة فى إستخدام الموارد المالية .

- تمثل المتابعة أحد الوسائل الهامة لضمان نجاح تنفيذ الخطة وتحسين العملية التخطيطية مستقبلاً ويتطلب نجاح عملية المتابعة معرفة وقناعة الجماعات المستهدفة بآلياتها ، إلا أن عدم مشاركتهم فى وضع التصور المتعلق بآليات هذه العملية يحول دون ذلك ، فضلاً عن ما سبق فإنه يؤخذ على نظام المتابعة الحالى لمشروعات الخطة أنه لا يتضمن متابعة إصدار وتنفيذ التشريعات والقرارات المترجمة للسياسات المحفزة على تنفيذ أهداف ومشروعات الخطة ، يضاف إلى ذلك توقف عملية المتابعة بمجرد الإنهاء من تشييد المشروعات ، فى حين أنه قد يكون من الأفضل إستمرار عملية المتابعة أثناء تنفيذ المشروعات لمتابعة مدى تحقيقها للأهداف المنشودة منها وقياس وتقييم إنجازاتها وما تحقق من تنفيذها من آثار مباشرة وغير مباشرة على الجماعات المستهدفة .

الفصل الثالث

تصورات حول أدوات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية ونظام إدارة العملية التخطيطية وإعداد الخطة الزراعية

الفصل الثالث

تصورات حول أدوات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية ونظام إدارة العملية التخطيطية وإعداد الخطة الزراعية

١- مقدمة

إن ما تضمنته الدراسة فى كل من الفصل الأول ، والثانى منها عن مفهوم المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية ومبرراتها ، وأطراف وقنوات المشاركة ، ثم الإطار المؤسسى لكل من المؤسسات الحكومية والعامّة والخاصة المعنية بالتنمية الزراعية ، يمكن أن يستخلص منه بعض النتائج فيما يتصل بالتخطيط للتنمية الزراعية ومن أهمها :

- إن التخطيط للتنمية بقطاع الزراعة ، وإعداد الخطة الزراعية يعد من المسئوليات الأساسية لديوان عام كل من وزارتى الزراعة وإستصلاح الأراضى ، ووزارة الرى والموارد المائية ، وذلك بمشاركة القطاعات الرئيسية التى يشتمل عليها كل من هذين الديوانين ، وقد يشارك فى ذلك وبشكل غير مباشر بعض الإدارات التابعة لكل من هاتين الوزارتين على المستويات الإقليمية والمحلية .
- غياب أو ضعف بعد المشاركة والتشاور مع المؤسسات غير الحكومية المعنية بالتنمية الزراعية خاصةً تلك التى تجمع المجموعات المستهدفة من المنتجين والمستثمرين الزراعيين ، أو المؤسسات المعنية بتسويق أو تصنيع المخرجات والمدخلات الزراعية .
- يرتبط بإنحصار مسئولية إعداد الخطة الزراعية على ديوان عام كل من وزارة الزراعة ، ووزارة الرى وغياب أو ضعف المشاركة والتشاور مع المؤسسات غير الحكومية الأخرى ، تخطيط برامج ومشروعات التنمية الزراعية على أساس القطاعات الفرعية المنتمية لهذا القطاع ، كبرامج ومشروعات البحوث والإرشاد ، وتطوير نظم التسويق الزراعى ، ووقاية الثروة الحيوانية ، الخ ، ومن ثم غياب أو ندرة المشروعات المخططة على أساس تنمية المناطق أو الأقاليم الزراعية ، وهو ما قد يعكس بدوره تركيز إهتمامات وأهداف خطة التنمية الزراعية على البرامج المشروعات المهادفة إلى تطوير المؤسسات الحكومية المعنية بتقديم أو توفير الخدمات الزراعية و تطوير حجم ونوعية هذه الخدمات دون الإهتمام الواجب بمسح وتقييم الموارد المتاحة للتنمية والبنية الأساسية للتنمية الزراعية والتى تتباين

وبطبيعة الحال من منطقة أو إقليم إلى آخر ، ومن ثم تباينها من حيث إمكانات ومشكلات ومحددات التنمية بها ، ومن ثم فقد يغلب على برامج ومشروعات الخطة إغفالها لجانب كبير من إمكانات التنمية المتاحة وغياب كفاءة تخصيص الموارد الإستثمارية ، فضلاً عن إغفالها للكثير من العوامل الإيجابية للتنمية الزراعية والمشار إليها من قبل في مضمون مبررات الأخذ بمنهج المشاركة في التخطيط للتنمية .

• إن الإطار المؤسسي الحالى فى قطاع الزراعة والرى وفى الأنشطة ذات الصلة بالتنمية الزراعية قد يعكس كفاية المؤسسات الحكومية وتنظيمها القائم (على المستويات المركزية والأقليمية والمحلية) للقيام بدورها فى التخطيط للتنمية الزراعية ، وإن ظلت فى حاجة إلى تطوير اختصاصاتها وواجباتها بشأن دورها التخطيطى ، كما قد يعكس هذا الإطار أيضاً الحاجة إلى إستكمال وتطوير الإطار المؤسسى للمجموعات المستهدفة من المنتجين والمستثمرين الزراعيين ، وكذلك الإطار المؤسسى للمؤسسات المشغلة بالأنشطة ذات الصلة بالتنمية الزراعية (والمشار إليها من قبل) بغرض تسهيل مشاركتها فى التخطيط للتنمية الزراعية بفاعلية وتحقيق الأهداف المنشودة من هذه المشاركة .

هذا وإذا كانت مبررات الأخذ بنظام المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية (والمشار إليها من قبل) تعد هى نفس المبررات الدافعة للدعوة القائمة حالياً من قبل القيادات السياسية للتوجه نحو هذا النظام ، فمن الطبيعى أن يستلزم ذلك بدوره توافر المقومات والعوامل اللازمة لتنفيذه بفاعلية وتحقيق النتائج المرجوة منه إلى جانب وجود النظام الملائم لأدارة العمليات التخطيطية وإعداد الخطة الزراعية ، وهو ما يهدف إليه هذا الفصل من الدراسة .

٢- مقومات وعناصر تفعيل المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية

يعد تواجد الإطار المؤسسى الملائم من المتطلبات الرئيسية اللازمة لتفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية ، بإعتباره يمثل القنوات التى من خلالها يمكن لأطراف التنمية الزراعية المشاركة فى إعداد الخطة الزراعية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص من منتجين ومستثمرين زراعيين والتى تصل أعدادهم حوالى ٣,٧ مليون منتج زراعى . وإلى جانب ذلك أيضاً يظل هناك من العوامل الضرورية الأخرى واللازمة لتحقيق الأداء المناسب فى إعداد الخطة الزراعية وتنفيذها بنجاح ، وهو ما يمكن الإشارة إليه فيما يلى :

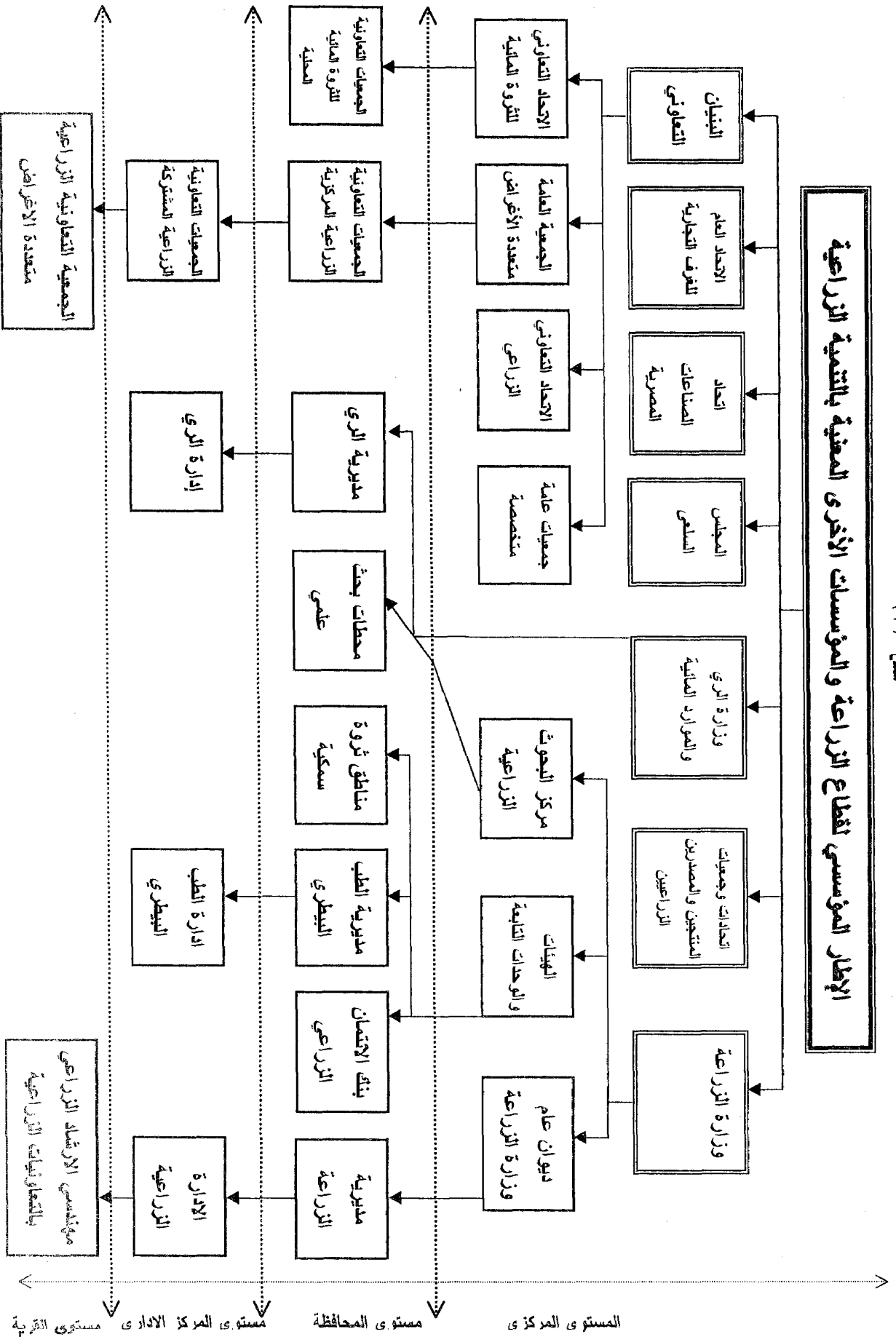
٢-١ استكمال وتطوير الإطار المؤسسى

إذا كانت الدعوة إلى المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية يقصد بها وفى المقام الأول مجموعات المنتجين الزراعيين ، وأطراف القطاع الخاص الأخرى ذات الصلة بالتنمية الزراعية فإن فى ذلك ما يستلزم

وجود الهياكل المؤسسية التي تعبر عن هذه المجموعات والأطراف على كل من المستويات المحلية والإقليمية ، والمركزية ، إلى جانب تواجد المؤسسات الحكومية والرامية على كل من هذه المستويات الثلاث ، حيث يمكن التشاور والمشاركة بين هذه المؤسسات في التخطيط للتنمية الزراعية على كل من هذه المستويات . ومراجعة الإطار المؤسسي السابق ذكره بالنسبة للمؤسسات الحكومية والخاصة الزراعية أو ذات الصلة بالتنمية الزراعية يمكن بيان تمثيل هذا الإطار على كل من المستويات المحلية والإقليمية والمركزية في النقاط التالية وعلى نحو ما يشير إليه الشكل رقم (٣) .

- يأتي ديوان عام وزارة الزراعة وما يضمه من قطاعات رئيسية ويتبعه من هيئات مركزية على المستوى المركزي وتمثله مديرية الزراعة على مستوى المحافظة ، ثم الإدارة الزراعية على مستوى المركز ثم مجموعة من المرشدين الزراعيين بالتعاون الزراعية على مستوى القرية . كما يمثلها أيضاً مديرية الطب البيطري على مستوى المحافظة ، ثم الإدارة البيطرية على مستوى المركز .
- يأتي ديوان عام وزارة الري والموارد المائية وما يضمه من قطاعات رئيسية وهيئات مركزية تابعة على المستوى المركزي ، ويمثله على مستوى المحافظة مديرية الري والاشغال ، ثم إدارة الري على مستوى المركز .
- يأتي على قمة جهاز البحث العلمي في الزراعة كل من مركز البحوث الزراعية ، ومركز البحوث المائية على المستوى المركزي ويمثلها على مستوى المناطق
- الإقليمية (المنطقة تضم أكثر من محافظة) بعض محطات البحوث ، وأربع مجالس إقليمية للبحث والإرشاد .
- وبالنسبة لقطاع الثروة السمكية تأتي هيئة الثروة السمكية التابعة لوزارة الزراعة على قمة الهيكل المؤسسي لهذا القطاع على المستوى المركزي ، ثم تمثل بمجموعة من مناطق الثروة السمكية على مستوى المناطق الإقليمية .
- وبالنسبة للإطار المؤسسي التعاوني الزراعي فيأتي الإتحاد التعاوني المركزي الزراعي والجمعيات العامة المتخصصة والمتعددة الأغراض على قمة هذا الإطار على المستوى المركزي ، ويمثلها على مستوى المحافظة الجمعيات التعاونية المركزية متعددة الأغراض ، ثم الجمعية التعاونية المشتركة على مستوى المركز ثم الجمعية التعاونية متعددة الأغراض على مستوى القرية ، كما تتواجد الجمعيات التعاونية للصيادين في مناطق الصيد .

الإطار المؤسسي لقطاع الزراعة والمؤسسات الأخرى المعنية بالتنمية الزراعية



• وجود بعض من جمعيات رجال الأعمال والمنتجين والمصدرين للمحاصيل الزراعية على المستوى المركزي ، والتي تشمل كل من إتحاد منتجي ومصدرى المحاصيل البستانية ، وجمعية رجال الأعمال للإنتاج والتصنيع الزراعي (أجا) ، وجمعية النهوض بصادرات الحاصلات البستانية (هيسا) ، وجمعية رجال الأعمال لتنمية الميكنة الزراعية (بايام) . وفي شأن هذه الجمعيات والاتحادات يمكن القول بأن نشاطها يقف عند حد خدمة أعضائها أصحاب المبادرة في تأسيسها ، حيث لا تضم في تكوينها القاعدة العريضة من المنتجين الزراعيين . كما يتواجد أيضاً على المستوى المركزي المجلس السلعي للحاصلات الزراعية والمشار إليه من قبل .

• وجود إتحاد الصناعات ، والغرف التجارية والتي تضم فيما بينها بعض الصناعات والغرف ذات الصلة بالنشاط الزراعي (وعلى نحو ما سبق ذكره) .

• ويضاف إلى المؤسسات سابقة الذكر المجالس الشعبية والنيابية المتواجدة على المستويات الثلاث ، حيث وجود مجلس الشعب على المستوى المركزي ، ثم المجلس المحلي على مستوى المحافظة ، ثم المجلس المحلي على مستوى المركز الإداري ، ثم المجلس المحلي على مستوى القرية أو مجموعات قروية معينة .

إن النظرة الأولية للبناء الهرمي المؤسسي المشار إليه يمكن أن يستخلص منها الحقائق التالية :

• تغطية المؤسسات الحكومية ذات الصلة المباشرة بالأنشطة والتنمية الزراعية ، والمثلة في مؤسسات كل من وزارتي الزراعة ، ووزارة الري والموارد المائية للمستويات الثلاث المركزية والأقليمية والمحلية حتى مستوى القرية ، ويتمثل معها في ذلك أيضاً المؤسسات التعاونية الزراعية ، والمجالس الشعبية والنيابية .

• إذا كان هناك من المؤسسات الحكومية التابعة لكل من وزارة الزراعة ، ووزارة الري يقف مستوى تمثيلها عند مستوى المركز الإداري (دون مستوى القرية) مثل مؤسسات الطب البيطري ، والري أو عند مستوى المناطق الإقليمية (دون الإقليم أو المركز الإداري) مثل مؤسسات البحث العلمي والإرشاد فهو ما يعد أمراً طبعياً حيث تفرض طبيعة عمل هذه المؤسسات وحجم الخدمات المقدمة إلى المجموعات المستهدفة منها تمثيل هذه المؤسسات عند هذه المستويات .

• إن تمثيل الصناعات القائمة على تصنيع المحاصيل الخام الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي في إتحاد الصناعات والغرف التجارية (على المستوى المركزي) ووجود إتحادات المصدرين للبعض من المحاصيل الزراعية لا يقابله من جهة أخرى وجود إتحادات للمنتجين الزراعيين .

إن في الحقائق المشار إليها ما قد يشير إلى كفاية الهيكل المؤسسى القائم حالياً وتنظيمه الهرمى لتوفير الإطار اللازم لمشاركة أطراف التنمية في التخطيط للتنمية الزراعية على المستويات الثلاث المحلية ، والأقليمية ، والمركزية ، حيث وجود المؤسسات الحكومية المعنية وبشكل مباشر بالنشاط والتنمية الزراعية إلى جانب وجود المؤسسات الخاصة والشعبية والممثلة في كل من التعاونيات الزراعية ، والمجالس الشعبية والنيابية التي يمكن اعتبارها كقنوات مشاركة للأفراد والمؤسسات الخاصة الإنتاجية الزراعية في التخطيط للتنمية الزراعية . وإذا ما جاز للدراسة الحالية قبول فرضية كفاية الإطار المؤسسى القائم حالياً للتخطيط للتنمية الزراعية بمشاركة أطراف التنمية ، إلا أن الواقع العملى والممارسات الفعلية لهذا البناء المؤسسى تكشف عن الحاجة إلى تطوير اختصاصات هذه المؤسسات وتفعيل دورها ليس فقط بشأن ما تقدمه من خدمات للمجموعات المستهدفة منها بل أيضاً بشأن دعم وتطوير دورها في التخطيط للتنمية الزراعية . ويمكن الإشارة إلى مبررات وعناصر هذا التطوير فى النقاط التالية :

• فالجمعيات التعاونية الزراعية تواجه في الوقت الراهن بالكثير من المحددات والمعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون قيامها بواجباتها الخدمية والإنتاجية نحو أعضائها ومن ثم فهي تواجه اليوم بموقف فقدان الثقة بها من قبل الأعضاء . وعلى الرغم من ذلك فهناك من الآراء التي ترى في التعاونيات الزراعية الشكل التنظيمى الملائم كقناة للتعبير عن مصالح أعضائها من المنتجين الزراعيين بما لها من خبرة وانتشار وقوة عددية وقانونية ومالها من بنية مؤسسى على كل من المستويات المحلية ، والإقليمية ، والمركزية ، وإن كانت في حاجة إلى التطوير ووجود الأدوات المساعدة على تفعيل دورها والتي يمكن إيجازها في ضرورة إعادة صياغة قانون التعاون الزراعى على نحو يستند إلى المبادئ التالية ^(١) :

- إختيارية الانضمام إلى عضوية الجمعية التعاونية .
- ديمقراطية الإدارة وحرية الجمعيات في تخطيط وإدارة شئونها .
- الحد من تدخل الدولة وهيمنتها على شئون التعاونيات الزراعية .
- أن تكون الرقابة على التعاونيات مسئولية ذاتية لأعضائها .
- أن تكون للتعاونيات مهمة الدفاع عن مصالح أعضائها لدى الغير .

^(١) - معهد التخطيط القومى ، آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم ١٣٧ ، القاهرة ، يناير

- تحديد دور الدولة فى النشاط التعاونى فى تقديم المعونة الفنية للتعاونيات، وتوفير الائتمان اللازم لتمويل نشاطها .

• وبالنسبة للمؤسسات الحكومية الممثلة فى كل من وزارة الزراعة ووزارة الرى ، والإدارات التابعة لها على المستويات الإقليمية والمحلية فإن مسئوليات التخطيط للتنمية وإعداد الخطة الزراعية تقع على عاتق المؤسسات المتواجدة منها على المستوى المركزى وقد يشاركها فى ذلك بصورة غير مباشرة المؤسسات التابعة على المستويات الإقليمية والمحلية من خلال ما توفره من إحصاءات ومعلومات للمستويات المركزية ، حيث يشير واقع الحال إلى أن ممارسة هذه المؤسسات على المستويات الأخيرة للتخطيط للتنمية الزراعية بها تكاد تكون محدودة أو معدومة حيث قد يقف دورها عند حد تقديم الخدمات للمجموعات المستهدفة من المنتجين الزراعيين وتوفير المعلومات للمستويات المركزية . هذا وإذا كانت هذه المؤسسات بالمستويات الإقليمية والمحلية تمثل القنوات الحكومية المنتظرة لمشاركة القطاع الخاص والأطراف الأخرى غير الحكومية فى التخطيط للتنمية الزراعية على كل من المستوى المحلى والأقليمى من خلال التشاور والتنسيق فيما بينها ، فإن فى ذلك ما يستلزم بالضرورة تطوير اختصاصات هذه المؤسسات ودعم قدراتها على نحو يمكنها من القيام بدورها بفاعلية ، وهو ما يمكن تحديده فى المحاور التالية^(١) :

- إعادة صياغة اختصاصات هذه المؤسسات على نحو يبرز دورها فى التخطيط للتنمية الزراعية على المستويات المتواجدة بها (محلية والأقليمية) ، ومنحها دوراً أساسياً فى تخطيط برامج ومشروعات التنمية بها ومتابعة تنفيذها .
- منح هذه المؤسسات حرية أكبر فى إتخاذ القرارات ، وتعديل أو تكيف التعليمات والتوجهات المركزية بما يتناسب مع الظروف المحلية وفى حدود الخطوط الإرشادية الموضوعية من قبل القمم الإدارية بالمستوى المركزى .
- توفير الموارد المالية التى تمكن هذه المؤسسات من تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية على المستوى المحلى والأقليمى بصورة مستقلة عن ميزانية المستويات المركزية لهذه المؤسسات .
- توفير الكوادر البشرية والموارد المادية اللازمة للتخطيط وإعداد برامج ومشروعات التنمية فى هذه المؤسسات .

^(١) World Bank, DecntraliZation in developing Countries, Washington, U.S.A , 1985

إن في المحاور المشار إليها ما يشير إلى الحاجة إلى تطوير اختصاصات وأدارة هذه المؤسسات الإقليمية والمحلية نحو المزيد من اللامركزية ، إذ بدون ذلك قد تفقد الأطراف الأخرى للتنمية على هذه المستويات الثقة في جدوى التشاور والتنسيق مع هذه المؤسسات بشأن التخطيط للتنمية وإعداد الخطة الزراعية ، ومن ثم ضعف فاعلية الأخذ بمنهج المشاركة في التخطيط . وفي هذا الشأن أيضاً يجدر الإشارة إلى أن تمثيل وزارة الزراعة على مستوى القرية من خلال المرشدين الزراعيين المتواجدين بالتعاونيات الزراعية عن طريق الأنتداب قد ينشأ عنه وجود الشعور بين أعضائها بتدخلهم في شئونهم الإنتاجية ، إلى جانب النظر إلى ما يصدر عنهم من توجهات إلى أنها أوامر يجب عليهم تنفيذها وهو ما قد ينجم عنه فقدان الثقة بين كلا الطرفين ، مما يؤثر بدوره في اتجاه ضعف فاعلية الأخذ بمنهج المشاركة في التخطيط . ومن هنا قد يكون من المحاور الأخرى لتطوير هذه المؤسسات التوجه نحو إنشاء وحدة زراعية مستقلة عن التعاونية الزراعية بالقرية وتتبع الإدارة الزراعية بالمركز ، وتضطلع بتقديم نفس الخدمات التي يقوم بها المرشدون الزراعيون حالياً مع إبراز دورها في التخطيط للتنمية الزراعية على مستوى القرية .

إن قبول فرضية كفاية الإطار المؤسسي المتواجد حالياً لكل من وزارة الزراعة ، ووزارة الري ، والتعاونيات الزراعية وبعد تطويره في الاتجاهات السابق ذكرها ليمثل الإطار اللازم لمشاركة أطراف التنمية للتخطيط للتنمية الزراعية ، قد يكون قبولاً تنقصه الثقة الكاملة في فاعلية هذا الإطار لسببين رئيسيين وهما :

١ - فقدان الثقة في التعاونيات الزراعية من قبل أغلبية مجتمع المنتجين الزراعيين بناء على تجربة الماضي ومن ثم التخوف من المشاركة وبفاعلية في التخطيط للتنمية الزراعية عبر التعاونيات الزراعية كقناة للمشاركة .

٢ - إن وجود أو تمثيل الصناعات القائمة على تصنيع المخرجات ، والمدخلات الزراعية في اتحاد الصناعات والغرف التجارية التي تتولى مسئولية الدفاع عن مصالح أعضائها لدى الغير ، والمساهمة في توفير الخدمات اللازمة لأعضائها إلى جانب وجود اتحادات المصدرين يفترض أن يقابلة من جهة أخرى وجود الإتحادات التي تضم مجتمع المنتجين الزراعيين والتي تعبر عن مصالحهم والدفاع عنها لدى الغير ، كما قد يتطلب ذلك أيضاً وجود الإتحادات للصناعات القائمة على تصنيع المحاصيل الخام الزراعية ، وتلك القائمة على تصنيع المدخلات الزراعية ككيانات مستقلة ومثلة في الإتحاد العام للصناعة . وذلك إلى جانب الغرف التجارية التي تضم الوسطاء والمتعاملين في توزيع السلع

الزراعية ، والمدخلات الزراعية ، إلى جانب التنظيمات التي تعبر عن مصالح المستهلك . وفي هذا الشأن يمكن ومن منظور هذه الدراسة إستكمال هذا الإطار من خلال تكوين هذه الإتحادات والتي يمكن تحديد نوعيتها وإختصاصات وواجبات كل منها فيما يلي :

أولاً : إتحادات وروابط المنتجين الزراعيين :

إن التوجه نحو إنشاء أو تكوين إتحادات المنتجين الزراعيين يمكن أن ينفذ على مراحل تبدأ المرحلة الأولى منها بتكوين اتحاد للمنتجين الزراعيين يتشكل أعضائه من المنتجين الزراعيين أي كان نشاطهم الإنتاجي ، وحيث يتكون الهيكل الهرمي لهذا الإتحاد من الاتحاد المركزى للمنتجين الزراعيين على المستوى المركزى ، ثم الإتحاد العام للمنتجين الزراعيين على مستوى المحافظة ، ثم اتحاد المنتجين الزراعيين على مستوى المركز الإدارى ، وأخيراً اتحاد المنتجين الزراعيين على مستوى القرية . وفي مرحلة تالية قد يكون من الأفضل تكوين هذا الإتحاد على أساس نوعى وفقاً لنوعية النشاط الإنتاجي لأعضاء الإتحاد حيث يمكن أن تشمل هذه الإتحادات ما يلي :

- إتحاد منتجى الحبوب .
- إتحاد منتجى الألياف (قطن / كتان) .
- إتحاد منتجى البذور الزيتية .
- إتحاد منتجى البقوليات .
- إتحاد منتجى المحاصيل السكرية .
- إتحاد منتجى المحاصيل البستانية .
- إتحاد منتجى اللحوم والألبان .

هذا ومن الطبيعى أن يتماثل الهيكل الهرمي لكل من هذه الاتحادات النوعية مع الهيكل المشار إليه بالنسبة لإتحاد المنتجين الزراعيين السابق ذكره ، ويشمل بذلك كل من المستوى المركزى ، والأقليمى ثم مستوى المركز الإدارى ثم القرية ، وإن كان من المتوقع أن تخلو بعض الأقاليم (المحافظات) أو المراكز الإدارية أو القرى من وجود بعض هذه الاتحادات تبعاً لخلوها من النشاط الإنتاجي الذى تعبر عنه بعض هذه الإتحادات ، أو محدودية هذا النشاط داخل الأقليم أو المركز والقرية . حيث يتوقع وعلى سبيل المثال أن يغطى إتحاد منتجى محاصيل الحبوب ، وإتحاد منتجى اللحوم والألبان جميع المحافظات ومراكزها الإدارية والقرى حيث سيادة وجود هذا النشاط بها . كما يتوقع - وعلى سبيل المثال أيضاً - أن يتواجد إتحاد منتجى المحاصيل البستانية ، وإتحاد منتجى المحاصيل السكرية فى بعض الأقاليم والمراكز الإدارية

وخلو البعض الآخر منها ، حيث يتوقع أن يتواجد إتحاد منتجى المحاصيل السكرية فى كل من محافظات قنا ، واسوان ، والمنيا ، وسوهاج ، وكفر الشيخ والدقهلية باعتبارها المحافظات المنتجة لهذه المحاصيل . كما يتوقع أن يتواجد إتحاد المحاصيل البستانية فى كل من محافظات القناة الثلاث ، وفى محافظات شمال سيناء ، والشرقية ، والقليوبية ، والجيزة ، والفيوم ، وبني سويف ، والأسكندرية ، والبحيرة ، ومرسى مطروح حيث تخصص هذه المحافظات نسبة كبيرة من مواردها الزراعية لإنتاج هذه المحاصيل . وإذا كان من الطبيعى أن تخلو بعض الأقاليم أو المراكز الإدارية أو القرى من أى من هذه الإتحادات النوعية بما لخلوها من النشاط الإنتاجى الذى تعبر عنه ، إلا أنه بالنسبة للمناطق أو الأقاليم التى توجه نسبة محدودة من مواردها الزراعية إلى نشاط إنتاجى معين فيمكن أن يستعاض عن هذه الإتحادات بتكوين روابط تضم المنتجين بهذا النشاط فى المنطقة أو الأقاليم للتعبير عن مصالحها . وتكشف الجداول من رقم (١) : (٣) بالمرفقات إلى احتمالات توطين مثل هذه الإتحادات والروابط على مستوى المحافظات تبعاً للوزن النسبى للموارد الزراعية الموجهة للأنشطة الزراعية فى كل من هذه المحافظات .

هذا وبالنسبة لاختصاصات ومسئوليات هذه الاتحادات على كل من هذه المستويات المركزية ، والإقليمية والمحلية فيمكن إيجازها فيما يلى :

(أ) الإتحاد المركزى للمنتجين الزراعيين :

وتحدد أهم واجباته ومسئوليته فيما يلى :

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الموارد والطاقات الإنتاجية وإنماط الإنتاج لدى الأعضاء وتحديثها تبعاً للتغيرات المستمرة بها .
- دراسة المشكلات والمعوقات التى تواجه المنتجين الزراعيين والعمل على وجود الحلول المناسبة لها .
- دراسة أوضاع وظروف اسواق السلع الزراعية المحلية والأجنبية ، وإعلام المنتجين الزراعيين بها ، وتقدير تأثيراتها المتوقعة على نشاط الإنتاج الزراعى .
- دراسة الاتجاهات السعرية للمحاصيل والسلع الزراعية بالأسواق المحلية (منتج - جملة - مستهلك) والنظم والمواش التسويقية لتوزيعها ، والاتجاهات السعرية للمحاصيل الزراعية التصديرية والمستوردة .
- دراسة أوضاع وظروف الصناعات ذات الصلة بالإنتاج الزراعى من مخرجات ومدخلات زراعية وتقدير تأثيراتها المحتملة على الإنتاج من المحاصيل الزراعية .

- دراسة إتجاهات شروط التبادل ما بين المخرجات الزراعية ومدخلاتها واقتراح الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق العدالة ما بين المنتج الزراعى ، وموردى المدخلات الزراعية .
- دراسة إتجاهات شروط التبادل ما بين السلع الزراعية التى تنتج من أجل السوق المحلى ، والسلع الزراعية البديلة للواردات أو التى تنتج من أجل التصدير واقتراح الوسائل والسياسات اللازمة لوجود التوازن فيما بينها وبما يحقق الأهداف الوطنية للإنتاج من كل منها ، ويحقق مصالح كل من الأطراف المنتجة لها .
- التشاور والتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية بالسياسات المالية والنقدية المؤثرة على نشاط المنتجين الزراعيين وإقتراح الوسائل والسياسات التى تحقق مصالح أعضائه فى ضوء الأهداف الوطنية من التنمية الزراعية .
- دراسة تكنولوجيا وطرق الإنتاج المستخدمة فى الزراعة ، واستجابة المنتجين الزراعيين لتطبيق تكنولوجيا الإنتاج المتطورة وطرح الرؤى والسياسات اللازمة للتوسع فى تطبيقها .
- دراسة ثقافات ومواقف مجتمع المنتجين الزراعيين بالنسبة للتغيرات الحديثة فى تكنولوجيا وتنظيم الإنتاج الزراعى .
- دراسة السياسات الزراعية وما يرتبط بها من قرارات إدارية وتأثيرها على مجتمع المنتجين الزراعيين ، وطرح الرؤى والسياسات اللازمة لتعديلها مع الجهات المعنية أو الوسائل والسياسات اللازمة للتكيف معها وبما يحقق مصالح الأعضاء .
- الإستثمار بصورة منفردة أو بالمشاركة مع أطراف أخرى فى مشروعات التصنيع الزراعى . ومشروعات الخدمات الزراعية الكبيرة التى تفيد مجتمع المنتجين الزراعيين .
- تقديم المشورة والمعونات الفنية لإتحادات المنتجين بالأقاليم وإحليات أو الإتحادات النوعية للمنتجين على مختلف مستوياتها .
- حصر المشاكل والمعوقات التى تواجه مجتمع المنتجين الزراعيين ، وطرحها على مراكز البحث العلمى بغرض الدراسة وطرح السياسات والأدوات الممكنة للتغلب عليها .
- متابعة التطورات الحديثة فى تكنولوجيا ونظم الإنتاج الزراعى وتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لإعلام مجتمع المنتجين بها والتوسع فى تطبيقها .
- المشاركة فى إعداد خطة التنمية الزراعية على المستوى المركزى .
- إعلام مجتمع المنتجين الزراعيين بأهداف الخطة القومية وتوجيهاتها وسياساتها العامة .
- المشاركة فى متابعة تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها .

(ب) الإتحاد العام للمنتجين الزراعيين بالمحافظة :

وتتحدد أهم واجباته ومسئوليته فيما يلي :

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الموارد والطاقات الإنتاجية وأنماط الإنتاج لدى الأعضاء من المنتجين الزراعيين بالمحافظة .
- تحديد وحصر المشاكل والمعوقات التي تواجه مجتمع المنتجين الأعضاء والعمل على وجود الحلول المناسبة لها ، مع رفعها إلى الإتحاد المركزى .
- دراسة أوضاع وظروف أسواق السلع الزراعية بالمحافظة وتقدير تأثيراتها المحتملة على نشاط الإنتاج الزراعى بالمحافظة .
- دراسة الإتجاهات السعريّة للمحاصيل والمنتجات الزراعية بالأسواق المحلية بالمحافظة . (منتج - جملة - مستهلك) إلى جانب دراسة النظم والهوامش التسويقية لتوزيعها .
- دراسة تكنولوجيا وطرق الإنتاج المستخدمة فى الزراعة بالمحافظة ، وإستجابة مجتمع المنتجين لتطبيق تكنولوجيا الإنتاج المتطورة .
- دراسة الثقافات والتقاليد الإجتماعية ومواقف مجتمع المنتجين الزراعيين بالمحافظة بالنسبة للتغيرات الحديثة فى تكنولوجيا ونظم الإنتاج الزراعى .
- دراسة إستجابة الأعضاء من المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية وما يرتبط بها من قرارات إدارية ، مع دراسة العوامل المؤثرة على إستجابتهم لهذه السياسات والقرارات .
- دراسة شروط التبادل ما بين المخرجات والمدخلات الزراعية بالمحافظات ، واقتراح السياسات والوسائل التي تحقق العدالة ما بين المنتج الزراعى ، وموردى المدخلات الزراعية .
- دراسة إتجاهات شروط التبادل ما بين المحاصيل والسلع الزراعية البديلة والمنافسة على إستخدام الموارد الزراعية بالمحافظة وتأثيراتها على إتجاهات الإنتاج منها .
- الإستثمار بصورة مباشرة فى مشروعات التصنيع الزراعى ، ومشروعات الخدمات الزراعية التي تفيد مجتمع المنتجين الزراعيين بالمحافظة .
- تقديم المشورة والمعونة الفنية لإتحادات المنتجين بالمراكز الإدارية ، والقرى .
- المشاركة فى إعداد خطة التنمية الزراعية على مستوى المحافظة .
- إعلام مجتمع المنتجين الزراعيين بالمحافظة بأهداف الخطة وأولوياتها .
- المشاركة فى متابعة تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها .

- رفع تقارير دورية ومنتظمة عن نتائج أعمال الإتحاد المرتبطة بمسئوليته وواجباته إلى الإتحاد المركزى .

(ج) إتحاد المنتجين الزراعيين بالمركز الإداري :

- وتتحدد أهم واجباته ، ومسئوليته فيما يلى :
- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الموارد والطاقات الإنتاجية ، وأنماط الإنتاج لدى الأعضاء من المنتجين الزراعيين بالمركز الإدارى .
- تحديد وحصر المشاكل ، والمعوقات التى تواجه المنتجين الزراعيين بالمركز ، مع رفعها إلى الإتحاد العام بالمحافظة والمشاركة فى وجود الحلول المناسبة لها .
- دراسة الثقافات والتقاليد الاجتماعية ، ومواقف مجتمع المنتجين الزراعيين فى دائرة المركز تجاه التغيرات الحديثة فى تكنولوجيا ونظم الإنتاج الزراعى وكذلك بالنسبة لاستجابتهم للسياسات الزراعية وأدائها .
- الاستثمار بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى مشروعات التصنيع الزراعى والخدمات الزراعية الصغيرة التى تقيد مجتمع المنتجين الزراعيين بالمركز الإدارى.
- تقديم المشورة والمعونة الفنية لإتحادات المنتجين الزراعيين بالقرى التابعة .
- المشاركة فى إعداد خطة التنمية الزراعية على مستوى المركز الإدارى .
- إعلام مجتمع المنتجين الزراعيين بالمركز بأهداف الخطة وأولوياتها .
- المشاركة فى متابعة تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها .
- رفع تقارير دورية ومنتظمة عن نتائج أعمال الإتحاد المرتبطة بمسئوليته وواجباته إلى الإتحاد العام بالمحافظة .

(د) إتحاد المنتجين الزراعيين بالقرية :

- وتمثل واجباته ومسئوليته فيما يلى :
- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الموارد والطاقات الإنتاجية وأنماط الإنتاج لدى الأعضاء بالقرية .
- تحديد وحصر المشاكل والمعوقات التى تواجه المنتجين الزراعيين بالقرية ، ورفعها إلى إتحاد المنتجين بالمركز الإدارى ، والمشاركة فى وجود الحلول المناسبة لها .

- توصيف الجوانب الثقافية والاجتماعية لمجتمع المنتجين الزراعيين ومواقفهم بالنسبة للتطورات التكنولوجية ونظم الإنتاج الزراعي الحديثة .
- توصيف وتحليل إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين بالقرية للسياسات الزراعية ، وتحديد العوامل المؤثرة عليها .
- المساهمة في توفير الخدمات والمعونات الفنية لإعضاء الإتحاد بالقرية .
- المشاركة في إعداد خطة التنمية الزراعية بالقرية ، وإعلام الأعضاء بأهدافها وأولوياتها .
- المشاركة في متابعة تنفيذ برامج ومشروعات خطة التنمية بالقرية وتقييم نتائجها .
- رفع تقارير دورية عن نتائج أعمال الإتحاد إلى إتحاد المنتجين الزراعيين بالمركز الإداري .

ثانياً : اتحادات وروابط مصنعي المواد الخام الزراعية

وتتشكل هذه الإتحادات من الأعضاء المصنعين للمحاصيل والسلع الزراعية الخام ، حيث يتصور أن يتكون بناءها الهرمي من الإتحاد المركزي لمصنعي المواد الخام الزراعية على قمة هذا البناء على المستوى المركزي ثم الإتحادات العامة النوعية (حسب نوع الصناعة) على المستوى المركزي أيضاً ، كما يتصور أن تتشكل قاعدة هذا البناء من مجموعة إتحادات وروابط نوعية على المستوى الإقليمي والذي قد يتمثل في مستوي المحافظة أو في مستوي يضم أكثر من محافظة حسب توطن هذه الصناعات ودرجة إنتشارها .

ويمكن تصنيف هذه الإتحادات وتحديد مسئوليات وواجبات كل منها فيما يلي :

(أ) الاتحاد المركزي لمصنعي المواد الخام الزراعية :

ويتشكل أعضاء هذا الإتحاد من الإتحادات النوعية العامة المتواجدة على المستوى المركزي ومن أعضاء ممثلين لهذه الإتحادات .

وتتلخص أهم مسئوليات ، وواجبات هذا الإتحاد فيما يلي :

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الصناعات القائمة على تصنيع المحاصيل والسلع الزراعية الخام من حيث نوعية هذه الصناعات ، وأعداد المصانع ، والطاقات الإنتاجية المستغلة ، والعاطلة في كل من هذه الصناعات ، وأعداد العمالة والأجور بها ، إلى جانب أساليب وتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في كل من هذه الصناعات ... الخ .
- تحديد وحصر أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه كل من هذه الصناعات ، ثم تحديد الوسائل والسياسات اللازمة للتغلب عليها والمساهمة في تنفيذها .

- تحديد نوعية وكميات المحاصيل والسلع الزراعية الخام التي تستخدم في هذه الصناعات ، ونوعية وكميات المنتج النهائي لكل من هذه الصناعات .
- تقديم المشورة والمعونة الفنية للأعضاء من الإتحادات النوعية .
- دراسة اتجاهات شروط التبادل ما بين مخرجات ومدخلات كل من هذه الصناعات، وإقترح السياسات والوسائل اللازمة لتحقيق العدالة ما بين أصحاب هذه الصناعات، وموردى المدخلات الزراعية اللازمة لهذه الصناعات أو موردى المدخلات الأخرى .
- دراسة اتجاهات شروط التبادل ما بين المنتجات التي تباع في الأسواق المحلية ، والمنتج لغرض التصدير ، وكذلك المنتج المماثل المستورد ، وإقترح السياسات والوسائل اللازمة لتحقيق التوازن بين مصالح الصناعات المحلية ، ومصالح مصدرى المنتجات النهائية لكل من هذه الصناعات أو مستوردى المنتجات المماثلة.
- دراسة تكنولوجيا وطرق الإنتاج ، وجودة المنتج النهائي لكل من هذه الصناعات وأقترح سياسات ووسائل تطويرها .
- دراسة السياسة الصناعية المرتبطة بالصناعات التي يمثلها الإتحاد ، إلى جانب التشاور والتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية بالسياسات المالية والنقدية المؤثرة على نشاط كل من هذه الصناعات وطرح الرؤي والسياسات التي تحقق مصالح كل من هذه الصناعات في ضوء الأهداف الوطنية للتنمية .
- التشاور والتنسيق مع إتحادات المنتجين الزراعيين ، والغرف التجارية لهذه الصناعات حول الوسائل والسياسات التي تحقق التوازن ما بين كل من مصالح هذه الأطراف .
- التنسيق بين الإتحادات النوعية المنتمية لهذا الإتحاد بشأن خططها الإنتاجية ، والتوسع في الطاقات الإنتاجية للصناعات التي تمثلها في ضوء نتائج التشاور والتنسيق مع إتحادات المنتجين الزراعيين ، والغرف التجارية لهذه الصناعة .
- الإستثمار في الصناعات التي يمثلها الإتحاد وفي المشروعات الخدمية التي تفيدها.
- المشاركة في أعداد الخطة الزراعية على المستوى المركزى .
- متابعة تنفيذ الخطط الاستثمارية والإنتاجية للصناعات التي يمثلها هذا الإتحاد ، وتقييم نتائجها .

(ب) الاتحادات النوعية لمصنعي المواد الخام الزراعية

وتتضمن هذه المجموعة من الاتحادات كل من الاتحادات الممثلة على مستوى المحافظة أو على مستوى المناطق الإقليمية (التي يضم كل منها أكثر من محافظة) وفقاً لتوطن هذه الصناعات ودرجة انتشارها . وفي هذا الشأن يمكن أن تشمل هذه الاتحادات النوعية على كل من :

- ١- اتحاد مصنعي المحاصيل السكرية
- ٢- اتحاد مصنعي المحاصيل البستانية (خضر وفاكهة)
- ٣- اتحاد مصنعي محاصيل الألياف (قطن وكتان)
- ٤- اتحاد مصنعي محاصيل البذور الزيتية
- ٥- اتحاد صناعات طحن الغلال وضرب وتبييض الأرز

وبالنسبة لواجبات ومسئوليات كل من هذه الاتحادات فهي تماثل تلك السابق ذكرها في حالة الاتحاد المركزي لمصنعي المواد الخام الزراعية ، وإن أُنحصرت في الواجبات والمسئولية المتصلة بنوعية الصناعة أو النشاط الذي يمثله أي من هذه الاتحادات .

ثالثاً: إتحادات وروابط مصنعي مستلزمات الإنتاج الزراعي

وتتكون هذه الاتحادات من مصنعي مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات كيميائية ، وآلات ومعدات زراعية ميكانيكية وقطع غيارها ، إلى جانب صناعة إنتاج البذور المنتقاة . ويتصور أن يتشكل البناء الهرمي لهذه الاتحادات من إتحادات نوعية يمثل كل منها صناعة من هذه الصناعات وتشكل قاعدة البناء الهرمي لهذه الاتحادات على المستوى المركزي لبعض الصناعات ، وعلى مستوى المناطق الإقليمية لبعض الصناعات الأخرى وفقاً لتوطن هذه الصناعات وأعداد وحداتها ودرجة انتشارها ، ثم يأتي الاتحاد المركزي والذي يضم هذه الاتحادات النوعية على قمة البناء الهرمي لهذه الاتحادات . وتتماثل مسئوليات وواجبات كل من هذه الاتحادات وبمستوياتها المختلفة ، مع المسئوليات والواجبات السابق ذكرها بالنسبة لحالة إتحادات مصنعي المواد الخام الزراعية سواء فيما يتصل بالواجبات والمسئوليات المرتبطة بخدمة أعضائها والدفاع عن مصالحها أو فيما يتصل بالواجبات والمسئوليات المرتبطة بالتنسيق مع إتحادات منتجي المحاصيل والسلع الزراعية ، والغرف التجارية بشأن خططها الإنتاجية والاستثمارية والوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق التوازن ما بين مصالح كل من هذه الأطراف إلى جانب المشاركة في إعداد خطط التنمية الزراعية .

رابعاً: إتحاد الغرف التجارية الزراعية

كثيراً ماتمثل المشاكل والمعوقات التى تواجه تسويق وتوزيع المنتجات الزراعية أو مدخلات الإنتاج الزراعى أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه التنمية الزراعية . حيث قد يشكل - وعلى سبيل المثال - ضعف البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية أو نظم المعلومات بها أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه التنمية الزراعية ، والتى قد تتباين فى أهميتها من سلعة زراعية إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى . وإذا كانت الغرف التجارية بما تضمه من أعضاء تمثل الطرف المعنى بالدفاع عن مصالح التجار ، فإنها وعلى التوازى تعد خير معبر عن المشاكل والمعوقات التى تواجه تسويق السلع والمنتجات التى يتم التعامل فيها ، وعن السياسات والوسائل الممكنة للتغلب عليها ، وهو ما يجعل من مشاركتها فى إعداد خطط التنمية الزراعية من بين العوامل الأساسية للإعداد الجيد لمثل هذه الخطط . وفى هذا الشأن يتصور أن يتشكل البناء الهرمى لهذا الإتحاد وعند قاعدته من الغرف التجارية على مستوى المركز الإدارى ، ثم الغرف التجارية على مستوى المحافظة ، ثم إتحاد الغرف التجارية الزراعية على قمة هذا البناء على المستوى المركزى .

ويمكن بيان أهم واجبات ومسئوليات هذا الإتحاد فيما يلى:

(أ) الإتحاد العام للغرف التجارية الزراعية

ومن أهم واجباته ومسئوليته:

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الأسواق المحلية للسلع الزراعية متضمنة :
 - أعداد التجار والوسطاء المتعاملين فى أسواق السلع الزراعية من أفراد ومؤسسات حسب نوع السلعة ، ومرحلة تسويقها .
 - البنية الأساسية من مخازن ومستودعات للتخزين أو وسائل الحفظ والتبريد .
 - نوعية وكميات السلع المتداولة بالأسواق حسب نوعية السلعة ، وحسب المناطق والأقاليم ، ومصادر السلعة (محلية - مستوردة) .
 - أسعار السلع والمنتجات الزراعية المتداولة بالأسواق حسب نوعية السلعة ومراحل تسويقها ، وحسب المناطق ، ومصادر السلعة (محلية - مستوردة) .
 - تقدير المخزون السلى والتغيرات به حسب نوعية السلعة ، وحسب المنطقة ومرحلة التسويق ، ومصادر السلعة (محلية - مستوردة) .

- دراسة العرض ، والطلب السنوى والموسمى على السلع الزراعية ، وتقدير الفجوات فيما بينهما حسب نوعية السلعة والمناطق والأقاليم ، ومصادر السلعة .
- دراسة الاتجاهات السعرية السنوية ، والموسمية للسلع الزراعية المتداولة حسب نوعية السلعة ، ومراحل تسويقها ، والعوامل المسئولة عنها .
- دراسة الهوامش التسويقية للسلع الزراعية حسب نوعية السلعة ومراحل تسويقها وحسب المنطقة أو الأقليم .
- دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه التجارة الداخلية فى السلع الزراعية وطرح الرؤى والوسائل والسياسات اللازمة للتغلب عليها .
- التعرف على آراء التجار فى اللوائح ، والقوانين ، والتشريعات الحاكمة للتجارة الداخلية فى السلع الزراعية .
- التعرف على أو استخلاص آراء المستهلك حول جودة السلع الزراعية المتداولة فى الأسواق ، وأذواق وأفضليات المستهلك حسب نوعية السلعة وبدائلها .
- التشاور والتنسيق مع الجهات الحكومية بشأن القوانين واللوائح والتشريعات ، والسياسات المالية والإقتصادية المرتبطة بالتجارة الداخلية فى السلع الزراعية بغرض تحقيق التوازن ما بين مصالح كل من التجار ، والمنتجين ، والمستهلكين ، وتحقيق الأهداف الوطنية فى هذا المجال .
- التشاور والتنسيق مع كل من إتحادات المنتجين ، ومصنعي المحاصيل الزراعية ومستلزماتها بشأن الخطط الإنتاجية والاستثمارية لهذه الإتحادات .
- الإستثمار فى المشروعات الخدمية التى يمكن أن تفيد التجارة الداخلية فى السلع الزراعية .

(ب) الغرفة التجارية الزراعية الإقليمية وعلى مستوى المركز الإدارى

وتتماثل مسئوليات هذه الغرف سواء على مستوى المحافظة أو المركز الإدارى مع تلك المسئوليات والواجبات السابق ذكرها فى حالة إتحاد الغرف التجارية ، وإن إحصرت أدوارها ومسئولياتها على نطاق كل من المحافظة أو المركز الإدارى الذى تمثله ، وحيث تعد مسئولياتها وواجباتها ونتائج أعمالها مصادراً لقاعدة البيانات والمعلومات لدى الإتحاد ، وقد يستثنى من ذلك المسئوليات المتصلة بالتشاور والتنسيق مع الجهات الحكومية بشأن القوانين واللوائح والتشريعات والسياسات المالية الإقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية حيث تعد من مسئوليات إتحاد هذه الغرف على المستوى المركزى .

خامساً: إتحادات مصدري المحاصيل والسلع الزراعية

كذلك أيضاً قد تشكل محدودية الفرص المتاحة لتصدير المحاصيل والسلع الزراعية أو وجود المشاكل والمعوقات التي تحول دون التوسع في الصادرات منها أحد المحددات أمام التنمية الزراعية . وإذا كان المصدرون من أفراد ومؤسسات يمثلون الطرف الأكثر معرفة بفرص تصدير المحاصيل والسلع الزراعية إلى الأسواق الخارجية وبالمشاكل والمعوقات التي تواجه التوسع في الصادرات منها ، فإن وجود الإتحادات التي تعبر عن مصالح المصدرين ، ومشاركتها في التخطيط للتنمية الزراعية تصبح من العناصر الأساسية للتخطيط الجيد للتنمية الزراعية . وفي هذا الشأن من المتصور أن يتشكل البناء الهرمي لهذه الإتحادات من إتحادات نوعية على المستوى المركزى يمثل كل منها مجموعة المصدرين المتعاملين في تصدير سلعة أو مجموعة من السلع الزراعية المتجانسة ، ثم الإتحاد العام لمصدري المحاصيل والسلع الزراعية والذي يضم في عضويته الإتحادات النوعية للمصدرين .

ويمكن تلخيص أهم مسئوليات وواجبات هذه الإتحادات فيمايلى:

(أ) الإتحادات النوعية لمصدري المحاصيل والسلع الزراعية

- وبتصور أن تتشكل هذه الإتحادات من : (١) إتحاد مصدري المحاصيل البستانية (خضروات وفاكهة) ، (٢) إتحاد مصدري محاصيل الألياف (قطن/كتان) ، (٣) إتحاد مصدري محاصيل الحبوب والبدور الزيتية ، (٤) إتحاد مصدري اللحوم والأسماك والمنتجات الحيوانية .

ويمكن تلخيص أهم مسئوليات وواجبات كل من هذه الإتحادات (وفى مجال السلع التصديرية التي تتعامل فيها) فيمايلى:

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن المصدرين الأعضاء من أفراد ومؤسسات سواء من حيث أعدادهم أو نوعية وكميات السلع المصدرة وقيمتها ، وتوزيعها الجغرافى فى الأسواق المستوردة لها .
- دراسة الأسواق الخارجية المستوردة للمحاصيل والسلع الزراعية الداخلة فى دائرة تعاملها للتعرف على فرص التصدير المتاحة للتصدير إليها ، مع دراسة أذواق المستهلك بها والسياسات التجارية والجمركية فى هذه الأسواق متضمنة مواصفات الجودة والتعبئة والتغليف والاتجاهات السعرية للمحاصيل والسلع الزراعية داخل هذه الأسواق .

- دراسة الأسواق الخارجية التصديرية المنافسة في مجال المحاصيل والسلع الزراعية التي تتعامل فيها هذه الاتحادات سواء من حيث كميات وأسعار صادراتها من هذه المحاصيل والسلع وتوزيعها الجغرافي ، أو من حيث مواصفات الجودة والتعبئة والتغليف ، والسياسات التجارية والجمركية في هذه الأسواق .
- دراسة نظم وتكاليف النقل والشحن والتفريغ بين موانئ التصدير المصرية، وموانئ الدول المستوردة لكل من المحاصيل والسلع الزراعية الداخلة في دائرة تعامل هذه الاتحادات ، مع إجراء الدراسات المقارنة في هذا الشأن مع الأسواق التصديرية الأخرى المنافسة للصادرات المصرية .
- دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه التوسع في تصدير المحاصيل والسلع الزراعية التي تدخل في دائرة تعامل كل من هذه الاتحادات وطرح الرؤى والسياسات اللازمة للتغلب عليها .
- دراسة السياسات التجارية والمالية والإقتصادية ومايرتبط بها من قرارات ولوائح وقوانين مرتبطة بتصدير المحاصيل والسلع الزراعية الداخلة في دائرة تعامل كل منها وطرح الرؤى والتصورات حول تعديلها أو التكيف معها على نحو يحقق التوازن بين مصالح المصدرين والمنتجين ، والأهداف الوطنية المخططة والمنشودة من تصدير المحاصيل والسلع الزراعية .
- دراسة إتجاهات شروط التبادل التجاري مابين المحاصيل والسلع الزراعية الداخلة في دائرة تعامل كل منها ، والمحاصيل والسلع الزراعية التي تنتج من أجل الأسواق المحلية .
- التشاور والتنسيق مع إتحادات منتجي المحاصيل والسلع الزراعية ، والغرف التجارية ذات الصلة بالمحاصيل والسلع الزراعية الداخلة في دائرة تعامل كل منها بشأن الخطط الإنتاجية والاستثمارية لمنتجي هذه المحاصيل والسلع ، والوسطاء المتعاملين فيها في الأسواق الداخلية وبشأن تحقيق التوازن بين مصالح كل من هذه الأطراف .
- الإستثمار في المشروعات الإنتاجية والخدمية التي تفيد التوسع في التصدير من المحاصيل والسلع الزراعية الداخلة في دائرة تعامل كل منها .

(ب) الإتحاد العام لمصدرى المحاصيل والسلع الزراعية

ويتشكل هذا الإتحاد من الإتحادات النوعية لمصدرى المحاصيل والسلع الزراعية ، وتتحدد أهم مسئولياته وواجباته فيمايلى:

- تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن السوق المصرية لتصدير المحاصيل والسلع الزراعية ، وعن الأسواق التصديرية المنافسة ، والمستوردة لهذه المحاصيل من واقع نتائج أعمال الإتحادات النوعية التي يمثلها .

- تقديم المشورة والمعونة الفنية للإتحادات النوعية المنتمية إليه .
- إستطلاع آراء وتصورات الإتحادات النوعية في السياسات التجارية والمالية والإقتصادية المتصلة بتصدير الحاصلات الزراعية وتمثيل هذه الإتحادات في التشاور والتنسيق مع الجهات الحكومية بشأنها بما يحقق مصالح المصدرين والمنتجين ، والأهداف الوطنية من التصدير .
- التنسيق بين الإتحادات النوعية بشأن خطط وسياسات التصدير لكل منها .
- تمثيل الإتحادات النوعية في التشاور والتنسيق مع إتحادات منتجي المحاصيل والسلع الزراعية بشأن الخطط الإنتاجية والإستثمارية للإتحادات الأخيرة ، والمشاركة في إعداد خطط التنمية الزراعية على المستوى المركزى .

سادساً: جمعيات حماية المستهلك

يعد جودة السلعة وتوافرها بالأسواق إلى جانب ملائمة سعرها بالقياس إلى توافر وأسعار بدائلها السلعية الأخرى ، ومن ثم عدم وجود الإحتكار بالأسواق من الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها المستهلك النهائى للمحاصيل والسلع الزراعية . وإذا كان وجود مثل هذه المواصفات أو (الظروف) تتوقف على سلوكيات كل من المنتج والتجار المتعاملين فى تسويق ، وتجهيز ، وتوزيع هذه السلع إلى جانب القوانين واللوائح والسياسة التجارية التى تحكم تجاره فى هذه السلع ، فإنه فى ذلك مايشير إلى أهمية وجود التنظيمات التى تعبر عن مصالح المستهلك النهائى للسلع الزراعية ، ومشاركتها مع التنظيمات السابقة فى التخطيط للتنمية الزراعية بغرض تحقيق التوازن بين مصالح أو أهداف كل من المنتج ، والمستهلك ، والوسيط عند إعداد الخطة الزراعية .

إن التصورات السابقة حول تطوير وإستكمال الإطار المؤسسى والذى يضم كل من الأطراف ذات الصلة بالتنمية الزراعية من مؤسسات حكومية ومنتجين ، ووسطاء وتجار ، ومصنعى المحاصيل والمواد الخام الزراعية ، ومصنعى مستلزمات الإنتاج الزراعى ، ومصدرى المحاصيل والسلع الزراعية بالإضافة إلى المستهلك النهائى للمحاصيل والسلع الزراعية ، إنما يعبر عن القنوات التى يمكن لكل من هذه الأطراف المشاركة من خلالها فى التخطيط للتنمية الزراعية ، وإعداد الخطة الزراعية ، على كل من المستوى المركزى ، والمحافظه (أو الإقليم) ، والمركز الإدارى ، والقرية ، وفى الإتجاهات الميمنة بالشكل رقم (٤).

٢-٢ تفعيل دور المؤسسات السياسية المحلية فى التخطيط للتنمية

يمكن القول بأن دور وأهداف التنظيمات السياسية المحلية والأقليمية هو دور أو أهداف تنمية حيث يتحقق ذلك من خلال مناقشة خطط وبرامج ومشروعات التنمية وتحديد الأولويات ثم المتابعة والرقابة على التنفيذ . وباعتبار أن هذه المؤسسات تضم فى عضويتها ممثلين عن المجتمعات المحلية سواء على المستوى المحلى أو الأقليمى ، لذلك تعد هذه المؤسسات من أهم القنوات لمشاركة المجتمعات المحلية فى التخطيط للتنمية ، إلا أن فاعلية هذه المؤسسات فى القيام بدورها فى التخطيط للتنمية غالباً ما يعاق بالقوة المحدودة للسياسيين المحليين ، وميولهم لصنع القرار على أساس مصالحهم الشخصية أو الحزبية وإغفال الاعتبارات الفنية والتخصصية فى إختيار المشروعات التنموية ، إلى جانب إغفال الأولويات فى الإحتياجات أو فى المناطق ذات الحاجة إلى مشروعات التنمية . ويمكن زيادة شعور القيادات السياسية المحلية بمسئوليتهم وتقديرهم لنتائج القرارات التى تتخذ ، ومن ثم زيادة فاعلية دور المؤسسات المحلية والإقليمية فى التخطيط للتنمية بعدة وسائل تشمل كل من ^(١):

- وجود النظام الذى يضمن إختيار الممثلين للمجتمعات المحلية فى هذه المؤسسات الذين تتوافر لديهم الميول والقدرات الفكرية على التعبير عن مصالح المجموعات المثلة لها .
- تزويد المجالس الشعبية بمستوياتها المختلفة (قرية - مركز - محافظة) بالمعلومات الكافية عن النتائج المتوقعة لقراراتهم التى تتخذ بالنسبة للتنمية على كل من هذه المستويات مما يساعد على الحد من إتخاذهم للقرارات على أساس الإعتبارات الشخصية أو السياسية . وفى هذا الشأن تعد دراسة جدوى وتقييم المشروعات من جوانبها المختلفة الفنية ، والتنظيمية ، والمالية ، والإقتصادية والإجتماعية خير وسيلة لتوفير هذه المعلومات .
- تزويد هذه المجالس بالمعلومات التى تجعل أعضائها على معرفة كاملة بالخصائص الأساسية لكل من القرية أو المركز أو المحافظة ، والتباينات فيما بينها ، ومن ثم التباينات فى الإحتياجات والأولويات من قرية أو مركز إلى آخر ، وهو ما يساعد على إتساع نظرة أعضائها وإهتمامهم بالتنمية . ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات المدعومة بالوسائل المساعدة المرئية كالخرائط وغيرها ، إلى جانب الزيارات الميدانية لقرى المحافظة .
- إعداد إستراتيجية للتنمية تتضمن تحديد الأولويات بالنسبة للمناطق والمشروعات التنموية على مستوى المحافظة والمراكز الإدارية ، ويشارك فى إعداد هذه الإستراتيجية أعضاء هذه المجالس والمصادقة

1) > F.A. O, Guidelines on social analysis for rural area development planning , Rome , 1993

عليها رسمياً . حيث يعد وجود مثل هذه الإستراتيجيات بمثابة فرصة لأعضاء هذه المجالس لبحث قضايا التنمية والمناظرة بين أعضاء المجلس بشأنها وخاصةً حول الأولويات بين القرى ، ومن ثم زيادة فاعلية هذه المجالس في التخطيط للتنمية .

- مساعدة وتشجيع أعضاء المجلس المحلي بالقرية على إعداد إستراتيجية بسيطة للتنمية الزراعية بالقرية تتضمن تحديد إحتياجاتهم وأولوياتهم المحلية ، ويشارك في إعدادها القيادات الأخرى بالقرية من غير الممثلين في المجالس المحلية الرسمية ، وقد يشارك في إعدادها أيضا الكوادر الإرشادية بالقرية . إن وجود مثل هذه الإستراتيجيات يساعد على تحديد وتقييم المشروعات المقترحة وتحديد أولوياتها ، كما يجعل من عملية التخطيط أكثر إمكانية في المجتمع المحلي ، كما تجعل من الصعب على أعضاء هذه المجالس إتخاذ قرارات لاتعبر عن مصالح المجتمع المحلي بدون ظهور شكل من أشكال الإحتجاج على هذه القرارات .

- مساعدة أعضاء هذه المجالس على أكتساب المعارف التخطيطية وأهمية التخطيط للتنمية . ومشاركتهم في التخطيط لتنمية مجتمعاتهم بما يخدم مصالح وحقوق ناخبهم .

٢-٣ المشاركة بالطرق الملائمة في البحث والتقييم

غالباً ما يتم إجراء البحوث والدراسات إستناداً على البيانات والإحصاءات المتاحة في المصادر الرسمية ، إلا أنه كثيراً ما توصف هذه البيانات والإحصاءات بعدم الدقة أحياناً ، كما قد لاتكون كافية من ناحية أخرى لإجراء البحوث والدراسات المطلوبة ، ومن ثم تظهر الحاجة إلى اللجوء إلى مصادر وطرق أخرى للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة سواء كانت في صورة أرقام ، أو في صورة وصفية . ويعد أسلوب التقييم السريع من الأساليب المفضلة في هذا الشأن للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة عن المجتمعات المحلية من الأفراد والجماعات داخل هذه المجتمعات ، إلا أن لهذا الأسلوب أيضاً طرقه المختلفة التي قد تختلف في أفضليتها . حيث قد يمكن الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من خلال تصميم وإعداد إستمارات الأستبيان أو عن طريق المقابلات الشخصية مع الأفراد والجماعات ، أو عن طريق إستطلاع آراء الأفراد المشاركين في تنفيذ المشروعات ، أو عن طريق المشاهدة السريعة للواقع الفعلي .

وفي هذا الشأن ينظر إلى مشاركة الأفراد والجماعات في توفير هذه البيانات والمعلومات عن طريق المقابلات الشخصية والمناقشة مع القائمين بالبحث والدراسة أو التقييم على أنها من أفضل هذه الطرق ، حيث يمكن من خلال هذه الطريقة إستثارة الأفراد والجماعات المشاركة لتحديد مشاكلهم وأولوياتهم

بأنفسهم وطرح تصوراتهم بشأن طرق وأساليب التغلب عليها ومن ثم إقتراح المشروعات . وإذا كانت هذه الطريقة من المشاركة لاتعنى وجود الضمانات للأخذ بآراء ووجهات نظر المشاركين في صنع القرار النهائي ، إلا أنها تعد طريقة مفيدة في تعريف المخططين بمشكلاتهم وإحتياجاتهم وأولوياتهم ومواقفهم ، ومن ثم توافر المعلومات التي يمكن أن تفيد في مناقشة أوضاعهم إذا ماتوافرت الفرص لذلك . كما أن مشاركة الأفراد والجماعات في تحديد مشاكلهم بأنفسهم ومناقشة حلولها قد يحفزهم على تنظيم أنفسهم لإتخاذ خطوات عملية نحو حل هذه المشكلات بغض النظر عن ماقد يتخذ المخطط من إجراءات أو خطوات في هذا الشأن من عدمه .

أما طريقة الإستبيان فيشارك الأفراد في توفير المعلومات من خلالها مع وجود الإحتمالات الكبيرة لعدم إدراكهم وتفهمهم لمضمون القضايا المطروحة من قبل الإستبيان ، وهو ماقد تفقد معه هذه الطريقة الأهداف المرجوة من مبدأ مشاركة الأفراد والجماعات في تحديد مشكلاتهم وأولوياتهم . كذلك أيضاً يعد مشاركة أفراد وجماعات المجتمعات المحلية في تقييم نتائج المشروعات الجارية والمنفذة من الطرق المفضلة لتعديل المشروعات الجارية إذا مالزم ذلك إلى جانب الكشف عن أسباب النجاح أو الفشل في المشروعات المنفذة .

وأخيراً يجدر التنوية إلى ان مشاركة أفراد وجماعات المجتمعات المحلية في البحث والتقييم ليست بالضمان الأكيد لإستمرارية هذه الجماعات في المشاركة في تخطيط وجهود التنمية ، إذ كثيراً مايشعرون باليأس وغياب الآمال المتوقعة ، ومن ثم إحجامهم عن المشاركة في الحوارات المتصلة بتحديد مشاكلهم وأولوياتهم إذا لم يروا خطوات جادة وفعالية من قبل المخططين والجهات المعنية تجاه حل هذه المشكلات ، وإذا مارأوا المغالاة من قبل المخططين والجهات الرسمية في تقييم النتائج الإيجابية للمشروعات الجارية والمنفذة بأكثر مما ترى هذه الجماعات . ومن ثم فإن في ذلك ما يؤكده الحاجة إلى منح المؤسسات الحكومية المحلية حرية أكبر في إتخاذ القرارات ، وتعديل أو تكييف التعليمات والتوجيهات المركزية بما يتناسب مع الظروف والمشكلات والأولويات المحلية ، وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه في مضمون تصور تطوير هذه المؤسسات .

٢-٤ تفعيل دور المجتمعات المحلية في تخطيط وإدارة مشروعات التنمية

إن مشاركة أفراد ومجموعات المجتمعات المحلية في تحديد مشكلاتهم وأولوياتهم قد لا يكون بالعنصر الكافي لتحقيق الغايات المستهدفة من مشاركتها في التخطيط للتنمية ، بل يعد مشاركة هذه المجموعات والأفراد في تخطيط وإدارة مشروعات التنمية من العوامل الهامة في تفعيل دورها في تخطيط وجهود التنمية . إن مشاركة هذه المجموعات في تخطيط وإدارة المشروعات ، إنما يعنى أن يكون لها نصيب كبير في التحكم

في هذه المشروعات وبدرجة أكبر من تحكم المؤسسات الحكومية المحلية أو المركزية أو الأطراف الخارجية الأخرى ، وإن كان ذلك لا ينفي أهمية الحاجة إلى تقديم المؤسسات الحكومية أو الأطراف الخارجية الأخرى المشورة والمساعدات الفنية أو المالية لمثل هذه المشروعات ، حيث كثيراً ما تنشأ أفكار هذه المشروعات من الحوار والمناقشة بين أفراد ومجموعات المجتمع المحلي ، والمخططون أو الأطراف الخارجية الأخرى وقد تخرج هذه المشروعات في صورة مبادرة من المجتمع المحلي وبمساعدة الأطراف الأخرى ، مما يجعل من مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط وإدارة هذه المشروعات أمراً حيوياً . وقد يرى المخططون أو الأطراف الخارجية الأخرى - وفي بعض الأحيان - أن المشروع المقترح أو المدار يسير في الاتجاه الخطأ ، حيث قد يرون أنه لا يتناسب مع أولويات المنطقة أو الأقليم أو يهمل الجوانب الفنية أو التخصصية المقبولة أو أنه يقوم على خدمة مصالح مجموعات معينة دون غيرها من المجموعات الأخرى . وفي مثل هذه الحالات فإن على هذه الأطراف الأخيرة أن تطرح آراءها وتصوراتها على المجموعات المحلية للمناقشة والحوار والوصول إلى قرار مشترك مبنى على القناعة دون إتخاذ قرار منفرد من قبلها دون المجموعات المحلية .

٢-٥ تنمية مهارات الكوادر الإرشادية وتطوير مواقفها

تمثل المجتمعات المحلية الطرف الأول المقصود بالمشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية باعتبارها مواقع تواجد المنتجين الزراعيين ، كما تمثل الكوادر الإرشادية المتواجدة بالقرى (بغرض تدريب وإرشاد مجتمع المنتجين الزراعيين) المؤسسات الرسمية الرئيسية ذات الصلة بالتنمية الزراعية ، مما يفرض أن يكون لها دور رئيسي في التخطيط للتنمية الزراعية على المستوى المحلي ، وهو ما يفرض بدوره أن لا يقف دور الكوادر الإرشادية عند نقل المعلومات والتوصيات من المستويات الرسمية الأعلى إلى مجتمع المنتجين الزراعيين وتدريبهم وإرشادهم على تطبيقها فقط ، بل يجب أن يمتد إلى نقل المعلومات من هذا المجتمع الإنتاجي إلى المستويات الرسمية الأعلى أيضاً ، وهو ما يستلزم بدوره تطوير مهارات الكوادر الإرشادية في المناقشة والحوار مع الأطراف الأخرى للوصول إلى عملية التعليم المتبادل فيما بينها والمجتمع المحلي ، وهو ما يتطلب بدوره تطوير مواقف هذه الكوادر تجاه مجتمع المنتجين من خلال النظر إلى أفرادهم على أنهم متساوون معهم ، حيث يجب أن يقوم دورهم على مبدأ مناقشة الرسائل الإرشادية الجديدة مع المزارعين بدلاً من إعلامهم بما يجب عليهم أن يفعلوه ، وذلك إلى جانب مناقشة مشاكل وأولويات هذا المجتمع من خلال الحوار والنقاش المتبادل ونقلها إلى المستويات الرسمية الأعلى ، إن تنمية مهارات هذه الكوادر يعد أيضاً من العوامل الهامة في تفعيل مشاركة هذه المجتمعات في التخطيط للتنمية الزراعية ، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المناسبة لهذا الغرض .

٣- الإطار التنظيمي لإعداد الخطة الزراعية وأدارة العملية التخطيطية

إن وجود التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والمشار إليها من قبل لا ينفى الحاجة إلى تشكيل لجان عمل لإعداد الخطط الزراعية المستهدفة ، حيث تتولى هذه اللجان دور المنسق بين أهداف ، وسياسات ، وبرامج ومشروعات أطراف التنمية الزراعية من ناحية ، وفيما بينها والأهداف والسياسات القومية من ناحية أخرى ، وعلى نحو يكفل التوازن بين مكونات الخطة ، والتناسق بين السياسات والأدوات التي تتضمنها في سبيل تحقيق الأهداف المخططة في إطار الموارد المتاحة ، والأهداف الإقتصادية والإجتماعية القومية . ويمكن طرح الإطار التنظيمي لهذه اللجان ، وكيفية أدارة عملية إعداد الخطة فيما يلي :

٣-١ الإطار التنظيمي لإعداد الخطة ، وواجباته ومسئوليته

يمكن طرح تصور هذه اللجان وتشكيلها ومسئوليات وواجبات كل منها فيما يلي :

٣-١-١ اللجنة المركزية لإعداد الخطة الزراعية

وتوطن هذه اللجنة بقطاع الشؤون الإقتصادية بديوان عام وزارة الزراعة ، وتتلخص مسئولياتها في أعداد المسودة الأولى للخطة ثم الصورة النهائية للخطة في إطار الخطط المحلية والأقليمية والأهداف والسياسات القومية . ويمكن وبشكل أكثر تفصيلاً تحديد أعمال هذه اللجنة فيما يلي :

- تقييم إنجازات الماضي وتحليل العوامل المسئولة عنها (اتجاهات الإنتاج - إنمياط الإنتاج - استخدامات الموارد الإنتاجية - اتجاهات الإنتاجية - الصادرات ... الخ) على مستوى كل من قطاع الزراعة والأنشطة الإقتصادية الأخرى ذات الصلة بقطاع الزراعة (مدخلات زراعية - مخرجات زراعية مصنعة ... الخ) .
- تحديد المشاكل أو المعوقات القائمة التي تواجه التنمية بالقطاع الزراعي والأنشطة الإقتصادية الأخرى المرتبطة به .
- التعريف بالإمكانات المتاحة بالقطاع والأنشطة الإقتصادية الأخرى المرتبطة بالقطاع على المستوى القومي ، والأقليمي ، وتحديد فرص التنمية المتوقعة بالخطط المستهدفة على كل من المستوى القومي ، والأقليمي وفي ضوء مناقشة الخطط الإقليمية .

- تحديد الطاقة الاستيعابية للقطاع والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به خلال سنوات الخطة المستهدفة في ضوء القدرات التنفيذية المتاحة والمحتملة لكل من شركاء التنمية الزراعية وفي ضوء المحددات القائمة .
- تقدير الطلب المتوقع على المحاصيل والسلع الزراعية النهائية (خام - مصنعة) خلال سنوات الخطة .
- تحديد الأهداف الأولية ، والكمية للقطاع و (الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به) ، وإستراتيجية تحقيق هذه الأهداف من بين البدائل الإستراتيجية الممكنة في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة والمحتملة خلال سنوات الخطة ، وفي ضوء مناقشات شركاء التنمية الزراعية ، والخطط الإقليمية والمحلية الزراعية .
- تحديد سياسات وأدوات تحقيق أهداف الخطة ، بعد استخلاص آراء ومواقف شركاء التنمية وفي إطار السياسات الكلية القومية .
- تحديد مؤشرات إختيار المشروعات التنموية وأولوياتها إلى جانب مؤشرات تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الزراعية الفرعية ، والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالزراعة .
- تحديد مؤشرات التخصيص الأقليمي للاستثمارات الزراعية .
- إختيار البرامج والمشروعات التنموية اللازمة لتحقيق الأهداف المخططة على مستوى كل من القطاعات الزراعية الفرعية ، والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الزراعي ، والأقاليم الزراعية المختلفة وفي ضوء رؤى ومقترحات شركاء التنمية .
- تقدير العرض المتوقع من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية خلال سنوات الخطة في ضوء الاحتمالات القائمة لزيادة الإنتاجية أو التوسع في الطاقات الإنتاجية والمرتبة على المشروعات والبرامج التنموية المختارة ، وفي ضوء الاتجاهات السلوكية ومواقف مجتمع المنتجين الزراعيين تجاه السياسات الزراعية .
- تقدير الطلب والعرض من المدخلات الزراعية المصنعة في ضوء احتياجات الخطة الزراعية ، وخطط وبرامج مؤسسات إنتاجها .
- تقدير الآثار المتوقعة للخطة على فرص العمل بالقطاع الزراعي ، وبأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالقطاع .

- إعداد الموازين السلعية لكل من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية بغرض تحديد مدي الموازنة بين كل من العرض والطلب المحلي عليها ، ومدي إمكانية اختيار بدائل أخرى تحقق الموازنة بينهما ، فضلاً عن المساعدة في الكشف عن حجم المتاح للتصدير منها أو حجم الواردات السنوية المتوقعة منها .
- تحديد البرنامج الإستثماري للخطة الزراعية (متضمناً الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع الزراعة) على المستوى القومي والأقليمي ، ومصادر تمويله في ضوء المساهمات المتوقعة لشركاء التنمية الزراعية .

- إعداد النماذج اللازمة لتصنيف وتبويب منافع وتكاليف المشروعات على نحو يتسق مع إحتياجات إعداد الخطة الزراعية ، والخطة القومية ، ويساعد على استخراج المؤشرات المطلوبة منها .
- إعداد النماذج اللازمة لمتابعة وتقييم درجة الأداء في تنفيذ الخطة ، وبرامجها ومشروعاتها ونتائجها على المستوى القومي ، والأقليمي ، ولكل من القطاعات الفرعية لقطاع الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به .

- دراسة السياسات الكلية القومية (مالية - نقدية - تجارية) واستخلاص آثارها المتوقعة على خطط التنمية الزراعية ، وطرح رؤياها وتصوراتها بشأن تعديلها أو التكيف معها .
- مناقشة الإطار العام للخطة بما تتضمنه من أهداف ، وسياسات ، وبرامج ومشروعات مع وزارة التخطيط .

وفى ضوء الإختصاصات والواجبات المحددة لهذه اللجنة يقترح أن يتم تشكيل هذه اللجنة على النحو التالى :

- ١- رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة (رئيساً)
- ٢- رؤساء القطاعات الأخرى بديوان عام وزارة الزراعة (أعضاء)
- ٣- رئيس الإدارة المركزية لشئون المديرية بديوان عام وزارة الزراعة (عضواً)
- ٤- رئيس الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (عضواً)
- ٥- رئيس الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضى (عضواً)
- ٦- رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية (عضواً)
- ٧- رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (عضواً)
- ٨- رئيس مركز البحوث الزراعية (أو ممثلاً عنه) (عضواً)

- ٩- رئيس مركز بحوث الصحراء (عضواً)
- ١٠- رئيس مركز البحوث المائية والرى (أو ممثلاً عنه) (عضواً)
- ١١- وكيل أول وزارة الرى والموارد المائية (عضواً)
- ١٢- رئيس الإتحاد التعاونى الزراعى المركزى (عضواً)
- ١٣- رئيس الإتحاد المركزى للمنتجين الزراعيين (عضواً)
- ١٤- رئيس الإتحاد المركزى لمصنعى المحاصيل والمواد الخام الزراعية (عضواً)
- ١٥- رؤساء الإتحادات النوعية لمصنعى مستلزمات الإنتاج الزراعى (اعضاء)
- ١٦- رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية الزراعية (عضواً)
- ١٧- رئيس الإتحاد العام لمصدري المحاصيل والسلع الزراعية (عضواً)
- ١٨- ممثلين عن جمعيات حماية المستهلك (اعضاء)

وهنا أيضاً يجدر الإشارة إلى إن كل من أعضاء اللجنة المشار إليها إنما يعتمد فى مشاركته فى أعمال هذه اللجنة على نشاط واختصاصات وواجبات كل من القطاع أو الهيئة أو الاتحاد الذى يترأسه ، وما قد يتبع كل منها من مؤسسات على المستوى الأقليمى والخلقى .

٣-١-٢ اللجنة العامة لإعداد الخطة على مستوى المحافظة

وتتوطن هذه اللجنة فى مديرية الزراعة بالمحافظة وتتلخص واجباتها ومسئولياتها فى إعداد إطار عام لخطة التنمية الزراعية بالمحافظة من حيث الأهداف وإمكانات التنمية بها ، ومن حيث أولويات البرامج والمشروعات والمناطق أو المراكز الزراعية ، وأولويات ومواقف أو سلوكيات شركاء التنمية الزراعية بالمحافظة . ويمكن إيجاز أعمال هذه اللجنة فيما يلى :

- تحديد المشاكل والمعوقات التى تواجه التنمية الزراعية بالمحافظة ، وأهم الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة فيها داخل المحافظة .
- التعريف بالإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية على مستوى المحافظة ، والمراكز الإدارية التابعة وتحديد فرص التنمية المتوقعة على مستوى المحافظة وكل من المراكز الإدارية التابعة .
- تحديد الطاقات الاستيعابية لقطاع الزراعة فى ضوء القدرات التنفيذية المتاحة والمحتملة لكل من شركاء التنمية فى ضوء المحددات القائمة .

- تحديد الأهداف الأولية والكمية للتنمية الزراعية بالمحافظة وإستراتيجية تحقيق هذه الأهداف في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة والمحتملة خلال سنوات الخطة ، وفي ضوء مناقشات شركاء التنمية الزراعية بالمحافظة ، والخطط المقترحة للتنمية الزراعية من قبل المراكز الإدارية والمحليات التابعة .
- تحديد سياسات وأدوات تحقيق أهداف الخطة في ضوء آراء ومقترحات ومواقف شركاء التنمية الزراعية بالمحافظة .
- تحديد أولويات برامج ومشروعات التنمية الزراعية بالمحافظة ومراكزها الإدارية التابعة في ضوء مؤشرات إختيار المشروعات وأولوياتها المحددة من قبل اللجنة المركزية ، ومناقشة شركاء التنمية الزراعية بالمحافظة .
- تحديد أولويات المراكز الإدارية والقرى التابعة بالنسبة لبرامج ومشروعات التنمية الزراعية في ضوء مناقشات شركاء التنمية بالمحافظة ، ومؤشرات تخصيص الإستثمارات بين المناطق والأقاليم المحددة من قبل اللجنة المركزية ، والمساهمات المتوقعة من شركاء التنمية في هذه البرامج والمشروعات .
- إستشراف أنماط الإنتاج ، ومستويات الإنتاجية المتوقعة في ضوء مناقشات شركاء التنمية بالمحافظة وآراءهم ومواقفهم من السياسات الزراعية .
- تقدير الآثار المتوقعة للخطة على فرص العمل بالقطاع الزراعى بالمحافظة والأنشطة الإقتصادية الأخرى المرتبطة به .
- تحديد البرنامج الإستثماري للخطة الزراعية بالمحافظة ، ومصادر تمويله في ضوء المساهمات المتوقعة لشركاء التنمية بالمحافظة .
- تدوين البيانات والمعلومات الخاصة بمشروعات التنمية الزراعية الواردة بالخطة في النماذج المعدة لهذا الغرض من قبل اللجنة المركزية للتخطيط بوزارة الزراعة .
- متابعة وتقييم تنفيذ الخطة ونتائجها وفقاً للنماذج المعدة لهذا الغرض من قبل اللجنة المركزية للتخطيط بوزارة الزراعة ، وفي ضوء رؤى شركاء التنمية بالمحافظة .

هذا ومن المقترح أن تتشكل هذه اللجنة على النحو التالى :

- | | |
|--|------------|
| ١- رئيس مديرية الزراعة بالمحافظة . | (رئيساً) |
| ٢- رؤساء الإدارات العامة بمديرية الزراعة | (أعضاء) |
| ٣- رئيس مديرية الري بالمحافظة | (عضواً) |
| ٤- رئيس مديرية الطب البيطري | (عضواً) |

- ٥- رئيس منطقة الثروة السمكية (إن وجدت بالمحافظة) (عضواً)
- ٦- رئيس منطقة البحث العلمي والإرشاد (أو ممثلاً عنه) (عضواً)
- ٧- رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة (عضواً)
- ٨- رئيس الاتحاد العام للمنتجين الزراعيين بالمحافظة (عضواً)
- ٩- رؤساء الاتحادات النوعية لمصنعي المحاصيل والمواد الخام الزراعية (إن وجدت) (أعضاء)
- ١٠- رئيس الغرفة التجارية الزراعية بالمحافظة (عضواً)

وهنا أيضاً يجدر الإشارة إلى أنه يقف خلف هذه اللجنة كل من الاتحادات والإدارات تحت رئاسة كل من أعضاء اللجنة ، والإدارات والاتحادات التابعة لها على مستوى المركز الإداري والمحليات التابعة للمحافظة باختصاصاتها وواجباتها المشار إليها من قبل .

٣-١-٣ لجنة إعداد الخطة بالمركز الإداري

وتتوطن هذه اللجنة بالإدارة الزراعية بالمركز الإداري وتتضمن أعمال هذه اللجنة الأنشطة التالية :

- تحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية بالمركز الإداري .
- التعريف بالإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية وتحديد فرص التنمية المتوقعة على كل من مستوى المركز الإداري والقرى التابعة .
- تحديد الأهداف التنموية ، وأهداف الإنتاج ، وإستراتيجية (مبسطة) تحقيق هذه الأهداف في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة والمحتملة خلال سنوات الخطة في ضوء مناقشات شركاء التنمية الزراعية بالمركز الإداري .
- تحديد وسائل وأدوات تحقيق أهداف الخطة في ضوء مواقف وآراء ومقترحات شركاء التنمية بالمركز الإداري .
- تحديد أولويات البرامج والمشروعات التنموية ، والأولويات بين المحليات (القرى) بالنسبة لكل من هذه البرامج والمشروعات في ضوء مناقشات شركاء التنمية ، ومؤشرات إختيار هذه البرامج والمشروعات وأولوياتها ، إلى جانب مؤشرات تخصيص الموارد الإستثمارية بين الأقاليم والمناطق .
- تحديد سلوكيات ومواقف شركاء التنمية الزراعية بالنسبة للسياسات الزراعية وآراءهم ومقترحاتهم بشأنها .

- إشراف أنماط الإنتاج ، ومستويات الإنتاجية المتوقعة في ضوء مناقشات شركاء التنمية وأراءهم ومواقفهم من السياسة الزراعية .
- تحديد البرنامج الإستثماري للخطة الزراعية بالمركز الإداري في ضوء المساهمات المتوقعة لشركاء التنمية الزراعية بالمركز الإداري .
- تدوين البيانات والمعلومات الخاصة بالبرامج والمشروعات الواردة بالخطة بالنماذج المعدة لهذا الغرض .
- متابعة وتقييم تنفيذ الخطة ونتائجها وفقاً للنماذج المعدة لهذا الغرض ، وفي ضوء رؤى شركاء التنمية الزراعية بالمركز الإداري .

هذا ومن المقترح أن تتشكل هذه اللجنة على النحو التالي :

- | | | |
|----|---|------------|
| ١- | رئيس الإدارة الزراعية بالمركز | (رئيساً) |
| ٢- | رؤساء الأقسام بالإدارة الزراعية بالمركز | (أعضاء) |
| ٣- | رئيس إدارة الري بالمركز | (عضواً) |
| ٤- | رئيس الإدارة البيطرية بالمركز | (عضواً) |
| ٥- | رئيس الجمعية التعاونية المشتركة بالمركز | (عضواً) |
| ٦- | رئيس اتحاد المنتجين الزراعيين بالمركز | (عضواً) |
| ٧- | رئيس الغرفة التجارية الزراعية بالمركز | (عضواً) |

وهنا أيضاً يجدر الإشارة إلى أنه إذا كان يقف وراء هذه اللجنة كل من الإدارات ، والأقسام والاتحادات والجمعيات ، والغرف التجارية المثلة في هذه اللجنة ، باختصاصات وواجبات كل منها والمشار إليها من قبل ، إلا أن ذلك قد لا يفي حقيقة الحاجة إلى المشورة والمعونة الفنية من قبل الإدارات ، والاتحادات والجمعيات ، والغرف التجارية بالمستوى الأعلى بالحفاظة أو المستوى المركزي إلى مثليتها عند مستوى المركز الإداري في شأن إعداد هذه الخطة ببرامجها ومشروعاتها .

٣-١-٤ لجنة أعداد الخطة بالقرية

وتتوطن هذه اللجنة بالوحدة الزراعية بالقرية ، وتتضمن أعمالها ما يلي :

- تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية بالقرية .

- التعريف بالإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية ، وتحديد فرص التنمية المتوقعة بالقرية على طول سنوات الخطة .
- تحديد أولويات شركاء التنمية الزراعية بالقرية (منتجين ومستثمرين زراعيين - مرشدين زراعيين) ، وتحديد الأهداف التنموية وأهداف الإنتاج في ضوء مناقشات شركاء التنمية الزراعية .
- تحديد أولويات المشروعات التنموية بالقرية في ضوء المناقشات بين شركاء التنمية .
- تحديد سلوكيات ومواقف شركاء التنمية بالنسبة للسياسة الزراعية وآراءهم ومقترحاتهم بشأنها .
- استشراف أنماط الإنتاج ، ومستويات الإنتاجية المتوقعة في ضوء مناقشات شركاء التنمية وآراءهم ومواقفهم من السياسات الزراعية .
- اختيار المشروعات التنموية المستهدف إدراجها بالخطة وفقاً للأولويات المحددة ، وتحديد أفكارها وإطارها العام ومساهمات شركاء التنمية بها .
- متابعة وتقييم تنفيذ الخطة ونتائجها بالمشاركة مع شركاء التنمية بالقرية .

هذا ويقترح تشكيل هذه اللجنة على النحو التالي :

- ١- رئيس الوحدة الزراعية بالقرية (رئيساً)
- ٢- رئيس إتحاد المنتجين الزراعيين بالقرية (عضواً)
- ٣- رئيس الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية (عضواً)
- ٤- مجموعة الكوادر الإرشادية بالقرية (أعضاء)
- ٥- مجموعة من القيادات والرواد الزراعيين بالقرية (١٠ - ١٥ فرداً) (أعضاء)

وهنا أيضاً يجدر التنويه إلى أن تقديم المشورة والمعونة الفنية من قبل الإدارات العليا إلى هذه اللجنة تعد من المتطلبات الأساسية لأدائها لواجباتها في سبيل إعداد الخطة الزراعية .

٢-٣ إدارة عملية إعداد الخطة

من المقترح إدارة أعمال لجان الإعداد للخطة الزراعية بمشاركة شركاء التنمية وفقاً للتصور التالي :

- ١-٢-٣ : يسبق عمل لجان الإعداد للخطة صدور القرارات الرسمية من قبل وزير الزراعة بتكوين وتشكيل اللجنة المركزية قبل الوقت المخطط لبدء أعمالها بوقت كافى يسمح بإخطار قطاعات الوزارة والتنظيمات الرسمية الأخرى وغير الرسمية لشركاء التنمية الزراعية بإعداد خططها وبرامجها ، وتصوراتها حول السياسات الزراعية .

٣-٢-٢ : يلي صدور القرار بتكوين هذه اللجنة صدور القرارات بتكوين وتشكيل اللجان العامة لإعداد الخطة على مستوى المحافظات ، والمراكز الإدارية والقرى من قبل مديريات الزراعة ، ورؤساء الإدارات الزراعية .

٣-٢-٣ : تبدأ أعمال اللجنة المركزية باجتماع يرأسه وزير الزراعة لمناقشة التوجهات العامة للسياسة والأهداف الأولية القومية ولقطاع الزراعة إلى جانب المؤشرات العامة الواردة من وزارة التخطيط والمرفقة بالإخطار الموجه للوزارة .

٣-٢-٤ : يلي الاجتماع الأول للجنة المركزية إجتماع آخر موسع بحضور أعضاء اللجنة ورؤساء اللجان العامة بالمحافظات لمناقشة نتائج الاجتماع الأول للجنة وصياغة التوجهات الأولية العامة لخطة التنمية الزراعية . ثم يلي ذلك وعلى مستوى كل محافظة إجتماع اللجنة العامة لإعداد الخطة بالمحافظة وبحضور أعضائها ورؤساء لجان إعداد الخطة بالمراكز الإدارية التابعة لمناقشة نتائج اجتماعات اللجنة المركزية مع رؤساء اللجان العامة بالمحافظات ، ثم يلي ذلك أيضاً إجتماع آخر للجنة إعداد الخطة على مستوى كل مركز إدارى بحضور أعضاء اللجنة ورؤساء لجان إعداد الخطة بالقرية لمناقشة نتائج الاجتماع مع اللجنة العامة لإعداد الخطة بالمحافظة .

٣-٢-٥ : فور تكوين وتشكيل اللجنة المركزية لإعداد الخطة الزراعية ، تبدأ الوحدات التنظيمية الرسمية وغير الرسمية لشركاء التنمية الزراعية على مستوى القاعدة (وعلى التوازي مع الاجتماعات السابقة للجان إعداد الخطة) ، إرسال مقترحاتها ببرامجها ومشروعاتها التنموية الخاصة وتصوراتها بشأن خطة وسياسات التنمية الزراعية إلى التنظيمات التي تمثلها عند المستويات الأعلى بغرض توفير المعلومات اللازمة لممثليها الأعضاء في لجان إعداد الخطة الزراعية عند هذه المستويات عن برامج ومشروعات هذه التنظيمات وتصوراتها بشأن خطة وسياسة التنمية الزراعية .

٣-٢-٦ : بعد الانتهاء من الاجتماعات الأولى لكل من لجان إعداد الخطة الزراعية على كل من المستوى المركزى ، ومستوى المحافظة ، والمركز الإدارى تبدأ وعلى التوازي هذه اللجان بالإضافة إلى لجنة إعداد الخطة الزراعية بالقرية اجتماعاتها المتكررة في شكل ورش عمل لإعداد المسودة الأولى لخطة التنمية الزراعية على كل من هذه المستويات .

٣-٢-٧ : فور انتهاء لجنة إعداد الخطة بالقرية من مقترح الخطة الأولية ، ترسل مقترح الخطة إلى لجنة إعداد الخطة بالمركز الإدارى لتضمين هذا المقترح في مناقشات إعداد الخطة على مستوى المركز الإدارى ،

وفور إنتهاء إعداد الخطة بالمركز الإداري للمقترح الأولى للخطة بالمركز الإداري . يرسل هذا المقترح إلى لجنة إعداد الخطة على مستوى المحافظة لتضمينها في مناقشات إعداد الخطة على مستوى المحافظة ، والتي بدورها ترسل المقترح الأولى لخطة التنمية الزراعية بالمحافظة إلى الإدارة المركزية لشؤون المديرية بـديوان عام الوزارة لتجميع وتشكيل الإطار العام لخطة التنمية الزراعية على مستوى المحافظات ، وعرضه للمناقشة مع اللجنة المركزية لإعداد الخطة الزراعية بـديوان عام الوزارة.

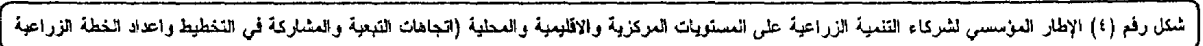
٣-٢-٨ : تبدأ اللجنة المركزية لإعداد الخطة بالوزارة في دمج خطة التنمية الزراعية على المستوى الكلي للمحافظات مع نتائج المناقشات السابقة للجنة وإعداد المسودة الأولى لخطة التنمية الزراعية على مستوى قطاع .

٣-٢-٩ : بعد إنتهاء اللجنة المركزية من إعداد المقترح الأولى للخطة يعقد إجتماع برئاسة وزير الزراعة لمناقشة الإطار العام للخطة وأهدافها وبرامجها ومشروعاتها التنموية والسياسات المرتبطة بتنفيذها .

٣-٢-١٠ : فور إنتهاء اللجنة المركزية من إعداد المقترح الأولى للخطة في ضوء نتائج الإجتماع السابق يرسل مقترح الخطة إلى وزارة التخطيط لإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها في ضوء رؤياها للتوازنات القطاعية والأهداف والسياسات الكلية القومية ، وتقديراتها للموارد المالية المتاحة وأولويات تخصيصها .

٣-٢-١١ : تتولى اللجنة المركزية لإعداد الخطة بـديوان عام وزارة الزراعة مناقشة اقتراحات وآراء وزارة التخطيط بشأن المقترح الأولى للخطة وطرح تصوراتها بشأنها تمهيداً لإعداد المقترح النهائي للخطة الزراعية بعد إرسال ومناقشة ما قد يرتبط بمقترحات وآراء وزارة التخطيط من مقترحات على المستوى الإقليمي والمحلي مع لجان إعداد الخطة على مستوى المحافظة ثم مستوى المركز الإداري والقريسة وتلقى آراءها وتصوراتها عليها .

ويصور الشكل رقم (٤) الإطار المؤسسي والتنظيمي لإعداد الخطة الزراعية وإنتاجات إعداد هذه الخطة في إطار هذا التنظيم .



شكل رقم (٤) الإطار المؤسسي لشركاء التنمية الزراعية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية (اتجاهات التبعية والمشاركة في التخطيط واعداد الخطة الزراعية)

موجز و توصيات

موجز وتوصيات

يشهد النظام الإقتصادي المصرى ومنذ فترة إقتربت من العقدين تحولاً تدريجياً نحو الأخذ بنظام الإقتصاد الحر حيث التوجه لمنح القطاع الخاص دوراً رئيسياً فى جهود التنمية الإقتصادية وفى إطار نظام آليات السوق الحرة ، حيث اتسمت هذه الفترة بتطبيق السياسات الإقتصادية التى شجعت القطاع الخاص من أفراد وشركات فى المشاركة فى جهود التنمية سواء من خلال الإستثمار فى المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة ، أو من خلال تملك وإدارة الكثير من مؤسسات ووحدات القطاع العام والحكومى القائمة . و قد أقرن ذلك بالأخذ بنظام التخطيط التأشيرى بما يتضمن من سياسات حكومية (غير ملزمة بإستثناء ما قد تفرضه حاجات إجتماعية وقومية محددة) بغرض تشجيع وتوجيه النشاط الإقتصادى للقطاع الخاص من أفراد وشركات فى المسارات التى تحقق الأهداف القومية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذا التوجه ليس بالضمان الوحيد لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسات نظراً لما قد يوجد من تباين أو تعارض مابين أولويات وإمكانات شركاء التنمية عن تلك التى توضع على أساسها مثل هذه السياسات.

ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود إطار يجمع مابين المؤسسات الحكومية المعنية بالتخطيط وشركاء التنمية من قطاع خاص وعام بغرض التشاور والتنسيق بشأن أولويات التنمية والوصول إلى ما يقرب الإتفاق العام حول هذه الأولويات ، ومن ثم السياسات الحكومية والتزام شركاء التنمية فى هذا الشأن ، ومن هنا كانت الدعوة الأخيرة إلى الأخذ بنظام المشاركة فى التخطيط للتنمية ، إلا أن التوجه نحو الأخذ بهذا النظام قد يواجهه بعض الصعاب فيما يتعلق بالتخطيط للتنمية الزراعية والتى يأتى فى مقدمتها كثرة أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية والتى قد تقترب من ٣ مليون منشأة صغيرة والتى تعد فى حكم الطرف الأول المستهدف بنظام المشاركة ، فى نفس الوقت الذى يغيب فيه وجود المنشآت الزراعية الكبيرة التى يمكن أن تلعب دوراً ملموساً فى التنمية الزراعية ، فضلاً عن ما قد يوجد من تباين أو تعارض فيما بين شركاء التنمية ، يزيد من حدة تلك المعوقات غياب الإطار التنظيمى الذى يجمع كل الأطراف المشاركة فى التنمية الزراعية وبما يساعد على التشاور والتنسيق فيما بينها من أجل التخطيط للتنمية .

ولهذا فقد حدد هدف الدراسة الحالية فى دراسة الإطار المؤسسى والتنظيمى بقطاع الزراعة المصرية بغرض الوقوف على مدى ملائمة كقناة لمشاركة كل الأطراف المعنية فى التخطيط للتنمية الزراعية وتحديد ملامح تطويره بما يحقق هذا الهدف، فضلاً عن وضع التصورات الممكنة لتفعيل دور هذه الأطراف فى المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية .

ولتحقيق الهدف من الدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول أشتمل الفصل الأول منها على مقدمة عامة عن مفهوم ومبررات المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية والمشاكل والمحددات التي تواجه ذلك بعد تقديم لمبررات أو (ضرورة) الأخذ بنظام التخطيط للتنمية في إطار نظام آليات السوق الحرة . أما الفصل الثاني من الدراسة فقد إشتمل على عرضاً موجزاً للإطار المؤسسي والتنظيمي في قطاع الزراعة ، وفي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالتنمية الزراعية متضمناً التعريف الموجز باختصاصات ومسئوليات كل من مؤسساته ، إلى جانب النظام الحالي لإعداد الخطة الزراعية وعرض أهم إيجابياته وسلبياته ، تمهيداً لتحديد ملامح تطوير هذا الإطار على نحو يتسق مع متطلبات تفعيل بعد المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية. أما الفصل الثالث فيشتمل على تصورات الدراسة بشأن أدوات تفعيل بعد المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية متضمناً تصوراتها بشأن تطوير وإستكمال الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم لتحقيق هذا الهدف ومنتهياً بتصورات الدراسة بشأن نظام إعداد خطة التنمية الزراعية والتنسيق بين أطرافها في هذا الشأن .

وقد حددت الدراسة مفهوم المشاركة في التخطيط بمشاركة جميع فئات المجتمع الزراعى إلى جانب المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المعنية وذات الصلة بالتنمية الزراعية بمستوياتها المحلية والإقليمية والمركزية في إعداد الخطة الزراعية بمكوناتها المختلفة التي تشمل أهداف وإستراتيجيات التنمية ، وسياساتها وأدواتها وبرامجها ومشروعاتها ، ثم تمويلها ومتابعة وتقييم إنجازاتها . إن مشاركة هذه الأطراف يعمل على توفير العوامل المساعدة على الإعداد الجيد لخطة زراعية والتي من أهمها :

- الكشف عن إمكانات التنمية الزراعية المتاحة بالمناطق المحلية المختلفة ، ومن ثم فرص التنمية الحقيقية بها .
- التعرف على التقاليد الإجتماعية والثقافية بالمناطق المحلية المختلفة ، ومن ثم تخطيط برامج ومشروعات التنمية بهذه المناطق على نحو يتسق مع هذه التقاليد .
- تحديد القدرات التمويلية للمجموعات المستهدفة من المنتجين والمستثمرين الزراعيين للمساهمة في تمويل مشروعات التنمية ، ومن ثم تحديد برنامج تمويل واقعى لمشروعات الخطة .
- الكشف عن سلبيات وإيجابيات التنفيذ من خلال مشاركة المجموعات المستهدفة في متابعة وتقييم إنجازات الخطة ، ومن ثم الإعداد الجيد لخطط التنمية التالية .
- رفع درجة شعور المجموعات المستهدفة بالمسئولية وتفهمهم للظروف المحلية والعالمية ، ومن ثم زيادة درجة تفاعلهم مع المخططين و بالتالى إتساع دائرة النجاح في تنفيذ مشروعات الخطة .

- التحديد الجيد والإتفاق حول السياسات الزراعية والتوجهات العامة للخطة نتيجة لدخول الجماعات المستهدفة في مناقشات وحوارات حول تلك السياسات مع المخططين ، ومن ثم ضمان نجاح تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها .

- الكشف عن القدرات المتاحة لدى الأجهزة والمؤسسات الحكومية التنفيذية (مادية وبشرية) للمشاركة في تنفيذ برامج ومشروعات الخطة وتحديد المشاكل والمحددات التي تواجهها ، ومن ثم تضمين وسائل التغلب عليها في الخطط المقترحة ، وبالتالي توفر فرص النجاح في تنفيذ الخطة .

إن تحديد خطوات إعداد خطة التنمية الزراعية وما تتضمنه من أعمال وأنشطة تخطيطية يساعد بالتأكيد في تحديد مجالات المشاركة لكل من الأطراف المستهدفة في إعداد الخطة وقد حصرت الدراسة تلك الخطوات فيما يلي:

- تحديد الأهداف الأولية للخطة .
- مسح تشخيصي وتقويمي لقطاع الزراعة .
- تحديد الأهداف الكمية وتخصيص الموارد .
- تحديد إستراتيجية التنمية .
- تحديد السياسات وأدوات تحقيق أهداف الخطة .
- وضع البرنامج التمويلي للخطة .
- وضع نظام متابعة أداء وإنجازات الخطة وتقييم نتائجها .

هذا وتتوقف مجالات ودرجة مشاركة الأطراف المستهدفة في إعداد الخطة الزراعية على حدود المشاركة المستهدفة في النظام التخطيطي والإطار المؤسسي والتنظيمي القائم لهذه الأطراف ، ولذا قد تتباين درجة المشاركة ما بين أبسط صورة لها والمثلة في المشاركة الأسمية في إعداد الخطة والتي تنحصر في مجرد الإعلام بمكونات الخطة ، وبين درجات متباينة من المناقشة والحوار والتعاون في إتخاذ القرار ، كما قد تصل المشاركة إلى درجة كبيرة خاصة من منظور توفير المعلومات حول إمكانات ومشاكل ومحددات التنمية لدى الأطراف المستهدفة .

وفي ضوء مقترح الدراسة لفهوم المشاركة ومجالاتها فقد تم تحديد أطراف المشاركة في إعداد الخطة الزراعية بشكل أكثر تفصيلاً فيما يلي :

- المنتجون والمستثمرون الزراعيون في الأنشطة الزراعية المتنوعة النباتية والحيوانية والسمكية .
- المؤسسات الحكومية والعامة المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات الخدمات العامة الزراعية في مجالات الإنتاج الزراعى المختلفة (نباتى - حيوانى - داجنى - سمكى) .
- المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المشتغلة في تسويق المدخلات والمحاصيل والمنتجات الزراعية بالأسواق المحلية وفي إستيرادها وتصديرها .
- المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة المشتغلة في تصنيع المدخلات والمحاصيل والمواد الخام الزراعية .
- مؤسسات البحث العلمى والإرشاد والتدريب الزراعى .
- القيادات السياسية على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية .
- الأجهزة التخطيطية .
- أجهزة الإحصاء والمعلومات التخطيطية .
- مؤسسات الائتمان على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية .

هذا وقد إستعرضت الدراسة ضمن تناولها للإطار النظرى للتخطيط بالمشاركة في قطاع الزراعة أهم المشاكل وأوجه القصور في إنتهاج نظام التخطيط بالمشاركة والتي أمكن إيجازها في النقاط التالية :

- الحاجة إلى المزيد من الموارد والوقت لإعداد الخطة بالقياس إلى النظم الأخرى التى تستبعد المشاركة .
- احتمالات وجود المخاطرة في تحقيق العدالة أو المساواة المستهدفة من هذا النظام نتيجة لإختلاف المصالح والإهتمامات ما بين كل من المخططين وبين الأطراف المختلفة المستهدفة بالمشاركة .
- احتمالات تواجد قصور في نظام إختيار الممثلين للتنظيمات غير الحكومية المختلفة والتي تعبر بأمانة عن مصالح وإهتمامات تلك التنظيمات .
- قد لايتوافر لدى الكثير من المؤسسات والتنظيمات الموارد المالية والإدارية اللازمة لمشاركتها بفاعلية في الإعداد للخطة وتنفيذها .
- إن غياب الثقافة التخطيطية بين غالبية الأطراف المستهدفة بالمشاركة قد يعوق تفاعلها في المشاركة أو قد تؤدى إلى الوصول إلى قرارات خاطئة أو متحيزة لمصالح مجموعات معينة .

يعد الإطار المؤسسى لقطاع الزراعة من العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة هذا القطاع ، كما أن سلامة وملائمة (بناء وأداء) هذا الإطار للنظام والتوجه التخطيطى يعد من العوامل المؤثرة فى نجاح التخطيط لهذا القطاع ، ومن هذا المنطلق فقد إستهدفت الدراسة إستعراض البناء المؤسسى لقطاع الزراعة ورصد إختصاصات ومسئوليات الهيئات والوحدات المكونة لهذا البناء وإبراز دور كل منها فى العملية التخطيطية لقطاع الزراعة ، وقد تبين أن البناء يتشكل من العديد من المؤسسات والهيئات والوحدات الإقتصادية والخدمية التى تتباين إختصاصاتها ومسئولياتها وحجم مساهمة كل منها فى العملية التخطيطية لقطاع الزراعة وتمثل أهم الكيانات المكونة لهذا الإطار فيما يلى :

- وزارة الزراعة وما يتبعها من هيئات ووحدات وهى :

• ديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي : ويتشكل هذا الديوان من سبعة قطاعات رئيسية هى قطاع الشئون الإقتصادية ، قطاع الإرشاد الزراعى ، قطاع الخدمات الزراعية ، قطاع إستصلاح الأراضي ، قطاع تنمية الثروة الحيوانية ، قطاع الهيئات وشئون مكتب الوزير ، وقطاع الشئون المالية والتنمية الإدارية .

• الهيئات والوحدات التابعة لوزير الزراعة وتضم : البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، الهيئة الزراعية المصرية ، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضي ، الهيئة العامة للخدمات البيطرية ، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، مركز البحوث الزراعية ، مركز بحوث الصحراء ، صندوق تحسين الأقطان ، الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية .

هذا وتعمل وزارة الزراعة وما يتبعها من هيئات على المستوى المركزى ، ويمثلها على مستوى المحافظة مديرية الزراعة ، ثم الإدارة الزراعية على مستوى المركز ، ثم مجموعة المرشدين الزراعيين بالتعاونىة الزراعية على مستوى القرية ، كما يمثلها أيضاً مديرية الطب البيطرى على مستوى المحافظة ، ثم الإدارة البيطرية على مستوى المركز .

- التعاونيات الزراعية : ويتكون البنيان التعاونى الزراعى من الإتحاد التعاونى المركزى والذى يأتى على قمة هذا البنيان ومجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية الزراعية موزعة بين أربع قطاعات رئيسية هى تعاونيات الإئتمان (بالأراضى القديمة) ، تعاونيات الإصلاح الزراعى ، تعاونيات إستصلاح الأراضي ، تعاونيات الثروة السمكية . وتمثل التعاونيات بالجمعيات التعاونية متعددة الأغراض على مستوى كل من المحافظة والمركز والقرية .

- الشركات الزراعية التابعة لقطاع الأعمال العام : وقد تم خصخصة وتصفية العديد منها والباقي مازال تحت التصفية .

- إتحادات وجمعيات المنتجين والمصدرين الزراعيين : ومن أهمها : إتحاد منتجي ومصدرى الحاصلات البستانية ، جمعية رجال الأعمال للإنتاج والتصنيع الزراعى (أجا) ، جمعية النهوض بصادرات الحاصلات البستانية (هيا) ، جمعية رجال الأعمال لتنمية الميكنة الزراعية (بايام) . وتعمل جميع تلك الجمعيات على المستوى المركزى .

- المجلس السلى للحاصلات الزراعية ويعمل على المستوى المركزى .

- وزارة الموارد المائية والرى بما تضمه من قطاعات وهيئات مركزية على المستوى المركزى ، ويمثلها على مستوى المحافظة مديرية الرى والأشغال ، ثم إدارة الرى على مستوى المركز .

- المؤسسات غير الزراعية المعنية بالتنمية الزراعية . وزارة التخطيط ، وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية ، إتحاد الصناعات المصرية ، والإتحاد العام للغرف التجارية المصرية التى تضم فيما بينها بعض الصناعات والغرف ذات الصلة بالنشاط الزراعى ، يضاف إلى ذلك المجالس الشعبية والنيابية ، ويمثلها على المستوى المركزى مجلس الشعب ، والمجلس المحلى على مستوى كل من المحافظة والمركز والقرية (أو مجموعة من القرى) .

من عرض الدراسة للإطار المؤسسى لقطاع الزراعة والإختصاصات والمسئوليات المنوط بها لوحدهاته المختلفة تبين ما يلى :

- أنه نظراً لتخلى وزارة الزراعة عن مزاولة دورها فى كل من النشاط الإنتاجى (باستثناء إنتاج التقاوى) والتسويقى والتوزيعى للحاصلات الزراعية ومستلزمات إنتاجها فإن دورها التخطيطى فى هذا المجال قد إقتصر فقط على وضع مقترح بتركيب محصولى تأشيرى ، وذلك إلى جانب دورها فى إعداد البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بقطاع الزراعة وفى التخطيط للخدمات الزراعية المختلفة كإستصلاح الأراضى والإرشاد الزراعى والبحوث الزراعية وتنفيذ مشروعاتها ، وذلك بجانب قيامها بوضع السياسات الإقتصادية الزراعية التى من شأنها ضمان تنفيذ خططها فى مجال الخدمات الزراعية من جهة ، وتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ التوجهات العامة للخطط والبرامج التأشيرية فى مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى والتسويق والتصدير من جهة أخرى .

- هناك بعض الهيئات والوحدات التابعة لوزارة الزراعة والرى التى لا يمكنها فى الوقت الراهن تحقيق الأغراض والمسئوليات التى أقيمت من أجلها كالمهنة العامة لصندوق الموازنة الزراعية ، والمهنة العامة للإصلاح الزراعى ، كما أن هناك بعض الهيئات الأخرى كالمهنة الزراعية المصرية وصندوق تحسين الأقطان تتداخل العديد من أدوارها وإختصاصاتها مع أدوار بعض الهيئات والوحدات الزراعية الأخرى والتى يمكنها إدراج تلك الأدوار والمهام ضمن إختصاصاتها .

- لم يدرج ضمن إختصاصات ومسئوليات الوحدات المكونة للبيان التعاونى الزراعى على أى من المستويات الإدارية المختلفة مهام الإشتراك بأى صورة فى العملية التخطيطية الخاصة بأنشطة تلك الجمعيات الإنتاجية أو التسويقية أو التصديرية منها ، حيث أن عملية التخطيط للنشاط التعاونى كانت ومازالت تتم من جانب الجهاز الحكومى ممثل فى وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ، كما أن توجيه وإدارة التعاونيات مازال يتم (بصوره مباشرة أو غير مباشرة) من خلال الوزارة مما يقلل من دورها كمنظمة أهلية مستقلة .

- رغم أهمية وجود الإتحادات والجمعيات غير التعاونية فإن العدد القليل الموجود منها على الساحة فى الوقت الراهن يقتصر فى عضويته على كبار المنتجين والمصدرين فقط ، ومن ثم فهى غالباً ما لا تمثل مصالح القاعدة العريضة من المنتجين والمصدرين الزراعيين من جهة كما أنها لا تعبر عن حقيقة إمكانيات وموارد (البشرية المادية ، التمويلية) ومشاكل وإحتياجات هذه القاعدة والتى غالباً ما يعتمد عليها المخطط عند تحديده لأهداف وسياسات خطة القطاع من جهة أخرى .

تناولت الدراسة بالتحليل النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية وآلياته ، حيث تبين أن هذا النظام يبدأ بقيام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى المشرفة على القطاع بإعداد مقترح بمشروعات الخطة الخمسية والسنوية الخاصة بالقطاع الحكومى الزراعى (ديوان عام الوزارة والهيئات الإقتصادية والخدمية ووحداتها التابعة للوزير) وذلك فى ضوء إخطار موجه من وزارة التخطيط (بصفتهما الجهاز الفنى المسئول عن إعداد التخطيط الشامل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتابعة تنفيذ الخطة) إلى وزارة الزراعة يفيد بالبدء فى إعداد مقترح خطة القطاع فى ضوء عدد من المؤشرات العامة التى يتم إرفاقها مع هذا الإخطار ، يمر مقترح الخطة بعد ذلك وحتى الوصول إلى رؤى مشتركة للإتفاق عليه بعدد من الخطوات والعرض المتبادل فيما بين وزارتي الزراعة والتخطيط ، وذلك فى ضوء ما يتم طرحه من مناقشات وتحليل رؤى وتصورات جميع الأطراف المشاركة ، وفى ضوء ما يتم وضعه من معايير وإعتبارات وأولويات لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والترابط والتكامل والتوازن فيما بين برامج ومشروعات خطة القطاع من جهة ، وفيما بينها وبرامج ومشروعات وخطط القطاعات الأخرى ذات العلاقة من جهة أخرى .

وجدير بالإشارة أن الكيانات الإنتاجية والخدمية الزراعية غير الحكومية والتي يأتي في مقدمتها القطاع الخاص الزراعى بتنظيماته المتنوعة الممثلة له (الاتحادات والجمعيات التعاونية ، إتحادات وجمعيات المنتجين والمصدرين ، الشركات المساهمة ٠٠٠ وغيرهم) يتم التخطيط لأهدافها الإنتاجية والخدمية وتحديد متطلباتها الإستثمارية مركزياً عن طريق الإدارات المعنية بوزارة التخطيط .

وقد أمكن فى ضوء إستعراض الدراسة لنظام إعداد الخطة الزراعية إلقاء الضوء على عدد من إيجابيات وسلبات هذا النظام وذلك على النحو التالى :

- يجمع الأجهزة الحكومية الزراعية الممثلة فى وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى والهيئات والوحدات التابعة لها أطار تنظيمى ومؤسسى ملائم للنظام التخطيى السائد ويسمح بإجراء عملية التشاور والمشاركة فى إختيار برامج ومشروعات الخطة الزراعيه المتعلقة بجهات التنفيذ الحكومية ، كما تضم تلك الأجهزة إدارات أو أقسام للتخطيط والمتابعة تختص بجمع البيانات والمعلومات وإعداد مقترحات برامج ومشروعات الخطط السنوية ومتابعة تنفيذها ، وعلى المستوى الإقليمى يضم الإطار التنظيمى لمديريات الزراعة بالمحافظات إدارات تخطيطية تختص بإمداد وزارة الزراعة بالبيانات والمعلومات الزراعية وتشارك فى إعداد الخطط المحلية والإقليمية الزراعية .

- إن الحوار المتبادل والنقاش الذى يتم عند إعداد خطة القطاع الزراعى (فى بعض مراحلها) فيما بين الجهاز الفنى للتخطيط والممثل فى وزارة التخطيط وممثلى الإدارات التخطيطية بجهات التنفيذ الحكومية (وزارة الزراعة وما يتبعها من هيئات ووحدات) مروراً بالمستويات الإدارية والتخطيطية المختلفة يعد من إيجابيات النظام الحالى للخطة ، إلا أن هذا الحوار غالباً ما لا يتطرق للسياسات و الأدوات المطروحة لضمان تنفيذ ما تحتويه الخطة من برامج ومشروعات .

- إن وجود إدارة خاصة بالتعاونيات الزراعية ضمن الهيكل التنظيمى لكل من وزارة التخطيط ووزارة الزراعة يشير إلى وجود آليات العمل الخاصة بالتخطيط للقطاع الخاص ممثلاً فى تنظيماته التعاونية على المستويات المركزية ، إلا أن الواقع يشير رغم ذلك إلى عدم مشاركة هذه التعاونيات فى مراحل إعداد خطة القطاع الزراعى الذى يمثل أعضاء التعاونيات فيه المكون الفاعل والرئيسى .

- إن عدم مشاركة التنظيمات الممثلة للجماعات المستهدفة (المنتجين ، المصدرين ، المسوقين ، المستوردين ، المصنعين ٠٠٠ الخ) فى تحديد أهداف خطة التنمية الزراعية وصياغة الإستراتيجيات والسياسات سواء كان ذلك بالتشاور والحوار أو على أقل تقدير بالإحاطة بذلك قبل صياغة الخطة فى صورتها النهائية يعد أحد سلبات النظام الحالى لإعداد الخطة ، وقد يولد ذلك الوضع عدم قناعة لدى

الجماعات المستهدفة بأهداف وسياسات الخطة ، ومن ثم لا تسعى العمل على تحقيقها بما له من تأثيرات سلبية على نجاح الخطة .

- إن تقدير حجم إستثمارات القطاع الخاص الزراعى بالخطة مركزياً وعدم ترجمتها إلى برامج ومشروعات يعكس عدم مشاركة التنظيمات الممثلة لهذا القطاع في ذلك، ومن ثم فإن نسبة تنفيذ المستهدف من تلك الإستثمارات قد لا تكون كبيرة لإعتماده على التقدير التقريبي أكثر منه انعكاس لرغبات وقدرات فعلية .

- تتولى وزارة التخطيط تحديد الأهداف الإنتاجية للقطاع الخاص الزراعى في ضوء ما تقدمه وزارة الزراعة من تصور عن التركيبات المحصولية المتوقعة ، والتي غالباً ما تعتمد في تقديره على ما تم تنفيذه منها خلال سنوات سابقة وربما على ما هو مستهدف تحقيقه من وجهة نظر المسؤولين ، أى إنها لم تحدد بناء على مقترحات الجماعات المستهدفة من المزارعين ، ومن ثم فإن نسبة التزامهم بتنفيذها تكون ضعيفة .

- غالباً ما يتم إدراج مقترح برامج ومشروعات ديوان عام وزارة الزراعة وما يتبعها من هيئات ووحدات ضمن خطة قطاع الزراعة دون إجراء دراسات إقتصادية جادة لتقييم هذه البرامج والمشروعات ، كما لا تتولى وزارة التخطيط بدورها إجراء مثل هذه الدراسات ، مما قد يعرض هذه المشروعات عند التنفيذ للتعرض أو الفشل .

- إن عدم مشاركة ومعرفة ومن ثم قناعة الجماعات المستهدفة بآليات عملية متابعة مشروعات الخطة قد يحول دون نجاح هذه العملية ، يؤخذ كذلك على نظام المتابعة الحالى عدم شموله لمتابعة إصدار وتنفيذ التشريعات والقرارات المترجمة للسياسات الخفزة على تنفيذ أهداف ومشروعات الخطة ، فضلاً عن توقف عملية المتابعة بمجرد الإنتهاء من تشييد المشروعات وعدم إمتدادها إلى مرحلة التنفيذ لمتابعة مدى تحقيقها للأهداف المنشودة منها ، وقياس وتقييم إنجازاتها وما تحقق من تنفيذها من آثار مباشرة وغير مباشرة على الجماعات المستهدفة والمجتمع المحلى والإقتصاد القومى .

في ضوء ما تضمنه الفصل الأول والثانى من الدراسة عن مفهوم المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية ومبرراتها وأطراف وقنوات المشاركة ، ثم الإطار المؤسسى لقطاع الزراعة والنظام الحالى لإعداد الخطة وإيجابياته وسلبياته ، إستهدف الفصل الثالث عرض مقترح بالمقومات والعناصر اللازمة لتفعيل المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

• إستكمال وتطوير الإطار المؤسسى: أشارت الدراسة إلى إمكانية كفاية الهيكل المؤسسى للجهات الحكومية القائم حالياً وتنظيمه الهرمى لتوفير الإطار اللازم لمشاركة أطراف التنمية فى التخطيط للتنمية الزراعية على المستويات الثلاث المحلية والإقليمية والمركزية ، إلا أن الواقع العملى والممارسات الفعلية لهذا البناء المؤسسى تكشف الحاجة إلى تطوير إختصاصات مؤسساته (على المستوى الإقليمى والمحلى) وتفعيل دورها فى التخطيط للتنمية الزراعية وفى ما تقدمه من خدمات للمجموعات المستهدفة ، فضلاً عن منحها حرية أكبر فى إتخاذ القرارات ، وتوفير الموارد المالية التى تمكنها من تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية على المستوى المحلى والإقليمى بصورة مستقلة ، وتوفير الكوادر البشرية والموارد المادية اللازمة لتخطيط وإعداد برامج ومشروعات التنمية فى هذه المؤسسات ، فضلاً عن الحاجة إلى إنشاء وحدة زراعية مستقلة عن التعاونية الزراعية بالقرية تتبع الإدارة الزراعية بالمركز وتضطلع بتقديم نفس الخدمات التى يقوم بها المرشدون الزراعيون .

إن قبول فرضية كفاية الإطار المؤسسى المتواجد حالياً وإمكانية تطويره قد يكون قبولاً تنقصه الثقة الكاملة فى فاعلية هذا الإطار نظراً لفقدان الثقة فى التعاونيات الزراعية من قبل أغلبية مجتمع المنتجين الزراعيين بناء على تجربة الماضى ، وغياب الإتحادات التى تضم مجتمع المنتجين الزراعيين التى تعبر عن مصالحهم والدفاع عنها ، وكذا إتحادات الصناعات الزراعية والغرف التجارية الزراعية والتنظيمات التى تعبر عن مصالح المستهلكين .

وفى هذا الشأن يمكن ومن منظور هذه الدراسة إستكمال هذا الإطار من خلال تكوين هذه الإتحادات والتى يمكن تحديد نوعية وإختصاصات كل منها فيما يلى:

• إتحادات وروابط المنتجين الزراعيين : ويقترح أن يتكون الهيكل الهرمى لهذا الإتحاد من الإتحاد المركزى للمنتجين الزراعيين على المستوى المركزى ، ثم الإتحاد العام للمنتجين الزراعيين على مستوى المحافظة ، ثم إتحاد المنتجين الزراعيين على مستوى المركز الإدارى ، وأخيراً إتحاد المنتجين الزراعيين على مستوى القرية ، وقد يكون من الأفضل فى مرحلة تالية تكوين هذا الإتحاد على أساس نوعى وفقاً لنوعية النشاط الإنتاجى للأعضاء على أن توطن تلك الإتحادات على مستوى المحافظات تبعاً للوزن النسبى للموارد الزراعية الموجهة للأنشطة الزراعية بكل محافظة وعلى النحو الذى أوضحته الدراسة ، ويمكن إيجاز إختصاصات ومسئوليات هذه الإتحادات على كل من المستويات المركزية والإقليمية والمحلية فى تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الموارد والطاقات الإنتاجية وأنماط الإنتاج لدى الأعضاء ، دراسة المشكلات والمعوقات التى تواجه الأعضاء وتقديم الحلول المناسبة لها ، دراسة أوضاع وظروف أسواق السلع الزراعية وظروف الصناعات ذات الصلة بالإنتاج الزراعى وإعلام

المنتجين الزراعيين بها ، دراسة إتجاهات شروط التبادل ما بين المخرجات الزراعية ومدخلاتها وما بين السلع الزراعية التي تنتج للسوق المحلى وتلك البديلة للواردات وإقتراح الوسائل والسياسات لتحقيق التوازن فيما بينها ، دراسة ثقافات ومواقف مجتمع المنتجين الزراعيين بالنسبة للتغيرات الحديثة في تكنولوجيا وتنظيم الإنتاج الزراعى ، دراسة السياسات الزراعية ومايرتبط بها من قرارات إدارية وتأثيرها على مجتمع المنتجين الزراعيين وطرح الرؤى والسياسات اللازمة لتعديلها مع الجهات المعنية ، الإستثمار بصورة منفردة أو بالمشاركة مع أطراف أخرى فى مشروعات التصنيع الزراعى ومشروعات الخدمات الزراعية ، تقديم المشورة والمعونات الفنية لإتحادات المنتجين على المستويات الإقليمية الأدنى ، المشاركة فى إعداد خطة التنمية الزراعية على المستوى المركزى ، إعلام مجتمع المنتجين الزراعيين بأهداف الخطة وأولوياتها ، المشاركة فى متابعة تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها ، رفع تقارير دورية ومنظمة عن نتائج الأعمال إلى الإتحاد الممثل للمستوى الإقليمى الأعلى .

- إتحادات وروابط مصنعي المواد الخام الزراعية : وتشكل هذه الإتحادات من الأعضاء المصنعين للمحاصيل والسلع الزراعية الخام ، حيث يتصور أن يتكون بناءها الهرمى من الإتحاد المركزى لمصنعي المواد الخام الزراعية على قمة هذا البناء على المستوى المركزى ، ثم الإتحادات العامة النوعية على المستوى المركزى أيضاً ، كما يتصور أن تشكل قاعدة هذا البناء من مجموعة إتحادات وروابط نوعية على المستوى الإقليمى والذى قد يتمثل فى مستوى المحافظة أو فى مستوى يضم أكثر من محافظة حسب توطن هذه الصناعات ودرجة إنتشارها ، وقد إستعرضت الدراسة واجبات ومسئوليات تلك الإتحادات والى تتماثل فى جزء كبير منها مع تلك المقترحة لإتحادات المنتجين الزراعيين بمستوياتها المختلفة .

- إتحادات وروابط مصنعي مستلزمات الإنتاج الزراعى : وتشكون هذه الإتحادات من مصنعي مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة ومبيدات كيماوية وآلات ومعدات زراعية ميكانيكية وقطع غيارها ، إلى جانب صناعة إنتاج البذور المنتقا ، ويتصور أن يتشكل البناء الهرمى لهذه الإتحادات من إتحادات نوعية يمثل كل منها صناعة من هذه الصناعات ، وتتواجد تلك الإتحادات على مستوى المناطق الإقليمية وفقاً لتوطن هذه الصناعات وإعداد وحداتها ودرجة إنتشارها ، وتتماثل إختصاصات ومسئوليات تلك الإتحادات إلى حد كبير مع مثيلتها المقترحة لإتحادات مصنعي المواد الخام الزراعية .

- إتحادات الغرف التجارية الزراعية : تمثل تلك الإتحادات الطرف المعنى بالدفاع عن مصالح التجار وخير معبر عن المشاكل التى تواجه تسويق السلع والمنتجات الزراعية وهو مايجعل مشاركتها فى إعداد الخطة الزراعية من العوامل الأساسية لإنجاحها ، وفى هذا الشأن يتصور أن يتشكل البناء الهرمى لهذا

الإتحاد من الغرف التجارية على مستوى المركز الإدارى ثم الغرف التجارية على مستوى المحافظة ثم إتحاد الغرف التجارية على المستوى المركزى ، وقد حددت الدراسة أهم واجبات ومسئوليات هذا الإتحاد فى تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الأسواق المحلية للسلع الزراعية ، دراسة العرض والطلب السنوى والموسمى على السلع الزراعية وتقدير الفجوات فيما بينها ، دراسة الاتجاهات السعرية السنوية والموسمية للسلع الزراعية ، دراسة اهوامش التسويقية للسلع الزراعية ، دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه التجاره الداخليه للسلع الزراعيه وطرح الرؤى والوسائل والسياسات اللازمة للتغلب عليها ، التعرف على آراء التجار فى اللوائح والقوانين والتشريعات الحاكمة للتجارة الداخلية فى السلع الزراعية والتشاور والتنسيق مع الجهات الحكومية بشأنها ، التشاور والتنسيق مع كل من إتحادات المنتجين والمصنعين ، الإستثمار فى المشروعات الخدمية التى يمكن أن تفيده التجارة الداخلية للسلع الزراعية ، والتعرف على أذواق وآراء المستهلك حول جودة السلع الزراعية المتداولة فى الأسواق .

• إتحادات مصدري المحاصيل والسلع الزراعية : إن وجود الإتحادات التى تعبر عن مصالح المصدرين ومشاركتها فى التخطيط تعد من العناصر الأساسية للتخطيط الجيد للتنمية الزراعية ، وفى هذا الشأن من المتصور أن يتشكل البناء الهرمى لهذه الإتحادات من إتحادات نوعية على المستوى المركزى يمثل كل منها مجموعة المصدرين المتعاملين فى تصدير سلعة أو مجموعة من السلع الزراعية المتجانسة ، ثم الإتحاد العام لمصدري المحاصيل والسلع الزراعية والذى يضم فى عضويته الإتحادات النوعية للمصدرين ، وتتلخص أهم مسئوليات وواجبات الإتحادات النوعية فى تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن المصدرين الأعضاء ، دراسة الأسواق الخارجية المستوردة والتصديرية المنافسة ، دراسة نظم وتكاليف النقل والشحن والتفريغ ، دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه التوسع فى التصدير ، دراسة السياسات التجارية والمالية والإقتصادية وما يرتبط بها من قرارات ولوائح وقوانين مرتبطة بتصدير المحاصيل والسلع الزراعية ، التشاور والتنسيق مع إتحادات منتجي المحاصيل والسلع الزراعية والغرف التجارية ذات الصلة ، والإستثمار فى المشروعات الإنتاجية والخدمية التى تفيده التوسع فى تصدير المحاصيل والسلع الزراعية .

• جمعيات حماية المستهلك : إن وجود التنظيمات التى تعبر عن مصالح المستهلك النهائى للسلع الزراعية ، ومشاركتها مع التنظيمات السابقة فى التخطيط للتنمية الزراعية يعد ضرورة لتحقيق التوازن بين مصالح أو أهداف كل من المنتج والمستهلك والوسيط عند إعداد الخطة الزراعية .

• تفعيل دور المؤسسات السياسية المحلية في التخطيط للتنمية : ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من الوسائل منها : وجود النظام الذى يضمن إختيار ممثلى المجتمعات المحلية في هذه المؤسسات ممن تتوافر لديهم الميول والقدرات الفكرية على التعبير عن مصالح مجتمعاتهم ، تزويد المجالس الشعبية بمستوياتها المختلفة (قرية ، مركز ، محافظة) بالمعلومات الكافية عن النتائج المتوقعة لقراراتهم التى تتخذ بالنسبة للتنمية ، تزويد هذه المجالس بالمعلومات التى تجعل أعضائها على معرفة كاملة بالخصائص الأساسية لكل من القرية والمركز والمحافظة ، ومساعدتهم على أكتساب المعارف التخطيطية ومشاركتهم في التخطيط للتنمية وإعداد إستراتيجية بسيطة للتنمية الزراعية بالقرية .

• المشاركة بالطرق الملائمة في البحث والتقييم : إن مشاركة الأفراد والجماعات في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء البحوث والدراسات المطلوبة للتخطيط يساعد ليس فقط على توفير بيانات دقيقة وتفصيلية قد لا تكون متوفرة لدى جهات ومصادر رسمية ولكنها تساعد كذلك على استشارة الأفراد والجماعات المشاركة لتحديد مشاكلهم وأولوياتها وطرح تصوراتهم بشأن طرق وأساليب التغلب عليها .

• المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في تخطيط وإدارة مشروعات التنمية : تعد مشاركة أفراد ومجموعات المجتمعات المحلية في تحديد مشكلاتهم وأولوياتهم وفي تخطيط وإدارة مشروعات التنمية من العوامل الهامة في تفعيل دورها في تخطيط التنمية .

• تنمية مهارات الكوادر الإرشادية : إن دور الكوادر الإرشادية يجب ألا يقف عند نقل المعلومات والتوصيات من المستويات الرسمية الأعلى إلى مجتمع المنتجين الزراعيين وتدريبهم وإرشادهم على تطبيقها فقط ، بل يجب أن يمتد إلى نقل المعلومات من هذا المجتمع الانتاجى إلى المستويات الرسمية الأعلى أيضاً ، وهو ما يتطلب بدوره تطوير مهارات الكوادر الإرشادية في المناقشة والحوار مع الأطراف الأخرى ، وتطوير مواقفهم تجاه مجتمع المنتجين من خلال النظر إلى أفرادهم على أنهم مشاورون معهم ، وسيساعد ذلك بدوره على تفعيل مشاركة هذه المجتمعات في التخطيط للتنمية الزراعية .

إن وجود التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والمشار إليها من قبل لا ينفي الحاجة إلى تشكيل لجان عمل لإدارة عملية التخطيط وإعداد الخطط الزراعية المستهدفة ، كما تتولى هذه اللجان القيام بدور المنسق بين أهداف وسياسات وبرامج ومشروعات أطراف التنمية الزراعية من ناحية ، وفيما بينها والأهداف والسياسات القومية من ناحية أخرى وعلى نحو يكفل

التوازن بين مكونات الخطة والتناسق بين سياساتها وأدواتها ، وفي هذا الصدد طرحت الدراسة تصوراتها للإطار التنظيمي لهذه اللجان واختصاصاته على النحو التالي :

- اللجنة المركزية لإعداد الخطة الزراعية : وتوطن هذه اللجنة بقطاع الشؤون الاقتصادية بديوان عام وزارة الزراعة ، وتتلخص مسؤولياتها في إعداد المسودة الأولى والصورة النهائية للخطة في إطار الخطط المحلية والإقليمية والأهداف والسياسات القومية ، وفي سبيل ذلك تتولى اللجنة تقييم الإنجازات الماضية لقطاع الزراعة والأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة ، وتحديد الإمكانيات المتاحة وفرص التنمية والطاقات الاستيعابية بكل منهم ، تقدير الطلب والعرض من المحاصيل والسلع الزراعية النهائية والمدخلات الزراعية المصنعة ، تحديد الأهداف الأولية والكمية للقطاع وسياسات وأدوات تحقيقها ، تحديد مؤشرات اختيار المشروعات التنموية وأولوياتها ، إعداد الموازين السلعية لكل من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية ، إعداد النماذج اللازمة لتصنيف منافع وتكاليف المشروعات ومتابعة وتقييم درجة الاداء في تنفيذ الخطة ، دراسة السياسات الكلية القومية (مالية - نقدية - تجارية) واستخلاص أثارها المتوقعة على خطط التنمية ، ومناقشة الإطار العام للخطة بما يتضمنه من أهداف وسياسات وبرامج ومشروعات مع وزارة التخطيط .

وفي ضوء تلك الاختصاصات يقترح أن تتشكل هذه اللجنة من رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة (رئيساً) وعضوية كل من رؤساء القطاعات الأخرى بديوان عام الوزارة ، رئيس الادارة المركزية لشؤون المديرية بديوان عام الوزارة ، ورؤساء الهيئات والمراكز التابعة للوزير ، وكيل أول وزارة الري والموارد المائية ، رؤساء الاتحادات والغرف الزراعية المختلفة ، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك .

- اللجنة العامة لإعداد الخطة على مستوى المحافظة : وتوطن هذه اللجنة في مديرية الزراعة بالمحافظة ، وتتلخص مسؤولياتها في إعداد إطار عام خطة التنمية الزراعية بالمحافظة وتقوم في سبيل ذلك بتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية بالمحافظة ، التعريف بالإمكانيات المتاحة للتنمية الزراعية على مستوى المحافظ ، تحديد الطاقة الاستيعابية لقطاع الزراعة ، تحديد الأهداف الأولية والكمية للتنمية الزراعية بالمحافظة و إستراتيجية وسياسات وأدوات تحقيق تلك الأهداف ، تحديد أولويات برامج ومشروعات التنمية الزراعية بالمحافظة ومراكزها الإدارية ، استشراف أنماط الإنتاج ومستويات الإنتاجية المتوقعة وتقدير الآثار المتوقعة للخطة على فرص العمل بالقطاع الزراعي بالمحافظة ، ومتابعة و تقييم تنفيذ الخطة ونتائجها وفقاً للنماذج المعدة لذلك .

ويقترح أن تتشكل هذه اللجنة من رئيس مديرية الزراعة بالمحافظة (رئيساً) وعضوية رؤساء كل من الإدارات العامة بالمديرية ، مديرية الري بالمحافظة ، مديرية الطلب البيطري ، منطقة الثروة السمكية ، منطقة البحث العلمي والارشاد ، الجمعية التعاونية الزراعة المركزية بالمحافظة ، الاتحاد العام للمنتجين الزراعيين بالمحافظة ، الاتحادات النوعية لمصنعي المحاصيل والمواد الخام الزراعية ، الغرف التجارية الزراعية بالمحافظة .

• لجنة إعداد الخطة بالمركز الإداري : وتتوطن هذه اللجنة بالإدارة الزراعية بالمركز الإداري وتتماثل اختصاصاتها التي تقوم بها على مستوى المركز الإداري مع تلك المنوط بها للجنة إعداد الخطة على مستوى المحافظة . ويقترح أن تشكل هذه اللجنة من رئيس الإدارة الزراعية بالمركز وعضوية رؤساء الوحدات المعنية على مستوى المركز وهي أقسام الإدارة الزراعية ، إدارة الري ، الإدارة البيطرية ، الجمعية التعاونية المشتركة ، رئيس إتحاد المنتجين الزراعيين ، رئيس الغرف التجارية الزراعية . وتتضمن أعمال هذه اللجنة : التعريف بالإمكانيات المتاحة للتنمية بالمركز الإداري وأهم المشاكل التي تواجهها ، وتحديد الأهداف التنموية ووسائل وأدوات تحقيقها وأولويات البرامج والمشروعات التنموية وتوزيعها بين القرى ، وتحديد مواقف وآراء ومقترحات شركاء التنمية الزراعية بالنسبة للسياسات الزراعية ، ومتابعة تنفيذ الخطة .

• لجنة إعداد الخطة بالقرية : وتتوطن هذه اللجنة بالوحدة الزراعية بالقرية وتتضمن أعمالها تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية بالقرية والإمكانيات المتاحة للتنمية بها ، تحديد أولويات شركاء التنمية الزراعية بالقرية وسلوكياتهم ومواقفهم ومقترحاتهم بشأن السياسة الزراعية ، استشراف انماط الانتاج ومستويات الانتاجية المتوقعة ، اختيار المشروعات التنموية المستهدف أدرجها بالخطة ، ومتابعة وتقييم تنفيذها ونتائجها .

ويقترح أن تشكل هذه اللجنة من المسؤولين على مستوى القرية وهم رئيس الوحدة الزراعية بالقرية (رئيساً) ، وعضوية رؤساء كل من إتحاد المنتجين الزراعيين ، والجمعية التعاونية الزراعية ومجموعة الكوادر الإرشادية ، بالإضافة إلى مجموعة من القيادات والرواد الزراعيين بالقرية (١٠ - ١٥ فرداً) .

وفيما يتعلق بكيفية إدارة عملية إعداد الخطة الزراعية أقترحت الدراسة التصور التالي :

- صدور قرار رسمي (قبل البدء في إعداد الخطة) من قبل وزير الزراعة بتكوين وتشكيل اللجنة المركزية ، يليه صدور قرار من قبل مديريات الزراعة ورؤساء الإدارات الزراعية بتشكيل اللجان العامة لإعداد الخطة على مستوى المحافظات والمراكز الإدارية والقرى .

- تناقش اللجنة المركزية في إجتماعها الأول برئاسة وزير الزراعة التوجهات العامة للسياسة والأهداف الاولى القومية ولقطاع الزراعة ، إلى جانب المؤشرات العامة الواردة من وزارة التخطيط .
- يلي ذلك عقد إجتماعات متتالية للجان إعداد الخطة على كل من المستوي المركزي ثم المحافظة ثم المركز الادارى ثم القرية (على أن يحضر تلك الاجتماعات رؤساء اللجان على المستوي الادنى) وذلك لمناقشة نتائج إجتماعات اللجان التي تمت على المستوى الاعلى .
- وعلى التوازي مع تلك الاجتماعات تبدأ التنظيمات الرسمية وغير الرسمية لشركاء التنمية على مستوى القاعدة إرسال مقترحات برامجها ومشروعاتها إلى مثيلتها التي تمثلها على المستوى الأعلى . حيث يتم مناقشتها (من خلال ممثليها) بلجان إعداد الخطة عند هذه المستويات .
- بعد إنتهاء تلك الاجتماعات تبدأ لجان إعداد الخطة بالمستويات المختلفة وعلى التوازي عقد ورش عمل لإعداد المسودة الاولى لخطة التنمية الزراعية ، على أن يتم إرسال مقترح الخطة الأولى للجنة إعداد الخطة بالقرية إلى اللجان المماثلة على مستوى المركز والتي ترسل بدورها مقترحها إلى المحافظة لتضمينه في مناقشات إعداد الخطة عند تلك المستويات ، يرسل بعدها المقترح إلى الإدارة المركزية لشئون المديرية بديوان عام وزارة الزراعة .
- تتولى بعد ذلك الادارة تجميع ومناقشة خطط المحافظات وتشكيل الإطار العام لخطة التنمية الزراعية على مستوى المحافظات وعرضه للمناقشة باللجنة المركزية لإعداد الخطة ، والتي تتولى بعد المناقشة إعداد المسودة الاولى لخطة التنمية الزراعية على مستوى القطاع .
- تعقد اللجنة المركزية في ضوء ذلك إجتماع برئاسة وزير الزراعة لمناقشة الإطار العام للخطة وأهدافها وبرامجها ومشروعاتها التنموية والسياسات المرتبطة بتنفيذها .
- يرسل مقترح الخطة بعد ذلك إلى وزارة التخطيط لبدء ملاحظاتها ومقترحاتها في ضوء رؤياها للتوازنات القطاعية والأهداف والسياسات الكلية القومية وتقديراتها للموارد المالية المتاحة وأولويات تخصيصها .
- تتولى اللجنة المركزية لإعداد الخطة بديوان عام وزارة الزراعة مناقشة آراء واقتراحات وزارة التخطيط وتلقى آراء وتصورات لجان إعداد الخطة على المستويات المختلفة بشأنها تمهيداً لإعداد المقترح النهائي للخطة الزراعية .

مراجع باللغة العربية

- (١) إتحاد الصناعات المصرية ، مؤسسة فريدريش إيبيرت ، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، ١٩٩٦ .
- (٢) جلال الملاح ، الربط بين الائتمان والإرشاد والبحوث ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التخطيط الإستراتيجي للتنمية والائتمان الزراعي في مصر ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، أبريل ١٩٩٧ .
- (٣) حسن علي خضر ، السياسة الائتمانية الزراعية في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التخطيط الإستراتيجي للتنمية والائتمان الزراعي في مصر ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، أبريل ١٩٩٧ .
- (٤) محمد أبو مندور ، دور المؤسسات الأهلية الزراعية في إطار برامج التكيف الهيكلي ، ورقة عمل مقدمه إلى المؤتمر الثالث للإقتصاديين الزراعيين "التسويق والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في ظل المتغيرات الدولية" ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، فبراير ١٩٩٤ .
- (٥) معهد التخطيط القومي ، آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم ١٣٧ ، يناير ٢٠٠١ .
- (٦) معهد التخطيط القومي ، تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالإنتاجية الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٤) ، ديسمبر ١٩٩٣ .
- (٧) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، موسوعة التشريعات الزراعية والقرارات المنفذه لها والتعليمات الخاصة بها ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ .
- (٨) يحيى محي الدين وآخرون ، آثار وسياسة التحرر الإقتصادي على أهم المتغيرات في القطاع الزراعي ، وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي ، ١٩٩٥ .

مراجع باللغة الإنجليزية

- 1) F.A.O, Guidelines on social analysis for rural area development planning, Rome, 1993.**
- 2) Governmental Affairs Institute, Managing planned agricultural development, Washington , 1976.**
- 3) Ramgopal Agarwala, Planning in developing countries, lessons of experience, World Bank, Washington, 1984 .**
- 4) Warren C.Baum and Stokes M. Tolbert, Investing in development, Oxford University Press, 1985.**
- 5) William J. Baumal and Alans – Economics principals and policy , Dryden press, U. S. A , 1994 .**
- 6) World Bank, Decentralization in developing countries , Washington, U.S.A, 1985 .**

ملاحق

جدول (٢) الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة من المحاصيل الصيفية والتبعية إلى الزمام المنزرع صيفي ونيلي
على مستوى المحافظة ، خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٩

المحصول متوسط الفترة	الفترة الشاسي (صيفي ونيلي)		الفترة الربيعية (صيفي ونيلي)		الفترة الخريفية (صيفي ونيلي)		الفترة الشتوي (صيفي ونيلي)		ملاحظات
	%	١٩٩٤-١٩٩٠	%	١٩٩٤-١٩٩٠	%	١٩٩٤-١٩٩٠	%	١٩٩٤-١٩٩٠	
المحافظة									
الإسكندرية									
البحيرة									
الغربية									
كفر الشيخ									
الدقهلية									
دمياط									
الشرقية									
الإسماعيلية									
بورسعيد									
السويس									
المنوفية									
القليوبية									
القاهرة									
الجيزة									
بنى سويف									
الفيوم									
المنيا									
أسيوط									
سوهاج									
قنا									
الوادي الجديد									
مطروح									
شمال سيناء									
جنوب سيناء									
البحر الأحمر									
الأرض الجديدة									

تابع جدول (٢) الأهمية النسبية للمساحة المزروعة من المحاصيل الصيفية والشتوية إلى الزمام المزروع صيفي وشتوي على مستوى المحافظة ، خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٩

المحصول	القول السوداوى		السمسم		قول الصويا		عجاء الشمس	
متوسط الفترة	%	%	%	%	%	%	%	%
المحافظة	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
الإسكندرية	-	-	-	-	٠.٠٩	-	٠.٤٨	٠.٣٣
البحيرة	٠.٣٠	٣.٣٦	٠.٠٤	٠.٠٨	٠.٦٦	٠.٠٣	٠.٦٣	٠.٩٣
الغربية	-	-	-	-	١.٨٣	٠.٢١	٠.٠١	٠.٠١
كل الشيم	-	-	٠.٠٢	-	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٠٥	٠.٠٣
الدقهلية	-	-	-	-	٠.١٧	٠.٠١	٠.٠٧	٠.٠٤
دمياط	-	-	-	-	٠.١٨	-	٠.٠٥	٠.٠١
الشرقية	١.١٧	١.٠٩	٠.٣١	٠.٢٥	٠.١٠	٠.٠١	٠.٠٧	٠.٠٨
الإسماعيلية	٨.٧٧	١٢.١٢	١٠.٠٩	٧.٢١	-	-	٠.٥٥	٠.٤٣
بورسعيد	-	-	-	-	-	-	٠.١١	٠.٠١
السويس	٠.٤٧	٠.٥١	٥.١٨	٥.١٣	-	-	٠.٠٤	٠.٠١
المنوفية	٠.٠٦	٠.٠٦	-	-	٢.٨٩	١.٠١	٠.٠٣	٠.١٠
القليوبية	٠.٣٣	٠.٣٦	-	-	١.٤١	٠.٣٤	٠.٠٢	-
القاهرة	-	-	٠.٢٠	٠.١٠	-	-	-	-
الجيزة	١.٥٣	١.٧٣	٠.٥٠	٠.٧٦	-	-	٠.٢١	٠.٣٠
بنى سويف	٠.٢٠	٠.٣٣	٠.٨٩	٠.٥٣	٤.٦٨	٢.٨٣	١.٤٣	١.٨٥
القيوم	٠.٠٦	٠.٠٦	١.٠٨	١.٥١	-	-	٥.٩٧	٥.٣٠
المنيا	١.٨٦	١.٥٥	١.٩٩	١.٧١	١.٠١٧	٦.٦٣	٠.٦٥	٠.٩٠
أسيوط	٠.٨٠	١.١١	٢.٧٩	١.٨٥	٢.٦٥	٠.٩٧	٢.١٣	٣.٥٩
سوهاج	٠.٨٥	١.٤٣	٠.٩٩	١.٢٢	٠.٩٥	٠.٠٧	٠.١٧	٠.١٧
قنا	٠.٤٢	٠.٢١	٨.٢٤	٦.٦١	٠.٠١	-	-	٠.٠١
أسيوط	٠.٨٦	١.٠١	٩.٢٣	٩.٤٠	٠.٠١	-	٠.٠١	-
الوادى الجديد	١.١٧	٠.٦٥	٣.٩١	٧.١٧	-	٠.١٠	١.٥٣	٢.٤٢
مطروح	-	٠.٨٢	-	٠.١٧	-	-	-	٠.٥٢
شمال سيناء	-	-	-	-	-	-	-	٠.٠١
جنوب سيناء	-	-	-	-	-	-	-	-
البحر الأحمر	-	-	-	-	-	-	-	-
الأرض الجديدة	٢٢.٧٤	١٥.١٦	٤.٦٢	٤.٤٦	٠.٥٤	٠.٢٦	١.٧٥	٠.٩٧

تابع جدول (٢) الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة من المحاصيل الصيفية والتبغية إلى الزمام المنزرع صيفي ونبلي على مستوى المحافظة : خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٩

المحصول	العمل (صيفي ونبلي)		النباتات (صيفي ونبلي)		المناطق (صيفي ونبلي)		أخرى (صيفي ونبلي)		المجموع
	%	%	%	%	%	%	%	%	
المحاصيل الشتوية	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	
الاستوائية	-	-	٢,١٢	٤,٤٢	١٨,٤٦	١٩,٧٣	٤٤,٨٢	٥٠,٩٤	
البحيرة	-	٠,١٥	٣,٣٠	٤,٩٤	٦,٦١	٥,٦٣	١٦,٥٩	١٧,١٤	
الغربية	-	-	٤,١٦	٦,٤٥	١,٥	٠,٧٣	١,٨٥	١,٥٣	
كفر الشيخ	-	-	٠,٠٧	٠,١٤	٢,٠٤	٢,٤٨	٥,٣	٤,٩٤	
الدقهلية	-	٠,٢	١,١٠	٢,٢٢	٢,٠٥	١,٦٤	١,٩٧	٢,٩٧	
دمياط	٠,٣٠	٠,١	٠,٧٦	٢,٦٤	٦,٠٥	٤,٨٧	٨,٠٥	٨,٠٤	
الشرقية	٠,١٤	٠,١٧	٠,١٦	٠,٨٠	٢,٥٩	٢,١٩	٤,٩٢	٦,٠٩	
الإسماعيلية	٠,٠١	٠,١٢	٠,٨٣	٥,٧٢	٤,٩٦	٥,١٦	١٧,٢٥	١٧,٤٦	
بورسعيد	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٣٢	٠,٧١	
السويس	-	٠,٠٣	-	-	١١,٧٢	١٥,٨٣	٢١,٦٧	١٨,٣٦	
المنوفية	٠,٠٦	٠,٠٩	٥,٩٧	١١,١٧	٠,٩١	٠,٢١	٤,٩١	٣,٨٧	
القليوبية	١,١٩	١,٠٣	٢,٠٦	٣,٢١	٤,٩١	٣,٨٧	٩,٥٤	٧,٩٤	
القاهرة	٠,٠٣	٧,٨٥	٠,١٣	٠,١٣	٤,١٣	٥,٢٧	١٨,٨٣	١٧,٠٦	
الجيزة	٢,٣٧	٢,٦٤	٣,٣٠	٥,٣٩	٨,١٥	٧,٢٤	١٧,٨٨	١٧,٧٨	
بنها	٠,٣٨	٠,١٣	٠,٢٤	٠,٦٩	٧,٢٩	٥,٧١	٩,٣٢	٧,٠٢	
الفيوم	-	-	٠,٠٢	٠,٠٢	٧,٣٩	٥,٥٩	٧,٥٤	٨,٦٩	
المنيا	١,٠٦	١,٣٥	١,٠٤	٦,٣٩	١,٨١	٢,٠٦	٤,٧٣	٦,٤٢	
أسيوط	٠,٨٠	١,٧٥	-	٠,٣٢	١,٠٤	١,٤٢	٢,٦٢	٣,٥٤	
سوهاج	٠,٢٣	٠,١٣	-	٠,٥١	٠,٤٨	٠,٤٣	٢,٦٣	٢,٨٨	
قنا	٠,٠٤	٠,٠١	-	-	٥,٤٩	٩,٠٥	٤,٤٣	٤,٨٦	
أسيوط	-	-	-	-	٢,٨٣	٢,٦	١٦,٦٢	١١,٦٤	
الوادي الجديد	٢,٩٤	٠,٦٣	-	-	٠,٤٧	٠,٧٩	١٠,٦٣	٩,٦٩	
مطروح	٠,١٨	٠,٠١	٠,١٥	٠,٦٧	١٢,٧٥	١٨,٦٦	٧٤,٢١	٤٩,٦٨	
شمال سيناء	٠,١٢	-	٠,٠١	٠,٩١	٣٦,٤٨	١٦,٩٨	٦,٠٦	٨٣,٠٤	
جنوب سيناء	-	-	-	-	٦٩,٢٣	٢٠,٨,٢٠	٣٠,٧٧	٧٥,٢٢	
البحر الأحمر	-	-	-	-	٦٦,١٤	-	٣٣,٨٦	-	
الأرض الجديدة	٠,٧٩	٠,٥٩	٠,٩٧	٣,٥٥	١٠,٦٤	١٦,٧٩	١٩,٩	٢٢,٧٨	

جدول (٣) الأهمية النسبية للمساحة المزروعة محاصيل مستديمة إلى الزمام المزروع على مستوى المحافظة : خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٩

المحافظة	القطن *		القمح *		حاصل القمح *		الاحصاء مدرسة الفترة
	%	%	%	%	%	%	
البحيرة	١٩٩٤-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٩-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٩-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩١	
الإسكندرية	٤,١٢	١,٤٦	٠,٠١	٠,٠١	١٩,٢٨	١٣,٧٥	
البحيرة	٢٠,٣٢	١٩,٤٢	٠,٠٤	٠,٠٣	٨,٨٥	٩,٥٤	
الغربية	١٧,٣٤	٢١,٩٢	٠,٣٠	٠,٣٢	٧,٧١	٩,٤٠	
كلو الشيخ	١٩,٢٥	٢١,٣٥	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٧٤	١,٣٠	
الدقهلية	١٧,٧٦	٢٠,٦٠	٠,١٤	٠,١٧	٢,٣٧	٣,٥	
دمياط	١٣,١٢	١٠,٢٨	٠,٠٣	٠,١٧	٥,٤٨	٢٨,٥٧	
الشرقية	١٢,٩١	١٤,٧٤	٠,٠١	٠,٠٦	١٢,٩١	١٣,٣٨	
الإسماعيلية	٠,٧٨	٠,٧٨	-	٠,٠٢	٣١,٥٢	٣١,٧٢	
بورسعيد	٧,٩٦	١,٢٦	-	-	-	-	
السويس	-	-	٠,٣٩	٠,٥٠	٢٠,٠٦	٦,٩٦	
المنوفية	١٠,٤٠	١١,٨٩	٠,٠٥	٠,١٣	١٢,٢٤	١٣,٠٥	
القليوبية	٤,٨٤	٥,٨٧	٠,٣٩	٠,٥٤	٢٥,٥٠	٢٧,٣٧	
القاهرة	-	-	٠,٨٥	١,٢٦	٥٠,٥٨	٢٤,١٤	
الجيزة	٠,٠١	٠,٠١	١,٤٥	١,٠٥	٢١,٥١	٢١,٢٢	
بنى سويف	١٧,٧٩	١٩,٦٣	٠,٥٠	٣,٤٠	٣,٥٠	٣,٥٥	
الفيوم	٩,٥٤	٩,٨٠	٠,١٦	٠,٠٩	٦,٨٩	٦,٤٧	
المنيا	١٣,١٢	١٤,٣٢	٥,٧٨	٧٥-	٤,٨٦	٥,٠٥	
أسيوط	١٠,٧٤	١٣,٠٧	٥,٤٤	٠,٤٧	٦,١٦	٦,٩٥	
سوهاج	٤,٨٠	١١,٠٦	٦,٧٣	٤,١٥	٢,٣١	٢,٥٥	
قنا	-	-	٤٨,٩٢	٤٥,٦٣	٣,٣٢	٣,٨٢	
أسيوط	-	-	٥٤,٧٩	٥١,٤٣	٣,٧٨	٣,٤١	
الوادى الجديد	٠,٢٢	-	٠,٠٥	-	٥,٢٨	٦,٨٤	
مطروح	-	-	-	-	٢٣,٣٨	٢٣,٨١	
شمال سيناء	-	-	-	-	٥٩,٢٤	٤٩,٢٤	
جنوب سيناء	-	-	-	-	٧٨,٢	٢٤,٢٦	
الحمر الأحمر	-	-	-	-	-	-	
الأرض الجديدة	-	-	-	-	٣٤,٢٩	٤٧,٧٥	

* منسوب إلى إجمالي زمام المحافظة لأنها محاصيل مستديمة ، و القطن تطول فترة البقاء بالتربة الزراعية (٩ شهور) .
 انظر: نفس الخصائص السابق .

(١)

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية

مصر العربية

(ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and
Continued Occupation of Egyptian Territories (April 1978)

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر (إبريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لآفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية

فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥ (إبريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية (أكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى

وسلبات مواجهته (٦٩ / ١٩٧٠-١٩٧٥) (أكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving The Position of The Third World Countries in The International
Cotton Economy (June, 1979)

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٦) (أغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (٧١/١٩٧٠-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(٢)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء) (يوليو ١٩٨٠)

(15) A Study on Development of Egyptian National Fleet (June 1980)

(١٦) الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (إبريل ١٩٨١)

(١٧) الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة

الغزل والنسيج في مصر) (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيح الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري. (ثلاثة أجزاء) (إبريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية (نوفمبر ١٩٨٢)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثرها على السياسات

الزراعية في مصر (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي (أكتوبر ١٩٨٥)

(٣)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر
والهند ويوغوسلافيا

(أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية

(نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الأفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر

(نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار
التكامل بين مصر والسودان

(نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع. مع الإشارة
للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى

(ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى
مصر (جزئين)

(ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وإمكانيات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى
مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل
توزيع الدخل القومى.

(يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها
فى جمهورية مصر العربية

(يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى للقمح

(يوليو ١٩٨٦)

(٤)

- (٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة بإصلاحها واستزراعها
(نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان
(مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية
(مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠
(مارس ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية
(يونية ١٩٨٨)
- (٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته
(أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيح والإلغاء
(أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى
(أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة
(أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
(فبراير ١٩٨٩)

(٥)

- (٤٦) إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر
(فبراير ١٩٨٩)
- (٤٧) مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
(سبتمبر ١٩٨٩)
- (٤٨) دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى
(فبراير ١٩٩٠)
- (٤٩) الإنتاجية والأجور والأسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر
(مارس ١٩٩٠)
- (٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية
(مارس ١٩٩٠)
- (٥١) سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى
(مايو ١٩٩٠)
- (٥٢) بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر
(سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى
(سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٤) التخطيط الاجتماعى والإنتاجية
(أكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٥) مستقبل استصلاح الأراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة
(أكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى
(نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى
(نوفمبر ١٩٩٠)

(٦)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها
الاقتصادية (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس
التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع (يناير ١٩٩١)

(٦٢) إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى (أبريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئة الأساسية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٥) مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع
التركيز على قطاع الصناعة. (الجزء الأول): الأسس والدراسات
النظرية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع
التركيز على قطاع الصناعة. (الجزء الثانى): الدراسات التطبيقية (أكتوبر ١٩٩١)

(٧)

- (٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربى
(ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر
(ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٩) إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا
(يناير ١٩٩٢)
- (٧٠) واقع وآفاق التنمية في محافظة الوادى الجديد
(يناير ١٩٩٢)
- (٧١) انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى
(يناير ١٩٩٢)
- (٧٢) الوضع الراهن والمستقبل لاقتصاديات القطن المصرى
(مايو ١٩٩٢)
- (٧٣) خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها في مصر
(يوليو ١٩٩٢)
- (٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات المصرية
(سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٥) تطور مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصرى في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة
(سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٦) السياسة النقدية في مصر خلال الثمانينات "المرحلة الأولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية في الجانب المالى والاقتصاد المصرى
(سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة
(يناير ١٩٩٣)

(٨)

- (٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج
التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى
للتخطيط التأشيرى - المرحلة الاولى
(يناير ١٩٩٣)
- (٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجياى
(فبراير ١٩٩٣)
- (٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر
(مايو ١٩٩٣)
- (٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض
مكونات ميزان المدفوعات المصرى
(مايو ١٩٩٣)
- (82) The Current development in the methodology and
applications of operations reseach obstacles and prospects
in developing countries, Nov. 1993
- (٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية
(نوفمبر ١٩٩٣)
- (٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية
(ديسمبر ١٩٩٣)
- (٨٥) اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة
(يناير ١٩٩٤)
- (٨٦) مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى " المرحلة الاولى"
(يونيو ١٩٩٤)
- (٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع
(دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)
(سبتمبر ١٩٩٤)
- (٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل
المتغيرات المحلية والعالمية
(سبتمبر ١٩٩٤)
- (٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح
الاقتصادى بمصر (مجلدان)
(سبتمبر ١٩٩٤)

- (٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبر ١٩٩٤)
- (٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وفاق تطويرها (ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى (يناير ١٩٩٥)
المصرى فى ظل الاصلاح الاقتصادى
- (٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى (المرحلة الثانية)
- (٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريل ١٩٩٥)
- (٩٦) الموازنه العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونيه ١٩٩٥)
- (٩٧) المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها
على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية
والخدمية (دراسة حالة مصر)
- (٩٨) تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى
قطاع الأعمال العام (يناير ١٩٩٦)
- (٩٩) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (يناير ١٩٩٦)
- (١٠٠) مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)
- (١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية
بمحافظات الحدود (مايو ١٩٩٦)
- (١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره (مايو ١٩٩٦)

- (١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)
- (١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (اكتوبر ١٩٩٦)
- (١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات
المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)
(نوفمبر ١٩٩٦)
- (١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)
(ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر
(ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية
ومواجهة مشكلة البطالة
(مارس ١٩٩٧)
- (١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى
ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر
(اغسطس ١٩٩٧)
- (١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية
المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين
(ديسمبر ١٩٩٧)
- (١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من
اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر
(فبراير ١٩٩٨)
- (١١٢) الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى
اطار نظام السوق الحرة
(فبراير ١٩٩٨)
- (١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين
(فبراير ١٩٩٨)
- (١١٤) التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(مايو ١٩٩٨)
- (١١٥) تطوير آساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات
المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)
(يونيو ١٩٩٨)

- (١١٦) حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن ٢١ (يونية ١٩٩٨)
- (١١٧) محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية (يولية ١٩٩٨)
- (١١٨) تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية (يوليو ١٩٩٨)
- (١١٩) التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى (سبتمبر ١٩٩٨)
- (١٢٠) استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٨)
- (١٢١) حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)
- (122) Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage& River Nile in Toshoku Area (ديسمبر ١٩٩٨)
- (١٢٣) بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأسيرى فى مصر (ديسمبر ١٩٩٨)
- (١٢٤) اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى (ديسمبر ١٩٩٨)
- (١٢٥) تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر (فبراير ١٩٩٩)
- (١٢٦) الآفاق والامكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية (سبتمبر ١٩٩٩)
- (١٢٧) ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى (سبتمبر ١٩٩٩)
- (١٢٨) قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة (سبتمبر ١٩٩٩)

- (١٢٩) اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى
(يناير ٢٠٠٠)
- (١٣٠) دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦
(يناير ٢٠٠٠)
- (١٣١) التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرين
(يناير ٢٠٠٠)
- (١٣٢) انماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى "توشكى"
(يونيه ٢٠٠٠)
- (١٣٣) فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا
(يونيه ٢٠٠٠)
- (١٣٤) الاعاقة والتنمية فى مصر
(يونيه ٢٠٠٠)
- (١٣٥) تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى
(يناير ٢٠٠١)
- (١٣٦) الجمعيات الأهلية وأوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية
(يناير ٢٠٠١)
- (١٣٧) آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية فى المرحلة القادمة
(يناير ٢٠٠١)
- (١٣٨) تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر
(يناير ٢٠٠١)
- (١٣٩) منهجية جديده للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى
(يناير ٢٠٠١)
- (١٤٠) التعاون الإقتصادى المصرى الدولى
(دراسة بعض حالات الشراكة)
(يناير ٢٠٠١)
- (١٤١) تصنيف وترتيب المدن المصرية
(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)

- (١٤٢) الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية
والصناعية الرئيسية (يناير ٢٠٠١)
- (١٤٣) سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر (ديسمبر ٢٠٠١)
- (١٤٤) تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية (ديسمبر ٢٠٠١)
- (١٤٥) التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على
المستويين المركزي والمحافظات . (فبراير ٢٠٠٢)
- (١٤٦) اثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية
الصادرات الصناعية المصرية (مارس ٢٠٠٢)
- (١٤٧) قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية (مارس ٢٠٠٢)
- (١٤٨) تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر
(مرحلة ثانية) (مارس ٢٠٠٢)
- (١٤٩) رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادي المصري
الخارجي " الجزء الأول " خلفية أساسية " (مارس ٢٠٠٢)
- (١٥٠) المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية
المعاصرة المحلية الريفية والحضرية . (أبريل ٢٠٠٢)
- (١٥١) تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصري عام
(أبريل ٢٠٠٢)